





شرح دقوٰذ

مکتبہ
۱۴۰۸
مکتبہ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي افاض علينا بجزء من نعمه على كل من تقف بصفته
 واداع اوامره ونواهيه بين عباده لنبينه الشرف السعيد بذكر
 هو ارجح الارواح منه تقدر الجلود وجعل التبت به جناح النجاح وكن
 عين الفوز والفلاح المستودع والسلم على افضل من رفع اليه
 باسم العبود وحفظ الاراس بالسجود وضم اليه الاسلام بفتحة الاله
 وصدره بكلمة الايمان والاتقان وكفى آله الاطهار واصحابه
 الاخيار ربنا عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير واليك نستعير
 انك بالاعانة جدير وعلم ان من القضا بالافرة والامور المحرقة بين
 المهرة والكرام البررة وتوارى الخلف عن السلف ان ترف كل امر ذليل
 واستقال بنو الفضل الكمال وتوبه عن عيبه انقص ونذلة الانظر
 عنه ذوالالبصار ولله اكرام ليس الا بحكمة الله تعالى وترتبة
 بخلته ذكره الاعلى وان حوجه عن حضرة الانبئال والارادة وحج
 الى سماء الاعيان والاعدا وبك السمع الرفيع لس الانتم
 جل جلاله المجيد وسند وجناح شجرة المزيد وارتقاء الى زمره
 ذل جناب حضرة الهرة وارتقاء به سماء عاتية ملك القدر انما هو
 صفة القدسية وقطع منازل سبل اسلم على ارضه القدسية التي
 حوضه ارباب الكشف وكعبة اهل الاسلام وعلى آله اكرام اصحاب
 السلام كما سمين كل واحد منها في موضع ان شاء الله تعالى فلهم
 استرح الخرز روضة روضة المظهر في ابتداء البعد حل الاشكال



٦٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي افاض علينا بجزء من نعمه على كل من تقف بصفته
 واداع اوامره ونواهيه بين عباده لنبينه الشرف السعيد بذكر
 هو ارجح الارواح منه تقدر الجلود وجعل التبت به جناح النجاح وكن
 عين الفوز والفلاح المستودع والسلم على افضل من رفع اليه
 باسم العبود وحفظ الاراس بالسجود وضم اليه الاسلام بفتحة الاله
 وصدره بكلمة الايمان والاتقان وكفى آله الاطهار واصحابه
 الاخيار ربنا عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير واليك نستعير
 انك بالاعانة جدير وعلم ان من القضا بالافرة والامور المحرقة بين
 المهرة والكرام البررة وتوارى الخلف عن السلف ان ترف كل امر ذليل
 واستقال بنو الفضل الكمال وتوبه عن عيبه انقص ونذلة الانظر
 عنه ذوالالبصار ولله اكرام ليس الا بحكمة الله تعالى وترتبة
 بخلته ذكره الاعلى وان حوجه عن حضرة الانبئال والارادة وحج
 الى سماء الاعيان والاعدا وبك السمع الرفيع لس الانتم
 جل جلاله المجيد وسند وجناح شجرة المزيد وارتقاء الى زمره
 ذل جناب حضرة الهرة وارتقاء به سماء عاتية ملك القدر انما هو
 صفة القدسية وقطع منازل سبل اسلم على ارضه القدسية التي
 حوضه ارباب الكشف وكعبة اهل الاسلام وعلى آله اكرام اصحاب
 السلام كما سمين كل واحد منها في موضع ان شاء الله تعالى فلهم
 استرح الخرز روضة روضة المظهر في ابتداء البعد حل الاشكال

كراهية اجتماع حرف الهمزة مع حرف التعريف وفيه ايضا لانه
 يومهم عدم جواز استعمال الاصل مع شيوعة وذكر النماذج من
 جواز اجتماعهما قاعدة هي اجتماع الامر من لزوم حرف الهمزة
 مع التعريف ولا اختصاص لقاعدة بهذه الكلمة لاختصاصها
 بغيرها وطلع هجرتها في الندا والتحذف حرف التعريف للتعريف
 ولم تقطع في الهمزة لانه في رتبة الفرع عن الاصل ذكره المقام
 والظاهر من وجهه ان يقال لما كان ذاته تعالى متميزة عن
 الموجودات اراد ان يكون ندوة لها باسمه الاعلى متميزة عن
 ذواتهم باسمهم في اول الامر كما ان اسمه تعالى ايضا متميز
 بغيره بين الاسم والشيء وهذا لا ينافي استعمال الاصل عند استعمال
 التحليل وخطبنا في القبل ثم وجدته مسطورا في كشف الكون
 وهذا وجه شاف لتأخير الهمزة وفيه وجوه اخر منها انه يقال بالندوة
 الهمزة ندوة لم يكن زيادة في الاول فخذ الاخر ومنها التكرار
 فقال والظلمة ومنها الانس في اول الوهلة بنحو ما لا يبريد
 في الفتح وم اسم لغة ابن في الضم والكسر ومنها كونه الهمزة
 الهمزة اخر زرق ودرهم وابنه ومنها ان الهمزة اذا اخذت
 من الاول ان يعودوا في الاخر والعل الوجه في تعيين الهمزة الاول
 بالزيادة حرف العلة ولا يكثر زيارتها للزوم تصغير الاول
 فتقل او الالف فيمنع ولانها علامات فاعمال الالف والاسماء
 فزاد الهمزة القرب منها وضمة الهاء وهي ضمة التاء والمعروفة
 وذهب الفراء والعل الكوفي الى انه اصل ما لا يتناجزا فقد
 ان به غير تحذف حرف الهمزة بغير عوض ودخل الفعل تحذف الهمزة
 وضمة الفاعل لكثرة الاستعمال قبل الهمزة كما قبل علم اسماها الم
 وديم اصله ويل لانه ضعف هذا القول في حذف حرف الهمزة
 غير جائز وهذا الاسم له لانه عن القرب وهذا الوجه عن القرب

وبان الاصل غير مستعمل بانه يذم عن هذا عدم جواز قول اللهم
 انما ما يجزى للزوم التكرار ويزم جواز السكوت عليها وعدم
 اجتماعها مع بانه لا تقدم امام المقصود والدعوى وفي بعض
 هذا الوجه نظر قابل واختلف في توصيفها فذهب سيبويه الى
 جوازها لان وقوع حرف النداء بين الصفة والموصوف غير جائز
 نافية ولا في هذه الكلمة بعد التغير غير مشرف ولا في الهمزة في
 مجرى الموصوف وذهب البرد الى جواز مسند لا بقوله قل اللهم مالك
 وبقوله قل اللهم فاطر السموات وجعل سيبويه امثاله ندوة تحذف
 النداء وزج ستادنا ومولانا رفع الله قدره ونور قبره قول البرد
 لعدم الحذف فيه مع ان الاصل في مثل هذه الالفاظ ان يكون نقلا
 وصف وقوله اللهم حمدة انت تامة لا محل لها من الاعراب وفيه
 من الغيبة الى الخطاب على قول النحاة ان الهمزة في الالف والباء
 واليسل الى قول عابدها لانه الدعاء في المحذور وعلى القول الثاني
 افتقر الكلام من الغيبة والخطاب في الكلام الى اخوة وهذا نوع من اخرج
 الكلام لا على مقتضى الظاهر ثم كثر النداء الزيادة في الغيبة ولا
 فيها مستند عاه فقال بامتناع القلوب من قول في تصرف
 جميع القلوب وتقليبها حيث يشاء واخرج اسم من محجج عن عبد
 بن عمر رضي الله عنهما ان قوب بن ادم طها بين اصبعين من اصابع
 الرحمن كعبت احد بعينه كيف اطلق الاصبع عن امة من الناس
 التي فرض عليها الى الله وراية تارة قال ردها وبعثنا في
 ان القلوب صالحة لا تميل الى اللذات والمصائب والكفر والابانة ولا
 ولا تميل الى احدهما الا عند حدوث ارادة وداع كبدتها الله تعالى
 فكل قلب يملكه الله غير حيث يشاء وبعضهم قالوا انه يملك
 يقال فلا بين اصبع فلا في معنى انه يقدر في تصرف كيف يشاء
 اضافة الاصبع الى الركن اشعار بانه الله تعالى يقول في امر القلوب

اللهم
 انقول بذكر العطف وانه يذم عدم جواز

من كمال رحمة على عباده ولم يكل غيره من الملك والبشر وقوله
لقلب احد بعز ان تعرف الله تعالى في جميع القلوب كقوله في قلب
واحد لا ينفك قلب عن قلب ومعناه كقوله احد لم يزل قلب احد صرف
قلوبنا ارباب وحول قلوبنا عن مبدءنا الى الطغيان وانما الخلق
الى نحو رضاك من ال جانب فيه رضوانك المراد وفقه بغير ال مراد
التي بها يحصل رضاك قال الجوزي في الرضا والرضا وكذا الرضا
بالضم والرضا بالفتح منه رضى الشيء رضى رضى رضى وقوله
على الاصل والقياس قالوا رضى رضى مقصودا مصدر ماضى ال اسم
الرضا انتهى وفي شرح الكافي في تفسير الرضا الكثرة والكان
اعظم الرضا رضا الله خسر لفظ الرضا في القرآن بالكان في قوله تعالى
رضي به وعنائه عليه بعز وسبحي الفرق بين المصدر واسم المصدر وهو
بالمصدر انما الله تعالى لم يزل في الدنيا بالخلق من النفس
غير لا يبق لغير الحاجة الى جناب المحفة المقدسة بغير وسيلة اخرى
استجابة ودعوة الى مراتب الصلوة على الذرعة وسيلة بينة وبين
فقال سبحانه يا ايها الذين امنوا اذيت لا يامر قوله تعالى صدق
وصلى عليه انت اية معصومة على جملة صرف فالقدير اللهم يا مفضل
القلب صلب ولا يجوز هذا غير ملائم وكذا كان الله تعالى
عين الاول مع ذكره في قوله صدق فكان الله اهدى فلفظ صدق
تقدير ما لله اسم اعلم ان في لفظ الصلوة اقوالا منها انه رضى
بين الدنيا والاستغفار والرحمة وقوله تعالى ان الله ولا
يصون على النبي ايها الذي امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
عبد استعمال اللفظ المشترك في المعنيين المستلزم لعدم التمايز
وهو باطل عند الحنفية وبعض السافرة واجيب بان في الآية
احدها رفع ملائكة عطف على محل اسم الله وهو غير جائز عند البصرة
الآخر في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

وان في بعض الاستغفار فانه في الاغراض قول من اغاثة
في رغبة الازد فرسانه تعالى ونهاية تميزه عن عباده
الضمير الراجح الى اسم الله تعالى كما اشار اليه ابن جرير في قوله تعالى
وسمى حيث قال قد من بعض له ورسوله زدامن قال في بعضها
والآية نص على عطفها على لفظ اسم الله في بغير عدم التمايز
ايصال النفع واصابة الخير وهو بالنسبة الى الله تعالى بالرحمة الى
الملائكة بالاستغفار ومنها انه بمعنى الله تعالى مطلقا وهو رسول
ودعوة مقارنه بالحنوع والتضرع وهو يني عن الاجتناب الى الغر
ولا كان هذا مما يستعمل على الله تعالى حل فيما اذا استند اليه
على غايتها التي هي الرحمة مرادها بالانعام والتفضل على
لاسم السبب على السبب وورد عليه الآية المذكورة في الآية
المجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز ويجوز ان يكون المذكور
وجدد مره وشهر عصره تقدره الله بفضل ونصره صدر الشريعة في
والترشح جيا لمن جوز عموم المشترك منسكا بالآية المذكورة بما
ان سابق الآية لا يجاب فيه المؤمنين بالله تعالى ولا مكنة في الصدقة
على النبي صلى الله عليه وسلم من غير ان يكون من الصدقة في
لو قيل ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون لآياتها المؤمنين و
له كانه غاية في الركاه لان الاجاب لا قد انما هو بالحل والخص
على ما صدر عن المفسرين به اذ لا يجاب في قوله صلى الله عليه وسلم
الفران فلا بد من اتحاد المعنى حقيقة كانه او مجازا انما الحقيقة في قوله
فالمراد والله اعلم انه يدعوه الى اتيصال الخبر الى الكبر عظم
في لزام هذا الدعاء والرحمة في قوله تعالى الصدقة من الله رحمة اراد
هذا المعنى ان الصدقة وضعت للرحمة كما ذكره في قوله تعالى
ويكون ان الرحمة من الله تعالى ايصال الثواب من العبد الطاعة له
المراد ان الرحمة مشتركة بل المراد بالانعام والادام من الله في

العبد

ومن العبد ثم قال بعد ما بين الحيا والموت الجازي بما ذكرنا ولا يتصور
المعنى ^{المتعارفين} باختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد لكنه مختلف
باختلاف المسند اليه وهذا جواب حسن لم يفرقت به واعترض عليه
الشيخ المحقق بان هذا حسن لو لم يعرض فيه لاجاب كالمعنى
لان الركعة المذكورة انما هو فوجد عند اختلاف معاني الاءات
ولم يوجد هناك مرجع هو المقصود بالاجاب للقطع بان الركعة
في مثل قولنا ان الله لا اله الا هو لا يبرق خلقه على فاعلموه
وعظموه ايها الرعايا وكذا اننا ان الله يرمي النبي ويوصل اليه في الخبر
ما يليق بانه وليه باله واللايكمة يعظمونه بما في سمعهم فانوا ايها المؤمنون
بما يليق بكم من الدعاء والشا عليه ولا يخفى ان هذا قرينة الطائفة في
صريح الفصل المذكور بان الصلوة في الآية للذة والخلق سواء اسند
الى الله تعالى والى غيره ولا يحتاج الى التاويل بالرحمة على القول الثاني
عند استناد هذا الى الله تعالى مطلقا وفيه اشكال هو انه ليس ادم
سبح له المصلوة بمعنى الله تعالى انه موضوع لمطلق الدعوة والرجوع
والخطاب قال في الصحيح ودعوت اليه اصبحت به واستدعيته وذكر
الله عليه عا والدة مرة واحدة والدعاء احد الادعية التي
من بغير الله عا بمعنى السواك الدعوة المعارة للخلق والذلل والوسعي
عن الاحتياج وهذا محال بالنسبة الى الله تعالى ولذا اولوا فيها اذا استند
اليه تعالى والظاهر قوله بغير ذاته لا يشار اليه الى البرغم ان الخبر
قوله راجع اللفظة الكلام فاما ان يقبل معناه ان الله يعطي ذاته شيئا
لا يشار اليه الى البرغم فهذا مع انه خلاف الظاهر المقصود في المعنى
ليس من الصلوة ولا يحصل به انما والمعنى كما هو مدعا فاعرف اننا انما
معناه ان الله يتبرع ويخضع ذاته لا يشار اليه في هذا وان حصل له انما
لكن قد عرفت اشكاله على انه تعالى قد لا يكون الصلوة المسند اليه
تعالى بمعنى الله عا هذا هو الاشكال في قوله تعالى وما يدرك الا

ايها يزيد القديري لغفنا الله ببركته فقال هذا الاشكال محال
بما ذكره اصحاب اللغة من الاستعمال فان في محل اللغة
وعا الله فلانا بما سمعنا اذا انزل ركبت وفي القاموس عا الله
بكرهه وانزلت فغير قول صاحب التوضيح يدعوه فانه ذاته بالبعث
الخبر الى النبي ع م ينزل ابعث اليه خبره ع م وذاته في كل كلمة
منصوب على منوال فلانا والضمير راجع الى النبي ع م انتهى كلامه
لا يخفى ان هذا بعيد عن عبادة بمرحل فان سباني كلامه بل
على ان الضمير راجع الى الله وان قوله الى النبي ع م اجعلني من
بل الطاهر ان يقال عا النبي ببعث اليه خبره على ان هذا الخبر
اجتمعت للذة والبرم الاشتراك استعمال في المعنيين المتشابهين
انما للمعنى كما هو له على انما مجازي فيبرم الجمع بين حقيقة والجماع
على انه بعد اعماض العين عن جميع ذلك هذا الاستعمال فيها يكون
المتشابه امر اكبر وما فلا بد من النقل فيما يكون جزا وبجمله هذا الخبر
من تلك العبارة في مثل هذا المقام بعيدا عنه برفع من حيث
وقول في عبادة في قوله تعالى واسموا برؤسكم وارجلكم المسح المستتر
والفعل جمعا فبالنسبة للرؤس مس والارجل غسل والمفعول
ضد النبي ع م والصحابة وان بغير كونه تعالى ان الله يدل على
على النبي الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن لا كنه الاستغفار كانه
على اختلاف النقل باختلاف المسند اليه هذا قال صاحب مفاتيح
الغراب عند من الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف والالتصاف
الى الله تعالى الرحمة والى اللذة الاستغفار والى الادب والى عا
بعضهم لبعض واما ما قبل من انه قولك تعالى ان الله يدرككم
في قوله الرفع فمحال عند البصريين على حذف من الاء الى الله
ان في عبادة والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمخوفة بمعنى
فبعد من جهات الاولى اقضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى

حتى ان قد ما نفوه ثم المبشرون له بقوله منى عارضة غيره مما في
الاصل كالمجاز قد لم عليه والثالثة انما لا نفوف في البنية فلو اخط
تختلف معناه بخلاف المسند له اذا كان الاسناد حقيقيا و
الثالثة ان الرحمة فعلها متعد والعهد فعلها لازم والحين
تفسر الدائم بالنقد من الرابعة ان لو قيل مكانه صلى الله عليه
وعا عليه فكيف المعنى وحى المرفوعين صحة حول كل منهما محل العمل
واعترض عليه شارحه انه ما يميز بان ذلك معروف يقال ان
الرجل وارض كجذع فالاسناد حقيقى والموضعين والعقل
واختلف معناه باختلاف المسند اليه لانه معناه عند سناد
الى الرجل اعداد وركم وعند سناده الى الجذع معناه الكفة
وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كى بمسكة وخمرة ان سناد
اللين كان معناه ارتفع فوق الماء وصف الماء تحته وارتفع
الى السنت كان معناه طلع او غلط وطال التف وان سناد
الى شئ من الماشية كان معناه سمن منه كبر ثم قال هل
يجب صحة اقامة كل من المترادف مكانه الاخر في لغة هذا سبغ
واجب قال الايام وهو الحق واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو
ابن الحاجب الثالث التفصيل هو اخا رايضاوى والهندي
فانه لما من لغة واحدة صح والافلا انتم كلامها قول كالحق
المعنى مخالف لا يمتنع النقل من اهل اللغة فانهم يطبقون على كون
الصدقة بمعنى العار ولم ينقل احد منهم خلافا في بل يختلف في ذلك
بين التعاد والرحمة وهذا القول صحيح فترك مع انه العطف
الشفقة والرحمة قال في الصحاح وعطف عليه استغنى ثم
وتعطف عليه استغنى فاعطف بعضهم على بعض وقال ان
الرافة وتعطف الرحمة مشددة قد رحمة ونزحت عليه ونزاح القدم
رحم بعضهم بعضا وقال ايضا الرافة اسد الرحمة ابو زيد

الارضه
ص

ل

رؤف بالرجل رؤوف رافة ورأفة رؤف به راف راف به راف
كل من العرب فني فلا يصح كل ما قوله في الثالثة الى انه الرحمة
اللهم الا انه جعل الرحمة على غايتها فامل هذا النقل اندفع اعتراضك
ايضا فان الرحمة متعد والرافة والنطف لازمان والقيدر في الآية
مردى عند البصرة على قراءة الزحف ومرادف صل الله عليه عاكمة لا
وعاد عليه لا يدرى استعمال المترادفين بحرف واحد فانهم الراجح
هذا وقال المحقق المحرر حسن جبر فخره اسأل الله التوفيق على قول صاحب
التفقيح الصدقة من الله رحمة ومن الملازمة استغفار الله علم الجبر
عن ان الصدقة الله على النبي معنى التقدير والاكرام فني قول الله
اللهم صل على محمد اللهم عظمت في الدنيا ما بعد ذكره والهيما ودعوتها
سريعة وفي الاخرة بتفريع الله وتضعيف اجوده وموتيه ونقل النجا
عن ابى العباس صدقة الله تعالى على رسوله تناوذة عند الملازمة ثم قال
صدقة على غير النبي من المؤمنين فقبل معنى الرحمة وبردة على قوله
اولئك عليهم صدقات من اهلهم ورحمة وان صدقة لابناء وغير المؤمنين
ورحمة وسعت كل شئ وانه اتفق على جواز الترحم للمؤمنين واختلف
جواز الصدقة على غير الانبياء وانه لا يقال لمن رحمة غيره ورفق عليه
عليه صلى الله عليه وان قوله هم حكايه عن الله تعالى من صبي عليه
صليت عليه عشرين على ان صدقة الله تعالى على العبد خير
العبد على النبي ثم حكى ان الجواز من القول فانه المعنى من شئ على
رسول الله جراه الله من حسن عليه بان يثنى عليه ببركة الله
تكميله وانه يسوغ لكل احد ان يقول اللهم رحمني ولا تجزيتني
وعن هذا عرف ضعف ما قبل ان اصلو الصدقة مطلق الرحمة وقبل صدقة
الله تعالى على النبي ثم الفقرة ويرد وجهها من الاخير ان انتهى كلامه
اقول المفهوم من كلامه ان الصدقة اسندة الى الله تعالى كما كان
عن يمينه فهي حقيقة في معنى التقدير والاكرام والشايد لا يجوز ان

ي

وما ذكره من أحد من الثقات من أهل اللغة وأما قول الجمهور على
أن الصلوة بمعنى الرحمة أما جازا أو شرا كما والنبى غير غفر له بالصلوة
وأما قوله أحتاج له إلى الطلب الرحمة والمغفرة ولا فائدة فيه
بما ذكره وما قيل نقل عن أبي العالين وبيان فائدة أوجه إلى
نفسه بكم قضية ما نقل نقله عن النبي م حاكم عن ابنه معاوية
صلى عليك الحديث وبيان الله تعالى الدرجات غير متناهية
فيجوز أن يذهبها بغير عار المؤمنين وقال بعضهم الله عاين طلب
الوسيلة بحيث أن يكون لا طلب الرحمة فانه أعطى الوسيلة
بجملته يكون مشروطا بالدهاء وكما ذكره آخر من الله عليه
عليه حيث قال من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة
الآتية والصلوة القائمة أنت محمد الوكيل والفضل والعبادة
مقام محمود الذي وعدته قلت له شفاعتي لو فاني في الميزان
فيبقى على حقيقة ولا أحتاج إلى التوجه وأما حديث الرافعي
استدركه بقوله لما أمر أن جمع الصلوة والرحمة للبيان كما
روى رحمه ذلك البرادها بلفظ الجمع للبيان كما قاله في غير
مدلانا بغير استدلال العاد من رضى الله تعالى مكانا عليا وأما قوله
لا تتناول غير المؤمنين ورحمته وسعت كل شيء فيرد ذلك إلى
الصلوة بمعنى الرحمة لا في استعمال استعمال الرحمة فيجوز أن يكون
بمعناها ولا استعمال في غير المؤمنين وأما حديث الترمذي والخطيب
في جواز الصلوة على غير الأنبياء ورواه جاز الفهرست في
قلبه على غيره ورحمته أنه صلى الله عليه وسلم جاز أن يقال اللهم صل
فدفع ما ذكره نفسه في أنباء الخو شى من أن الصلوة صلات
شعار ذكره الأنبياء كما حققه ابنه الله تعالى وأما حديث أنه
أجاز من قبل العمل فمنع من جاز السنة سنة وجزاء الجنة
وما يرمي كونه من نوع ذلك العمل حسب ما في الطائفة الجاهلة

لا الطائفة وإن أراد غيره فليد البان وحسن ما ظهر لي من هذه الأقوال
أن الصلوة حقيقة في اللغة جاز في الرحمة أطلق قاله الترمذي
السبب الجواب عن الآية وأما أهلها أهل عموم المجاز كما هو
المشهور بين الجمهور بقرائن هنا بحث وهو أن صاحب الكتب في
في الآية بن صلي حقيقة في تحريك الصلوة من جاز لغو في الأثر
استفاد في الدعاء صرح في هذه الكلام على الآية المذكورة أنه
الصلوة في الآية بمعنى الرحمة كثر استدل على أنه حقيقة والركن
جاز كونه سبب الرحمة فيهما في دفع الآية من الرقود وأنه الموقوف
أن الصلوة واجبة على النبي بالكتاب وإجماع الأمة أما الكتاب
فقد نقله صليوا عنه ستمائة سنة فانه يدل على وجوب الصلوة بلفظ
من غير تقييد لوجوب التذرع في ذلك كما جازي ذكره في قوله ثم
أنه رجل ذكر عنده فتم يصلي عنه وقوله من منكرت عنده
فتم يصلي على دخل أن رافعة أنه ورى أنه عليه السلام قال من
بى ملكين فلا أذكر عندهم فبصلي على أن قال ذلك المكمل غفر الله
قال تعالى وما كنت أبالي بالذين يكذبون ولا أذكر عندهم فبصلي
عليه إلا قال ذلك المكمل لا يغفر الله لك بقوله تعالى وما كنت
جوابا لذلك المكمل أن من من من قال يجب لكل من من من من من
عليه السلام كما في آية السجدة وسبب التمسك بذلك في كل دعاء وقوله
وأخوه ومنهم من قال بالوجوب في التذرع والذين يقتضيه الإجماع
ويستدعيه موقفة عن شانه عدم أتبعني كما جازي ذكره الرافعي وهذا
التقدير ثبت وجوبها بالسنة البها وفيه أحاديث كثيرة بعضها يدل على
الوجوب وبعضها على الوجوب ويدل على وجوبه فرائد أهل العلم
تأمل في ذلك ذكره وأما الإجماع فان العلماء اتفقوا على أن
المسلم على النعم عليه واجب لا يجوز أن كل نعمة جيدة وفسيحة جيدة
الإنسان مقدمه من دانه الوسيلة والوسيلة بين العبد ولا فائدة

وجب الوسيلة والوسيلة بين العبد وبين الله تعالى القربة التي هي الوسيلة
 بين العبد ومولاه جعل الله من الصلوات عليه والمؤمنين له الذين
 اتبعوا به باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وفيه مباحث آخرها
 محل اجازة فزنا بالتوبة والوقية وساعدنا توفيق ملك القدر
 من كمال كرم الطالبين ان يسبقوني بصالح الدعاء بشكر والثناء
 من الكد والنفاس في حق هذا المقدم ونسج اقوال الاقوام فان المنكر
 العصيان ونسج انواع الذنوب واخذ لان وار الكرم المنكر
 وعلى عونه الاعانة فانه الشعان ربنا لا تؤاخذنا بما عاننا واغفر
 ذنوبنا كما سرت في الدنيا عيوننا على من اولى مجهول في مبدء عظم
 مستعد الى مفعولين مفعوله الاول الضمير الرابع استمر الى من
 مقام الفاعل وما بينهما قوله جوامع الحكم وعلم انه الجهور على انما
 المفعول الاول مقام الفاعل اول من ان في بناء على انه الاثر
 في المعن لانه اخذ ثم انه لا انكر احسنه هذا التوجيه وقوله كذا في
 وجه حسن يقتضي الروية اقامه الثاني وهو ان الجهور كذا اسم الفاعل
 المفعول وضع لا يقع الفعل على الشيء مشروط بزيادة معناه ثم
 الضرب عليه فاذا اسند الى غير المفعول فهو بغيره التاويل والتسبيه
 عليه كنه اهل البيان فرحت الحجاز الاسنادي ولا يخفى انه الذي
 وقع عليه الاعطاء وهو المفعول الثاني لا الاول وان تعلو به ايضا
 والله اعلم بحقيقة الحال وعلم انه كنه آتى في الكلام بغير جاز ووافقت
 الى باب الافعال يكون بغير مظهر وقد يكون للتعدية ان يغير في بدو
 نقل الى باب التفصيل يكون بغير نهية ونسج وترقى وجوامع الحكم
 ما يكون لفظه قبلا ومعناه جريلا يسمى بها القرائن انظروا في هذا
 هي من قبل ضافة الصفه الى الموصوف كاخلاق نبيات والاشياء
 وانظر الحكم الجوامع كل واحد منها جامعة لعدة معاني خاصة
 العقول في البشر قال عز رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

برة

باب يفتح الف باب سجادة ما نظم شأنه وبهز بهانه وهذه
 الكلمة اجناس من قوله ثم فضلت بسنة اعطيت جوامع الحكم
 واختار النصف بها ودر غير من اوصاف في الحكمة بمر كما بطلت
 من انبياءك ارجل كونه واحد منهم النبي فاعلم ان النبي
 وهو الاخبار ويقال له وانا وانا وانا وانا وانا وانا وانا وانا
 باحسان النبي انك مرسل ايضا يجمع على النبي ويصغر تصغيره النبي
 ورن يسج ونسج ايضا كما اقتضت القاعدة ولا يثبت بناء ولا يثبت
 اخبر فلا حاجة الى جعل النسب بمعنى النبي كما يتوهم من كلامه في الواقع
 وقطع به الاثر على ان فعله مفعول بسنة ثبت كما فصل في شرح
 اوزم البنية وان اية ما ارتفع من الارض فان تحببت النبي ما
 منه على انه مشرف على سائر الخلق فاصلة غير الهمة وهو فعل
 مفعول انتهى ولا يخفى ان فيه نوع من الرفع فان اول كلامه يقتضي كونه
 بمعنى فاعل بمعنى مرتفع واخره مفعول بخل في نعم يجوز كونه بمعنى فاعل
 بناء على كلامه كونه المصدر بمعنى الرفع والارتفاع كما ذكر في الواقع والمفهوم
 من كلام المحقق حسن جبر في حواشي المطول حيث قال بعد نقل بعض
 كلام الفحاح ونية يقال فاعل فلان اذا ارتفع وعلا ارتقا ما هو
 من بناء بمعنى ارتفع فبذلك بل من بناء بمعنى رفع فاعل وهو غير
 فلهم سمي بالنبي لانه مشرف على سائر الخلق ما به يلزم جري
 لكل نبي اشرف من ملك رسول هو غير جاز وانا الاصل فيما بين
 البشر ورسول الله لا بين الانبياء ورسول الله لا بين
 الله وبين النبي ورسول الله لا بين الله وبين النبي
 الخلق على كل منهما وهو خلاف المشهور انتهى قولنا انما فاعل النبي
 فظاهر لانه ليس بغير النبي بل بانه وجه التسبيه بالنبي والنبي
 في التسبيه بالنبي مستويان وكذا لا يلزم ما وانها اصطلاحا وهو غير
 المشهور كما اذا اخذ اليه من البناء بمعنى الاخبار يقال سمي بالانبياء

م

قال في الصحاح البنية جمع

عن انه تعالى وهذا المعنى موجود في الرسول والنبى وكذا في
 الاول فان رسل الملائكة انما انبىاء فنعى العامة المذكورة
 انبىاء لا تسمى مستوفى على جميع الحق من بسبب في ظهور المعنى
 من كمال العباد اظهر من الشمس على انما نقبته انما بقدر الباقى
 فلو يجرى دور والاعراض هذا الحق جليل لا بد من التنبه به
 انه على الصالح من الراغبين اليه قبل ان يات به من جميع واستعماله
 الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف عن وفق الجميع انما بمعنى
 واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاطيه وقال ابن الصلاح في شكل
 لا يقبل ما تفرد به الجوهري في قوله سائر الناس جميعهم قال انه ما
 تفرد به ورد بانزله من واكوا البقي وغيره فاعلموا وقال الجوهري
 في درة الغواص في احوالهم الاصل من احوالهم الفاضلة واعلموا
 الواضحة انهم سيمولون سائر المعنى الجميع وهو لغة وهو كمال العرب
 وقال المتوكل سائر المعنى جميع لغة صحيحة وقد استعمله الفراء في مواضع
 ذكره في منزل الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الجاوي في شرح
 المفصل انه بمعنى الجميع بمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفاي
 انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من العوام وقد استعمله في رواية الكشاف
 بمعنى الجميع في قول من غاب عنه لعل هذا الخلف من غير على الاصل
 في استقائه في اخذه من سائر ما اكل اربعة جعة بمعنى الباقي في اخذه
 في سائر البلد ارجا بطله جعة بمعنى الجميع لانه اعطى جميع الاخوان كذا في
 اورد في سائر البلاد ولا سوارا وسائر بلاد الحجازة والحق انما
 من المعنى ثابت لغة ذكر في شرح التلويح وقال بطلان البراءة
 كثر والبقية لا قل ولقد اتفقوا اخذت من الكتاب ورقة وكرت
 سائر ولا اتفق بقية ومن قال ان سائر الباقي قل انما لا
 في اوانبىاء ان يسمونه انما لا الحق لتبلغ ما اوجاه اليه
 وفيه ان يسمونه من اوجاه اليه ما يحتاج اليه كماله في لغة غير انما

فسموا الى محمدا كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل والرسول قد سمي
 مراد فانه ويراد به القدر المشترك بينهما وهو الرسل عني انما لا
 عباد وسواها صاحب شريعة اولاد وعبه ورد قوله تعالى وتلك
 وكنت ورسوله وقوله عم الاما انما تومن بالله الحديث وقبل ان
 الانبياء اتباع للرسل قال الاما انما بالرسل انما بهم وقد خصهم
 صاحب كتاب او شريعة جديدة او نزل عليه عبر انما في قوله تعالى
 هذا لا يرد انه اسمعيل عم رسول الله بالنسبة مع انه بنى الحكم كما في
 على شريعة وتام تحقيق الفرق وسائر المعنى في شريعة في قوله
 للفضل الشبه بقرده في رده الله ووجه كذا بعض ما ذكره في ذلك
 لان اول اب والامامة ورسوله لهم ولا يخفى في ترك تسمية الرسل
 من النظم والتفخيم وانما رتبته بانه هو المظفر له جوامع الحكم في
 البنية على الرسول مع رتبة حسن السج الاشارة بحقيقة الفسلفة في
 البنية في رتبة البنية الرسل اول مع ما في لفظ النبي من رتبة
 والشرف فاضافة الانبياء الى غيره الخطاب الراجح اليه في التفخيم
 واهتمام رتبة النعمان حيث انهم بارسل الرسل لتمييز الاما
 من الطغيان وكذا في رتبة اذا صفتهم على فقهها فاضة بتعليم الصلوة
 على آلا الا صاحب جرم في قوله كما هو متفق عليه في رتبة الاما
 فقال وصل على عبادك المخلصين المجتهدين لا اعلم من ذلك التقديم
 وابقا وبن نبينا المستقيم المرشدين الاميرين لهم بالهدى والبرهان
 الشريعة وغرفة واجاهدين الكاهدين للضالين عن سبيل الهدى
 لهم في دليل الناطقين انما هم من الكرام عما استحقه الشريعة
 حال كونه هؤلاء الخوارج من الله واتباعه عم هذا هو الحق المشهور
 والعهود من قوله تعالى انه ليس من احكم ولا الاصل بل بعد
 في حقيقته لا جل التفخيم والتعظيم كما هم با تصافهم بصفات كماله
 وتبهم بمرتكبة كصحة النبي في دورهم جماله المية تميزه عن سائر الاما

برتبة ما

نهم

نه

لكنه لا وصف به شبه الصفات فادخلوا فيه الهاء للثبوت
 ولم يردوا به افضل فان اردت به معنى التفضيل قلت فاجز
 انك لم تصل حقيقة النسخ كذا نقله الجوهري عن الاخفش
 وتعمد رلفه بالغ التراجيح في رتبة براعة الاستعمال قال
 المحرر حسن جعفر في حاشية الطول البراعة في اللغة مصدريه
 اذا فاق اصحابه واستعمل ال اول صوت البصري ثم استعمل
 لا اول كل شئ فبراعة كجب المعنى اللغوي تفوق الانية وفيه
 كون الانية مناسبا للمقصود انتهى ثم قال هو في التحقيق
 الانية لكنه ستر باسم المسبب فيها على كماله في التسمية اول ان
 بقوله هو في التحقيق الى جوابه منافسة وهي ان معنى تفوق الانية
 كون الانية اقلية في ضلته عن غيره فكيف بغيره المناسبة للمقصود
 فان ما يرافقه اوله احواله لا يخفى ففعله عن غيره فكيف بغيره
 مع تباينه ونظر الجواب ظاهر وقد تفسر بعبارة اخرى وهي ان
 يشي الى المقصود في خطبة الكتاب واث روح ذكر اللفظ والحق
 والمصدر والمصدر الثاني والحق والانتقال والامر والنهي
 والشيء والفعل اكثر ما بحث عنه فمراد العلم هذه الاشياء هذا
 اخر ما تيسر له تعالى لنا في شرحه الدباغة الحمد لله على توفيقه
 والقدوة والستار على رسوله واكمه وصحابه ثم لا يخفى من باب
 ارباب العالم ان يذكر في انية مؤلفاتهم شيئا وثلاثة منها
 المذكورة والبقية في زيادة البقرة ذكر المصنف بعض الاول
 وبعضها شتما فاراد الشرح الفاضل بيان وجه كل من وجه
 لا يفسل ولا يمل فقال قال المصنف رحمه الله عليه في حاشية
 على العمل او يميل على انه حال من فاعل قال لكنه مصدر
 والحال كذا في قوله مستفاد عنه الجمهور ودالة على
 مطلقا عنه بن الحجب فلا بد من تأويله بالصفة حال كذا

ح

ج

كون المقس عابدا ومثلا باجتهاب السهور بين العوام والخواص
 والجزالة في المردى من الاقوام الى الاقوام وهو قوله
 حل امر ذي بال لم يبد فيه باسم انه فهو قطع ويروى كذا انه ولم
 في الرواية فهو ابر وحمل نقل الكس في البصائر في حاشية
 النقل المعزوفه تحقيقات لاسع المقام واقه اراسي في الرواية
 مقفدا ومنه بالكتاب الكرم ارباب القربان العظيم
 ابتداء بالتسمية او مؤتمرا بالامر المقدر في الكتاب الجليل وقد يطلق
 الكتاب تارة على الخطوط والنقوش الدالة على المعاني بوجه
 الالفاظ الدالة على المعاني وهو الاسباب لا اعتبار بها اذ لا
 يتحقق في الكتاب حقيقة التسمية وباجتهاد القوان العظيم سبدا
 والتسمية والاتباع امر مهم عندهم كذا في بعض حواشي حاشية
 وتوصيف الكتاب بالكرم من قبل وصف الشئ باسم ساجد ولا يخفى
 على يكون كرميا وقال في بعض نسخهم قواعد الاعراب في قوله
 تارة انه ان كرم بعض هذا الكتاب ليرى عند انه تارة لانه كلمة
 كرم عند رسوله لانه من عذريته وكرمه على المؤمنين لان فيه شفا
 وانه اسم ربنا رتتم وكرمه في نفسه لان كبر الخيرة في
 جليل تارة في حاشية ان كرمه ويطعم ويستفاد وتقيم
 ويعلم وقال ابن الحبيب الكرم من العباد والصنف المسماة
 والقوان كرم لثمة برة على عسرة انتهى وعلى هذا فان كرم
 وصف حقير له قال عا والدين الكاسي كرم كينيه لثمة
 تقفه ايضا لثمة الى الغير بالمال والغير كالفقر قال الشيخ
 الكرم تقفيل اللوم وكذا في الجوهري وهو جامع للتخصيص المرصنة
 فانه ان كان يبدل النفس فهو شجاعة وان لم يبدل فهو جود
 ان كان ينفذ جرم مع القدرة فهو عفة فانه لثمة الكرم الا كرم
 وقبل الكرم بعض الجود والبر وهو ايضا كرم بالبدل

برج

ال

و يكون ذلك كمنه النفس الكلية بل خلة لطيفة حشنة عضدية
وتقود افعيد من الكيفيات النفسانية ويكسده الكرم بمعرفة
والعظيم والفرد وصف حقيقة للفراغ كما يفهم من ذلك الشئ فان
البر والحد فجازي فيا من قول اسم الله الرحمن الرحيم مقول قال
اعلم ان اليا من الحروف الحارة الموضوعة لافضاء معاني الفعول
الاسم فلا بد من فعل او معنى فكل يعلق به واذا وقت في تركه
يوجد احد مما فيه بقدر لها فعل عام ان لم توجد قرينة مخصوصة والاسم
يقدر له فعل خاص لانه اتم فائدة واعلم فائدة فها هنا يقدر صنف
الف لانه ما يتلوه مصنف وكذا يقدر كل فعل ما يجعل اسما مبداء
وهذا اولى من ان يقدر ابتداء على انه اعم فبقدر اولى من ان يقدر
بما يقدر بالتسمية من قوتها مبتداء بها فبقدر اوقع في المعنى واوقع
بغير واجبة في الاول بان يقدر الاسم عند عدم قرينة مخصوصة والاسم
فقد اولى لا مرد منها كذلك وعن الثاني بان يقدر الابتداء بها
قبل الشروع في المقصود وهو حاصل فيما اختارناه مع زيادة
له لانه على سبيل الشروع في ابتداء وانتهائه فهذا الابتداء
بالفهم واو في مادة الرام او عرض المومن بتبيين جميع اجزائه
العقل بالترك والاستعانة بالتسمية لكن لما تقدر ذلك
عادة لا يفهم من الدين جعل طريقة كونه الشروع فيه ملصقا
بها كما في التسمية كما جاز في ذلك اذ ذكر الابتداء في حديث الباء
لا لانه المقدر فعل الابتداء لعدم ما يطابق فيه وبدل عليه
بسببنا امر من جنس الابتداء بلطابقه وبدل عليه كذا في
لما مرد ايضا انما يتحقق ذلك في الافعال المبتدئة والمستمرة
التي يكون فيها اعتبار اللبنة والنهاية والوسط فمكون كونه
حال لا ابتداء دليل على تقدير ابتداء وهذا ثبت انما يخرج
هذا بان في امتثال الحمد لله تعالى ومعه جوابه من تقدير المعول حشا

هنا اوقع وانما بحسب اعتقاد الحكم كونه نصب عن الموحدين
عند الشروع في امر خطير واول على الاحتصاص الذي به يميز
المومن باسمه تعالى عن غير الكثرة لانهم كانوا يميزون باسمه
ولا ينفون التبرك باسمه ووافق للوجود كيف لا وحق الفعل
من حيث انه الفعل لا يتبع به حرفا ما لم يقدر باسمه تعالى كما
من قوله م قد لا فيها الاستعانة ولا يلزم منه كونه اسما
مبتداء من حيث انه لا لا غير مقصود ولا في الالة جهتين جهة التسمية
وجهة توفيق الفعل وكما له عليها والمخوط هنا هو ان لا الاول
قبل ومع هذا لا يخفى عن سواد ولفظ ايهامه الاول اقول
اريد ان الالة ليس مقصود في الفعل الذي شرع فيه سببها فمومن
بل يكون سواد كما في الالة الاستعانة او التبرك والاسم
من اخذ في امر خطير يحتاج فيه الى مبادىء وطريق مستقيمة باسمه تعالى
فيه ويعتد على عونه الواسع ومقصوده في هذا الحالة ليس الشروع
لا فائدة اسمه تعالى وذكره الالة وكذلك حال من يتفانى في
اسم تعالى والعبادة بالعباد والمقاصد لا الالفاظ والقول والله
اعلم وكثر هذا اليوم ابتداءه فان كثر من الامور العظام الآات
وسأل الاخر مع كونه مقصودا مغمضة في نفسها وانما ارادة
يومهم كونه غير مقصود اصل فم كيف والفراغ العظيم نفسه جميع
الآيات المستورة وسأل الالات بين العبد ورضاء المولى
فان المقصود منها ليس الالة بجهة جمالية الميزة براقه لئلا
يبيه البشير الرسول سلطة ومسيبة بين العبد ومولا
ولا يلزم من هذا كونها مبتداء غير مقصودة في نفسها ويجوز
في نظم ث انه كرم ويكرم لاسم العظيم من حيث انه سبحانه كل امر
ذو مال انما هو محفل بعبادته توفيقه تعالى ولا يستحق العبد لها بشئ
من الاشياء الا بالنسبة كمال اسم الجيد ومن توفيق عن طريق

اسم الاله جعل الاله بالاسم والمفعول به باسم الاله اذا ذكر
 به لم يكن وكل من الفرقين مدافعات مشهور بها مشحونة من الفرق
 ومنهم من جعل الاله بالاسم والمفعول به باسم الاله
 فحينها فانها تكون نارة بذاته تعالى وحقيقها طلب المودة على ايقاع
 الفعل واحدا في ارفاقه القدرة المفسدة عند الاصولين من
 ما يتكبر به العبد من ادائه بالزمن النقص الى كونه وسيرة وهي الطيرة
 باياك شقين نارة اخرى باسمه تعالى وحقيقها طلب المودة في كونه
 الفعل معناه به نارة فانه ما لم يعبد باسمه تعالى يكون بمنزلة المفسد
 ولما كانت كل واحدة من الاستغاثين واقعة وجب تميز المراد
 الاسم والافعال ومن قولنا بالله عند الاطلاق لا سيما عند
 بالحق والجم من الاستغاث المادوي انه قبل فليحل الاله على النك
 وليست من عن ذكر لانهم لان النك لا يكون الاله فليكن ذلك
 كونه المراد بالاسم هو الاسم اهل التاج الاله فلا بد من ذكر الاله
 لنقطع احتمال رادة المستمعيين جعل الاله على الاستغاث
 الاله ان النك من ادعاء فانه المفسرين ابر السعد العادي
 رفع وزجانه الهادي وقبل للفرق بين البين والين من ادعاء
 نقاه الفحل بالقول في شبهة وحيات مادي البين
 شبيهة بانه غاية التميز بحيث لا يبع احدهما مقام الاخر فلا حاجة
 الى الفرق اللفظي بل انه روي عن بعض الفقهاء ان اسم
 بين مع البنية وعن محمد بلانية وليس الى هذا انما هو
 حسد وبعد نقاه بقوله في شبهة وفي لفظه الجلال من هبانه لان
 منهم من جاز احتمال الاشتقاق منهم من ذكره وقال هو
 عند ذلك الواجب الوجود بلا اعتبار معناه وسبقه له وهو
 الخليل والزجاج ونسبه الام الرازي في سيرة وهو قول
 ان صوليين الفقهاء ونسب الى الامام ابن حنيفة رضي الله

سيرة
 نارة
 با

سب

تعالى عنه واليه قال اكثر الناس خروبا بناء على انه بوصف ولا وصف
 به ولانه لا بد له تعالى من اسم يحرم عليه صفاته الخاصة به على
 عبده فانون الوضع والاستعمال روي عن الجدة ترانه قال اذا
 صفته وسائر اسمائه صفات لم يكن لباري تعالى اسم ولم يتر
 العرب شيئا من الاشياء المعبرة الاسمية ولم تستعمل خالق الاشياء
 ومبدعها وهذا بعد عقول الفرقين الاول تفرق فرقتين لانهم
 قال هو عز وجل كذب ومنهم من قال هو عز وجل اصله لا يحضر
 بحذف الالف او قال حرف التوفيق والفرق الاول تفرق
 فرقتين لانهم من قال بعد مشتق كذا لا تفرق مشتق منه كما
 معرفة ومنهم من اثبت الماخوذ وتفرقا ايضا فرقتين بعضهم قالوا
 انه اسم وهو مختار صاحب كذا في اصله الاله وهو عز وجل
 اسم الاله جناس مطبق على كل معبود حقا او باطلا ثم زيدوا
 حرف التوفيق فصار من الاسماء الغالبة بفرف على الحق عند
 الاطلاق كما هو من اخوانه ثم اريد احتصاصه بعبادة الحق بحذف
 الهزة وتوفيق لزم حرف التوفيق عنها وادغام لام التوفيق في الاله
 وفي مخالفة القياس كبراق القياس فانه مثل مشتق من الحق
 والباطل والاله معرفة غالب الاستعمال في الحق وكبريا اطلاقه عليه
 بحسب الامل اطلاق النجم على غير الزبا وبعد حذف الهزة وادغام اللام
 مما راعاه الخالق الاشياء لا يطبق على غيره اهلا واستغاث
 الاله بفتح الهمزة بكسر الهزة وتذللهم لعبادة لفظا ومفردا
 من الاسماء ودر الصفات مبتدأ فاعادة ذكرها تارة في الكتاب
 فاعلمها انه لفظ قد وضع باذات ذات معبودة باعبار معن من
 وهو اسم كبريل وقد وضع باذات ذات معبودة باعبار معن من
 ملك الامر في الامل مستحق للمدح كالضارب فانه موضوع له
 بهمة ومعنى متين هو المقصود بفتح الهمزة على كل ذات وجد فيها

كما نارة

كلف

ن

هذا المعنى فهو صفة وقد بوضع لذات معينة مع اعتبار نوع تعلق بها و
 المعنى ان يكون خارجا وسببا باعنى التسمية كما هو اذا جعل
 لذات حمزة وايضا ان يكون داخل في الموضوع له فيكون ذات
 معين ومفرد محض كاسماء الآلة والزمان والكلمة وهذا التقسيم
 من الاسماء ايضا ولكن يثبت بالصفة لا سيما في وصف
 الفرق ان الصفة لا توصف ويوصف بها وهما على العكس
 فاما وجد له واحد ولم يوجد شي له مع كونه دورا انه علم انه اسم
 الثالث بينهم ذهب الى انه وصف في الاصل وهو اختيار اليفس
 لكنه صار علما بالصفة واجرى مجراه في الموضوع فيه وعدم الوصف بناء
 على انه ذاته فلهذا من غير اختيار وصف غير مقول للبشر حتى يوضع العلم
 في فيه شبهة وهي ان كما صار علما بالصفة هو كونه مقرا وانما غير
 مقول بل هو باق على اصل وضعه مستعمل من اسله فلو كان صفاه
 كما ان الوصف به على ان اللفظ ناضه والوصف به غير ثابت أصلا
 اما حديث وضع العلم فيمن كما بينه الخبر حسن جبر فحاشية المطر
 من انه نقل حقيقة الذات غير لازم في وضع العلم من القول بوجوب
 كاف في وضعه ولا سيما انه ثابت على انه هذا انما يرد كوكا في الواقع
 غير انه انما على سبيل المحال المنقول على الشيخ الاخرى من انه الواقع
 هو انه تعلق واسماؤه فوقفه فلا دليل على السبب في اختياره فاتم
 المفسرين الذين ذهبوا الى ان اوراق دلائل الفرق المذكورة
 وشعبها متشعبة بها كتب النفاير وغيرها آخرة الرحم صفات متشعبة
 بنينا لا فائدة اليافعة من رحم بالكمية بعد نقله الى رحم بالفضل
 كما هو القاعدة في اخذ الصفة المشبهة من الفعل المنقولة والرحم
 المبلغ من الرحم نارة باعتبار الكمية وبها اقصر البعض في انما
 البناء له من زيادة المعنى لا من قوة واخرى باعتبار الكمية
 مسته لا بانه لا قبل الرحم تارة بل لعل العلم واهولها فذكر الرحم

سما

رحم

د

الرحم بعدة كالشئ والردف لثنا ولامدق منها ولطف المشهور
 فكتب النفاير وغيرهما بالعدم وعلى هذا ورد باعتبار الاول
 بالرحمن الربا وبما رجم الاخره وباعتبار الثاني ما رجم الربا
 والاخره ورجم الاخره ونقدم الرحمن مع انه العكس الترتيب
 الا ان في الالكل بوجوه منها ما ذكره انه يتيم وتكمل لا قبله
 انه الرحمن كالعلم له تعالى لانه لا يوصف به غيره كما قد رتب بهم
 الذات وباقي الوجود مبنية في كتب المتقدمين وبجاءت البنية
 وفضايلها اكثر من ان يحسن لا يفر المقام احصاء ما فليكن هذا
 ما نجفنا فيها بعد ان للملك الباب بحد من وفق سبيل الصواب
 ثم لما فرغ من ذلك عن بيان وجه ذكر البسملة اراد ان يبين
 وجه ترك ذكر اخيه وتبدأ بالحمد له رعاية لا قضا والمزينة
وتنبيه كتابه في قول القريظين انما قول المنصحين وهما البنية
 والحمد له سمنا به لانها وردت في كلامه تعالى متصا جين لانها
 مشتركة في دفعها من فرائد كل امرئ في حال عوجها كحديث قدس
 بنى عن الاخره بغير عن ذكره وتكمل ان يكون لفظا كانه محصدا
 بالادامضا الى لفظ اول في لفظ القريظين ان ردة الى وجه
 التخصيص فان القريظين المصاحف اذا اظن واحسن فهو موضع لفظ
 معه الاخره وان لم ير معه فذكر احد ما بين عن الاخره ايضا
 وفي اضافة لفظ الاول اليه ردة الى وجه تحقيق البنية بالذكر
 وترجيها على الحمد له فان الاول هو السابق فبالدلالة اولي
 وجه اخر وهو ان البسملة مشتملة على جهة التمجيد ايضا كونه لاسم المسمى
 عفا وله الم كلفها ولا كان فلفظ التخصيص نوع اشعار بترك
 الحمد است اضر بغيره بقوله **من** كره ان يذكر اول القريظين
 مرفوع معطوف على البنية او محذوف معطوف على الصاف اليه من باب
 التثنية ان نوع الاكفاء باحد القريظين من الاخره لانه يكتفى

حد ٦٧

د

العرف مع ان حذف متعلق بالباء في باب التسمية امر في خبر
 فذكره فقلت الظاهر وند كما قال بعض النحاة كون اعرابه
 بالحروف هو الاصل وان كان الاعراب بالحركة اصل الحروف
 فانفع قوله الاول ايضا وهذا اولى في تقدير المتعلق وهو ان
 وابتداء لانه الاصل عدم التقدير ولا البصار اليه بلا ضرورة
 فاعرف وانه برودة ما هيئت ولا وقع من بانه وجه ترك
 الحمد اخذ ان يبين وجه ترك ذكر الصفة على الشيء عدم سماعه من
 الامور الواجبة فابعد **ادارة النفا** تصنف المصنف التفسير
 جعل الشيء اصنافا وتميز بعضها عن بعض منه تصنف الكتب فاح
 تميز السابل وبينها وكذا اتردين الكتب واما بعض السابل فيعتبر
 وتقسيمه والتأليف هو الترتيب الكل منسب لبيان السابل في
في العلم الاسلام ارفى علم من العلوم يبين فيها السابل في
 او ما توفى به علمه فتراعى اراغنا اراغنا الكونغ الذكور المصنف
 ح غنا عن ترك كتب فضل هذا يكون مفيد لغز محذوف وهو ضمير راجع
 المصنف قد رماه ويجوز ان يكون حمزة فعل المصنف واما صاغية
 عن كتب الصلوة غير محتاج اليه من اضافة المصدر الى المفعول
 ترك ذكر الفعل ارفى عن كتبه الصلوة على الشيء عدم علمه منها
 فوالله لا بد من التنبية عليها رجا ان يتفهم بها بعض الاخبار المتقدمة
 يصالح الدنا فيكون زخرا الى يوم لا ينفع مال ولا بنون وخواص
 سات المنون منها ان من مثل الواجب انه اذا كتبت اسم الله
 ان يتبع بالتعظيم اغز وجل وخواصه وكما فظ على كتبه الصلوة والندم
 سوله مثل انه فاعلمه بسم والابن من كرامه ان لم يذوق الا
 وخفض في كتب من خطي نظما وبسبب ان كل ما كتبه ايضا وكذا
 الترتيب على الشيء ارفى من تعلم عنهم والرحم على العالم والدين
 المتقدمين اذ ان ذلك اذا كتب اسم الله العظيم والحديث الرب

التفتيح ما يتبع بالتعظيم ويكره الاختصار على الصلوة وذكر الله
 وبالعكس فوالله انك تفتي ان يرح الغافل فيما سبق له الصلوة
 واجب ايضا بالنظر الى ما سبق لانه غرضه الرتبة الى كونه من
 المتعبد وهو حاصلة في كراحتها كما ذكره في المحمد وكذا كتب الصلوة
 مستحبة يقال الشيء من ورى عنه عدم ورى عن بعض النقات انه
 ملو به جدا اذ ان النوفين قد وقع الاكتفاء بسلام في الكتب
 الكريم نحو قوله تعالى وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
 يكره الرمز الصلوة والترسي في الكتابة بل كتب كماله واما
 تقطيع المتصفين الحديث من الاحتجاج فالي النجدة اقرب لغير
 الحاجة وثبت الحرج من الكتب بنما قد فعله ما كتب البخاري
 لا يفتي الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يفتي من كراحتها وعدم منه
 تقطيع الآية **للاصلح** محتاج استدراكه منها ان الصلوة على
 غير الانبياء جائز على سبيل التبع انا بالاصالة فكونه من كراحتها
 محرم مثل تزييه وكنس القبايس يجوز ذلك على كل من يذوق
 مثل حمد الله بصلت عليكم وادركت عليهم صلوات من ربه ورحمة
 ذكر من قوله عم اللهم صل على آل أبي اوفى الائمة العلماء
 افراد غير الانبياء كذا لا صا رسعا الانبياء ولا لانه يرد الى
 ايهام الرقص قد يقال الصلوة بمصر الفظ لا يقال لغيره
 الدنا يقال انه لصاحب الحق انه يتبرع حقه لغيره وباجله
 لفظ الصلوة في سائر السلف مستعار ذكر الانبياء وانه كان يفتي
 الرحمة والثناء واما جائز ان كل مسلم كما يقال في الله تعالى عز وجل
 ولا يقال في النبي عز وجل وانه كان يفتي ان يفتي الله تعالى
 واما استدم الذي بمصر الصلوة فتسبيل في الغائب فلا يفرغ من
 الانبياء فلا يقال على عمه السلام وهذا سواء في الاحاد والائمة
 وجوزد البعض واما اراخي ضمني طبت ومنها انه يستحب الرضى للصحة

ت

والزعم لنا بغيره من بعدهم من العلماء والعباد والابرار
ولا يجوز عليه الاحتساب من الرضى بالحاجة وقيل يجوز قال الطيبي
في شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء من انه قوله رضى الله
عنه محض من الحاجة فليس مما قال بل الصحيح انه عليه السلام
واستجاب له وذكر في المحل والذخيرة لا يقال عنه ذكر الحاجة
رحمهم الله لان ذكر الرخصة نوع فليس بغيرهم لان احد السائقين
لا ياتى به ما يلزم عليه والفقهاء عندهم قوم العصاة من
بنو قريش قال في البيضاوي السوفية ولذا ذكر الائمة عند ذكر
المصالح الاسنانية والفقهاء عند ذكر المصالح رضى الله عنهم
لغرضهم واما اذا ذكر من اختلف في رتبة كماله فقال
بعضهم لا يجوز الانباء وقال النووي لا بأس ان يقال لهما
صلى الله عليه وسلم وقال مولانا الفضل الشيرازي روى
والاصح عن رتبة لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوة
هذا او غيره هذه الفوائد على هذا التفسير من رتبة كماله
الفضل النبيل جاء الله تعالى عن اخيه ادا سكته فجزاها
البناء ومنها فائدة اخرى وهي ان المحقق ذكره في تلك
الرسالة اوسع من فكر السادة وفي افك بعضها اوسع
بعض فكر رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم اوسع من الجمل محطها
فالصلة عليه صلاة على جميع الانبياء والمرسلين والافضل
الكتب دون ان يقول ان من الصلة لان الفارق بين
دوم التفظ لا عند المشاهدة ولانه لا يلزم من ذكره
ترك الصلة نفسها حتى يطلب لها وجه وما ذكره على تقدير
جزء من الكتاب ولا فكر ان يباين به مطلقا كما لا يخفى
اصلا في الاشياء في كل كلام الحق ان المصنف عليه
سنة وكثر لم يجعل جزء من الكتاب في الفقه والمعاد

المراو به اربكت الفتوة وجعله جزء من الكتاب على ما بينه
ارجل ان طرأ الى الكتاب بشها وواقفا على **آية المصنف**
الحمد اربوا الافراد المقارين لاوامر الله تعالى وتوايه
المشهور صدرهم بانوار مونة الله تعالى ومحة مسد المسئلة والا
بديل الايمان بالاسلام الا ان يذهب الى التردد كما ذهب اليه
اكثر المتكلمين والفتية المذكور حاصلا ما ذكره كونه المصنف في العلم
الاسلامي وعن هذا التقدير لا يلزم منه ترك الاشكال لانه
اكثره والادب الواردة في وجوب الفتوة التي هي واجب
هو الفتوة بالفتى الملك لا ولا يفتى فيها الفتية ولا يفتى
بالافتاء والفتوة ولا يفتى في روى من ابن عثارة المصنف
يدل على اسلام المصنف بكونه من يفتى كافر في العلم الاسلامي
رد بقوله **آية المصنف** في **آية المصنف** في **آية المصنف**
انما اي النبي الذي وفي شرا فلا يستشاهم فكونه مابعد
واقعا موقع المستتر منه في الاغراب والفتوة مامسولة او
وجهة **بتم** اي منسوب ذلك الاحد من الانباء وهو النبي
في الصحاح ثبت الرجل الى آية نبيا لله وانتم هو اليه
صحة وصفه لها وما وقع في بعض النسخ يسمي بالكا والكا
الاغناد في الصحاح آخر في سيرة اراغند عن جانب اليه
الانجاء ومثله هذا هو الاصل ثم صار الانجاء اليه في طرفة عين
صحيح ايضا الى ذلك النبي ويجوز ان يكون في الضمير
لان المصنف وهو بيان الاحكام الشرعية والقواعد الدينية
الدين الاسلامي فتدرك فتوة من احد زركب الى امر الله
الذي هو اصعب الامور في العلم الذي غاية منها ابطاله
ومن قوله **آية المصنف** بيانية وهو حال من المذكورة مبين لينة
المفعل هو سيرة الحرف ولا يرد من ابن عثم كونه المصنف

دل

قوة

ز

لف
يفقه

من المصنفات الاسلامية حتى يدل على اسدوم المصنفات في
 قول المصنف بفتح النون **المصنف** ايضا **المصنف** كونه
 من جنس **المصنف** اي نفسه وخصيصة لا يحتاج الى دليل خارجي
 محسوس بالاسلام فالمقصود بغير محذوف والمعنى محمول **لذي** اي
 حصل في ذلك العلم وقوله **التي** فاعل الطرف العايم مقام الفصل
 فان علم القرب مرعاة لعلم البيان الذي يوصل الى الجواز فاعلم
 وهو مختص بالاسلام فكذا هذا اقل من الوجه ايضا مما تقدر ان
 الخبر ولا يجوز عن ضعف كما لا يخفى والاولى ان يعتبر في الاكثار بآية
 وقوله **سم** انه قال ما يعرفون **عبدية** معطوف على **سم** قال في
 في المقام ان يكون ثم للترخي في الرتبة فان مرتبة اهل العبودية
 متراخ عن مرتبة التسمية والترخي في الاخبار كما قبل في قوله
 خلقه من تراب ثم قال ان يكون اي قال **سم** انه ثم اخبر انه
 اظهر **عبدية** او مجرد تباين **البحين** فيجب لمعاينة **عبدية** في الشرح
 والآخر من تقدير السارح فيما بعد ان العبودية من العبدية
 اجراي كونه عبدا مملوكا والباء والناس مصدر تباين وكذا كل من
 او علم مشتق او غير مشتق ان اريد مصدرية بلحقه الباء المصدرية او
 انما بتغيير اصل الصفة او لا كما لم يلحق والالف بية والذرية والسياسة
 ولستم مثل هذه الصفة قوله الكذا قال استاذنا ومولانا نقفا
 بانفسه الطيبة ويجوز ان يكون بمعنى اظهار التلذذ بالعبادة كمن هانغ
 من كمالها فانه التلذذ لا سيما كما قال الرغب وهذا هو السبب
 لا يستفقد الاحتياج الى التقدير وكل ما سبق على معنى **عبدية**
 والعبدية وهمل العبودية الخشوع والله ان التبعية التلذذ من
 ذوق الخلق وان يستند الما ذل التلذذ قال في الكتب والعبادة
 هو انفسه فانه الخشوع والتلذذ قبل هو اسم لفعل محض من التلذذ
 الردي في تعظيم الله تعالى واختيار الله تعالى الله تعالى

تم بعد قال صح

فل يؤول به تطهيرا لامراده وترك فعل وقبل العبادة لها ملت درجا
الاولى ان بعدائه تعالى طمعا في الثواب ومهربا عن العقاب
هر الدرجات فهي لغوايم المؤمنين وهو المستنى بالعبادة والبيان
ان بعدائه تعالى لاجل ان يشرف بعبادته او يقول تعالى فيه والذين
الله وهذه اعلى من الاولى وهو المستمر بالعبودية وهذه للتخلص من
ان بعدائه تعالى كونه آريا وخالقا وهو توجب الخضوع والذل له
هذه اعلى الدرجات وهو المستحق بان يستمر بالعبودية وبذلك يفر
من المؤمنين **واجب** ان يكون محتاجا في **بداء امره** اي في **بداء**
مقصوده مصدر من بداء بداية وبداء بداء والفاء في قوله
فما الترتيب مع التقيد ولا يخفى انه الاظهار مرتبة على
لا العكس فلا يفتح التقيد كمن يزل لا ارادة تسمية للتسمية
قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فقل له تعالى يا ايها الذي امنوا اذا
فتم الآية اراد ان يظهر عبوديته فقال **ان** هذا القول
سببا لتحقيق ان شاء الله تعالى **فدوره** لان المقترضة لا بد
من صرف مع ما بينهما من النسبة الثانية لان المقترضة تحتاج
الدليل القبر الف دلالة فانه حواجة كفتاء والعبادة كفتاء
يكون قوله **فما** قال تسمية للتابع باسم المتبع بعد خذ
وتعلق قوله الى الله به ينفع جعله من قبل الكافر والمؤمن لان
الاسماع الغالبة فلا يعلق به الجار وكونه بمعنى الاستمرار لا ينفع
لانه معتمد على الموضوع هذا يكفر في علمه وشروط الامانة والاستقامة
وعمل اسم الفاعل عند الاعتماد على غيره كما بين في النسخة **فما**
سبح وجهه من الترحم وانا فاسم الفاعل بالمصدر ولم يقل
الاحتجاج بتمكن التوضيف بالكثرة المقصودة وذا لفظة ذوالا
المع لا يوصف به لانه من اسماء الاجناس **فما**
اللفظ المقترضة **فما** الاحتجاج الى ما يؤول به

للثمن اصله من البركة وهو لتمام الزكاة واليمن ايضا البركة
 ولعله من اليمن بمعنى حذف الباء والمراد بها ضد النجاسة
 اي وقع في مكانه وهو الغرائز العظمى **في** اي مكان
 قوله حيث من فروع المكانة البنية على الضم وقال لا يفسد
 للزمان ولا يفسد الا الى جهة في الاكثر وقد كان مضافا الى المفرد
 في قوله انما ترى حيث سهل الى ما يحتمل يعني كأنها ساطعة
 حيث فيه مضاف الى سهل وهو مفرد ومفعول تراها ترى مكانا
 سهلا آه وانما ثبت على الضم كالنات لانها قاله الاضافة الى
 والمضاف الى الجدة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنت الجدة
 وانما كانت في الظاهر مضافة الى الجدة فاضافتها اليها كالمضافة
 في هاتين النيات المحذوف ما اضيف اليه ثبت على الضم
 ومع الاضافة الى المفرد يوربها بعضهم لزال عنه البناء واللام
 على ثباتها لئلا يضاف الى المفرد كما في شرح الكفاة للهيدي
 ستره وعلمه الفصل الهندسانية لازمة الاضافة فاقترحت الى الجدة فاقترحت
 بينهما ما يحتمل **وانه الفنى** **وانتم الفقراء** انتم المحتاجون الى تكميل
 انتم كما عدل عنه فقتر وقد كان كما دسما **باصدا** اي شيئا وقع
في **من** **الصدقة** واحد الصدور واول كل شئ السنة
 على قدر الزكوة ما ارتفع من اصلها وهذا معنا معنى الرتبة
 وفيه مبالغة حيث الحق الرسالة على الكل كأنه نفس الرسالة
 فإضافة الصدرة الى السنة زيادة مبالغة لان الصدرة على كل المعين
 فضل لا يخفى وفيه من الفيضانة البديعية شبه الاستيفان من الصدرة
 والصدرة حيث قال صدرة السنة **الفقر** هو الحاجة اصل
 الفقراء من قولهم فقرته فخره به وهذا الظاهر سميت الحاجة والبداءة
 فخرية قال في شرح البيان وما شهد به بن الحسن من قوله الفقر
 فخر فبين ثبت اذ لم يعلم صحة كيف وقد استغنى عنه عدم

عليه السلام وفي قوله تعالى الشيطان يضلكم **الفقر** استغنى الى انه
 مضموم وقد منع اية ان قوله تعالى للفقر المهاجرون الذين من
 قوله ولله رسول فانه الرسول لا يستغنى القول لم يرفع اليه
 الى ان يكون من الفقرات فقد كاد فيه لغيره ابعيد فانه منه
 غاية الاستغناء وبز المنه واحل الاجبار وقد غلبت لفظة
 بينه وبين قوله عام الفقر سواء الوجه في الدارين من قول
 المحقق والمحققين ثمة اكلف فقر الفقير ابن كمال في
 ولو لم يفر بموضوعه كما احتاج اليه وانما انقل عبارة من
 الى اخره قال بسند الرمز الجدة لم يزد انه تعالى سبحانه
 احق واول وما سوى من نقصان الفقر البق واهل
 العسوة على من افتقر بوجوده ككامل كل الموجودات وهو كمال
 فقر الفقر في رتبة فانه مسبب على ان الفقر مع كونه سواد
 الوجه في الدارين كيف كان في سواد السيف فقلت في جواب
 انه الفقر مع كونه سواد الوجه في جهة مدح لا في جهة ذم ولا
 الافتقار به بل رتبته وحقيق ذلك انه المراد من الوجه في ذلك
 المكنة فانه اطلاق الوجه على الذات في ذلك المكنة
 اكرامه وجهه اكرامه ومن الفقر احتياجه فوجود سواد
 الكلمات المنقحة عليه الى الفقر كونه ذلك الاحتياج سواد الوجه
 عبارة عن لزومه في الدارين لذاته ان فقره الى بناء ذل
 الاخرة بحيث لا ينفع عنه كما لا ينفع السواد عن المحل
 من بزايا الوان مما يشبه الحاجة ولذلك شبه الاحتياج الى
 واذا فقر هذا فقول لولا ذلك الفقر ذات الكيفية كما في
 الى ذلك الغير اذ لم يزم ان يكون متفقا بالذات لاسيما في الله
 في الواجب بالذات والمنع بالذات لا يقبل الحاجة الى الغير
 ولولم يزم المكنة محاب الى بالذات الغير كانه لا يستغنى عنه

وهو انما يزاد وجب شدة ذلك الفقر وهو في سبيل الانبياء
وسببه الاول في غاية الكمال بدلالة انه اكمل الموجودات الممكنة
ولهذا اتفق الفقهاء على كفايته وكذا وجدنا عبارته وقال استاذنا
استاذنا يوسف القيسري في تفسيره ما في حقه شايب بنحو ان الفقهاء في حقه
من الشروع في هذا المقام فان قلت ما الحكمة في ان النبي عم قال في
موضع الفقر فخرى وقال في موضع آخر كما والفقر ان يكون كذا فقلت
ان الفقر ليس به انما بل هو في غرضه ما يسمع حراما من كل حال
وما فيه وذلك ان الله تعالى لا خلق السموات والارض خلقا
طراعي احسن صورة واشرف هيئة واعلى همة وجعل الفقير
ثم قال اذهب وظيف العالم كله واطلب لك مسكنا وقرنا فخرى
وجلا لا اسكنك الا في من حيث من خلقه ومن كنت انت
فما جلت في الملائكة والمخلوقات كلها فان السموات كلها
فلم تجز مسكنا لعله ثم انتهى الى الارض فقالت الارض اسكن في
الفقر انت موضع الغم وبطال الالم فلما كثر قبح ثم انتهى الى
فلم يقبل لعله ثم حم حراما انتهى الى بيتا عدم فلما رأى كمال حاله
وخلقته ورضى به فقال الفقراء انت الذي لا تملك الا خلقك
فقال ثم نعم فخرى الفقير عنه فقال يا رسول الله ما ذا صنعت
اخبرني من لا غبار واسكنه مسكنا فقال غم لا تخزقني فقلت
بسلامة كاد الفقير ان يكون كفرا فاذا راك الا غبار بهذه الامثلة
يفر من شرك ولقد اخلص الله تعالى بسلامة لقد جاءكم رسول انفسكم
فاذا بعدوا منك ولم يفلحوا ايضا الى درجته ومنه لتي فله عهدت
مسكنت فقلت ذلك قال النبي الفقير فخرى وهذا استنبط كاد الفقير
ان يكون كفرا انفق ولا تفعل انشده لعل من التقدير بثبوت وصحة
حال الفقر المعروف وروى في هذا اخر حديث جليل هو ان
عن النبي عم انه قال الشريعة افد الى الطريقة افعال وتحقيقها

ل

ك

احوال والمعرفة رأس مالي والعقل سهل وبسي وحسب
والسوق مركب والكفر ريف والعلم سداحي والحد صاحب
والنكاح ثاني والصدق منزل واليقين ما راي والفقر
وبه اتفق من سائر الانبياء والمرسلين وقال استاذنا
ابا يزيد القنوني عليه رحمة البر من علم انه ما يندى رسول
عام ما يشهد من ان يس من قوله الفقير من ما وجدته في الكنية
المعبرة في مكانه الى الآخرة وعلى تقدير صحة لا يراو بالفقر الفقير
فانه وان ثبت في الصحيح مدح الفقراء ودخول فقراء الهابة من الجنة
قبل اغنيائهم بمجانية عام وثبت ايضا بزيادة ابي امامة انه من
ادعم قال عرض على النبي ليعمل في بطنه فلهذا فقالت ابي
اشجع يوما واجتمع يوما فاذا اجبت فقرت اليك وذكرته اذا
شعرت حمدك وشكرتك اخرجته الزمدي وثبت ايضا استاذنا
عدم انفس من الفقر ومن غايته عدم برواية غايته رغبة
فقال عنها اللهم اني اخذ بك من فتنه ان روغاب فتنه
ان روغاب فتنه القبر وغدا ب وبن فتنه الفقر وبن فتنه الفقر
واخذ بك من فتنه المسح الذي قال في بعض النسخ فتنه
الفقر البطر والطغيان والتفاخر وصرف المال في المعاصي
فتنة الفقر احسن من لا غنياء والطبع فراموا لهم وغدا لرا
ما قام الله تعالى به وذكره جميل الغرائب كيف قوله اللهم اجبر
مسكنا وامنه من فقره عدم من الفقر وثا ولبه ان الفقر الذي هو
منه انما هو النفس لا الفقر من المال المسكنة وفتنة المال خفة
الظهر وكانه يفر البطر والفقر سودا كمال وفتنة الفقر
كانه فقر صا حبه كسر فقر الظهر وسئل ذلك ما يقو منه وذكر
بدا والله تعالى بالفقر قبل المسكن لانهم قد عيب وهو حال
ال مشاكلا وهذا السراج اقول بل على ذكره في الكنية

على

الشرف ليس الغنى كثره لونه وكبر الفقه عن النفس خرج به النجا
 وسمي والتمذي وقوله غدا الغواني غدا لا تغربوا ولا تغربوا
 فدا بدم التوفيق فعل بذا التقدير صحت قوله الفقر فخر من الفقر
 الى الله مطلقا لا الفقر عن المال وقوله بمراد الفقر المذبح الذي
 يراوه قوله عليه السلام الزنا بوريث الفقر وقوله عم الامانة بخرار
 والحنانة بخر الفقر وقوله والهند قبل الطعان بين الفقر بعد
 ينقو النحر وقوله غم برادة ابن حنبل رضى الله تعالى عنه قال سرت
 المسكين بترتوه اللقمة واللقمة بالتميز والتميز بالتميز
 الذي لا يجد عن الغنى ولا يقطن به فيصدق عليه لا يقدم قبل الشاء
 لفظ النجا وهو محصل الكلام حمل الفقر في الحديث المشهور على الفقر
 عن المال ان كان بواقي بعض الاحاديث الواردة كالحمل على
 مطلقا ادلى بخلافه من ان لا يكون لكا وقع حديث الاستعاذه
 من شره بعض ان بجزائه المراد الفقر النفس لا الفقر عن المال
 فانه مطلوبه غم كالتفت في الصبح قال بعض العلماء في التوفيق في القول
 المروية عنه غم من قوله الفقر سوء الوجه في الدارين وقوله الفقر
 وقوله كالفقر بكونه كفا انارة بان يقول بعض ان بجزائه
 وضده عن حقيقته وقدره فقل ما في نفسه افضل ففسده واقفه
 لما كان من كماله كان ضده الكفر فلما كان خطره على الفقر الكفر
 على انه اثر من الاوصاف احيى بان يقول قال بعض الحقيقة بغير
 الحديث الاول هو انها رعد من خلوا القلب ثبات غنى به وقال
 بعضهم الفقر باصطلاح اهل الحقيقة هو انه لا يجد شيئا غير الله
 ولا يستغنى الا به ولا يستريح الا بعباده معه وعلى انه عدم
 كلها والفقر استغناء الله تعالى عن عباده ومواضع امره حقيقة
 بهم بغير الخلق وبكرتهم بسط عليهم الزرق خصوصا البعير
 فانهم حب الله تعالى بدم البدم القيمة بذلك ورد في الجنة عدم وذلك

ج

ج

لا يابان

ذلك لان الفقر شفاء اولياء وحلية الا صفياء واختياره
 تعالى الخواص من الانبياء والافتقار وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم اجبر مسكنا وامتنر سبنا واخترن فرزنا من المكنهم
 باصطلاح اهل الحقيقة هو انه لا يجد شيئا غير الله تعالى
 به الكلام الاستناد وذكر في ثوب القلوب ان سبنا من البصر
 الجنة بعد الانبياء بامتنر بقاء الموالى بدخلونها بعد ما يكسبها
 سنة وفقر الكفار بغيره من النار بعد اغنيائهم بجملة ما فيهم
 الفقيه ابو الليث رحمه الله من اصحاب شيعة ابن عباس قال
 انما فخر اخذ ولد ترك كانه انفع لآخرته لان البنية عام قال في باب
 شيئا من الدنيا نقص من اخرته وان كان كرها على الله تعالى في قوله
 الى من اقرال النفس في الحديث قوله الما فيه الوفاء
 فالقول ببعض القول في التفسير من وقوله من باب ضم
 بعض القول في التفسير راجع الى ما يفهم من التفسير فكأنه تقدم ذكر
 حكمه في قوله تعالى والمأبوت لكل شيئا الآية
 ان يكونه تعالى متفقا اليه فالمصدر مجهول واليه قائم مقام
 بقرينة المقام ومعونه العزلة انقل منه ويكره بقاءه عن حقيقة
 بغيره لفظ الودود ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل من المحب للمحبين
 المحب من المحب من قلوبهم وهم ذلك ان من انشأ بالمقام من الود
 فانه تعالى لما كان مفتقا اليه كان المنسب ان يكون محبا كما ان
 لا كما مقتضاها لاسباب كونه محبا وتفسير المناسبة المذكورة في السيرة
 بان اجاب الناس الى المحب كبر فالمنسب كونه تعالى محبا كما هو
 المشهور فقلنا وان كان يصح ان يكون وجهها مستقلا لاصل المدح
 وجهه مالت للادوية وهو ان الطلاق المحب على الله تعالى بالعدل
 كالا بانية والافعام لان الجنة كيفية نعمة كالمحبة والوفاء
 بخلاف المحب وقالوا في اختياره الودود على الفقر مع كونه موافقا

ل يكون

لقولهم انما العلم رتبة لمن السمع وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 الى الله الرجوع جميعا فارجع اليه البصر ولا تنسوا فقره
 المتكلم في **الاض** وبنائه **حيث قال** انما العلم رتبة لمن السمع
 انما العلم رتبة لمن السمع حيث لم يقبل لغير العلم انما العلم
 انما العلم رتبة لمن السمع حيث لم يقبل لغير العلم انما العلم
 برتبة العلم اذا اراد به فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 في المهر من المتأخرين الى ان علم نفسه اذا اراد به المهر فلفظ فلفظ
 ويرصف بالمعروف ويجري عليه بالاحكام كما يقبل ضربا من
 وقع في كلام فعل ما من في المهر وقع في جرح فلفظ فلفظ فلفظ
 بالمعروف وبنائه بناء على وضع غيره فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 اذا قل وضع من لا بناء فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 صدر منه فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 للفعل والاسم والحرف والمفرد والمركب وذهب بالتفصيل الى
 بعض شراح الهداية كما انه الى ان هذا باطل قطعا لان اللفظ
 اللفظ اذا اراد بنفسها كانت مشاركة لللفظ المفرد في
 الاحكام عليها بما فرغ مع انه لا يمكن ان يترجمها بوضع
 فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 الوضع الغير المقصود كما كان في الفعل والنقل فلفظ فلفظ فلفظ
 من اجل عند ارادة نفسه منه وهذا ظاهر وما رتب له فلفظ فلفظ
 موقوفة قد طول الكلام صاحب العقيدة الزواهر وشيكا الى
 بالانزاع عليه وقد ثبت بمجود ومثبت العلم غاية القصد
 ان فيها عفت عن مباحث الجمع قد بين اسباب منع العلم
 فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 لفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 الوضع نفسه فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ

المنه

بالجعل والغير او غيره كما يشعر بالقصد او يثبت بزم استعمال
 في معية وان اردت تمام تحقيق فارجع اليه البصر ولا تنسوا فقره
 الذي فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 من التفسير لا زواهر فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 اليهم وسكنوا كما وسكنوا كالحقفة والباء المتدرة اسم
 اسمه فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 الخرج ونفس الامر متعلق بنا فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 من قيل وانبع منه ابراهيم حنفا واعلم ان من حل في العام في
 قد عمل سناذنا ورقة اوضع فيها ما في حليل ما قل انه حله يرفق
 على معرفة الحكاية والحاكي والمحكم اما الحكاية فهو الاشارة
 امر وقع في الخارج والحاكي هو الحليل هذا الجرح في الجرح
 هو الارادة من اجزائه وقوله او ما وقع مثاله قوله تعالى ولو احببت
 ونعم الكون في كافي في قوله فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 من الحكيمة والنقل عند دعوة البصر ثم انما يخرج امه والحاكي
 هو المحقق عن نفسه بطريق الانتفات والحكيمة هو هذا الجرح
 المفقور الى الودود والجم والمحكم مجموع ما في الكتاب من القواعد
 فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 على الحكاية والاختبار عنه ولعلنا على فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 كما يدل عليه قوله فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 بالاض للتحقق على هذا التقدير كما لا يخفى وعرفه امقول القول
 مجموع ما في الكتاب لا من العلم الى العلم كما صرح به الشارح الفاضل
 الوجه فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 الى قوله الباء بالاول متاخر عن الكتاب فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 المقدم في الواقع فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ
 انما يقال المتأخر في الواقع فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ فلفظ

بطبع الاسماع بجواهر لفظه وبقرع الاسماع بزواجر غلظه
 بدل الاسماع بالاذان كأنه مثل اللسان والافتواز وهو ما جعل
 في الوزن والتقفية معاً كقول تعالى فيها سرور منوعة والكواكب
 موضوعة ادنى الوزن فقط كقوله والمرسلات خرخران فافهم
 عصفاً او في التقفية فقط كقوله حصل الطوق السمات وهكذا
 وان متوازيان فيها مقابل من الاخر اصل كقوله انا عطينا
 الكثرة فضل لك والخر وحسن شجراتك ذوات فانية فسد فحسب
 وطبع منضود وظل ممدود وبعده ما كانت فنية الثانية لا طول
 عن الابدال كقوله تعالى والنج اذا هو برما ضل صاحبكم وما غور
 اذ ان الله كخضرة فعلوه ثم اجمع صلوه وانما هم بولي فنية افعير
 والاعتبار بركات الاعجاز وما نحن فيه من السبع المنوار وادان
 افعير الاول لا بحيث يخل واجيب بوجوب اخرون ايضا احدهما
 انهم تقيم نفسه في الاول كقوله شجرات الدعوة فحق الاولين لان
 الثاني من احد الاكبر تنفع لا فوالم يكن طاهر من الزنوب
 للادب والاني ان التقدم لم يبقه ابراهيم عم في تقدم نفسه
 قال ب اغفر لولاءه ثم ما فرغ من الدعاء بسط مقدمته اما
 المقصود وعما هو ادب ارباب النصاب في انهم يذكرون
 فيها قصور العلم بوجه ما ليكن الشروع فيه والتعبد بغيره
 معذرها وموضوعه وبغير ما في الاستشارة الى ادب الكتاب
 وكذا ذلك واسمه وكل ذلك لزيادة تبيين وتبسيط
 للمالك كقوله عن المطوب وصدرها بلطف الخطاب
 الخطاب به ودر الخاطب حيث قد جرم ما دل على رخصه
 فقد رخصه حيث المصنف في قوله تعالى
 امرنا لفسه فاللام للهدى كما هو ترتيب البقرة او عوضه
 عن الضمان الى العوبة **فان** بعد اداة التحريض والتبعية

بها

الاستغناء

ل

خ

فاجعل في قوله منصوب عن المصدرية او على نزع النقط
 ارباب لا يختص بامع فان اختصت بوجه الكلام كقوله
 فيكون معناه وقد نكر الى غير معن فم كانه والنايب كقوله
 ليم ان احسن اليه است البك وان الرنة احسن فلو نكر في
 معناه ان الرنة احسن اليه فم الى ان سره معاملته لا يختص
 ودره فزروانه في القرائن كبر بصيغة المفرد اما بصيغة الجمع فدره
 واختص فزروانه فكانه **قال** علم اليها الى كايها من كان فيه
 عن نوم الفقة وافلح عن سلك الشدة فان ما ابيته لك
 عظيم ان لا يسمع الا المصنف البقضاء ونقل عن حواشي
 الكافي اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التمجيد كانه حوذاً
 علم نفسه شخصاً وخطبه ثم انم القدم اذا اعتد اياماً وشمس
 بانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة العلم تيمناً للعلم مع علمه
 ما يقر اليه كلام يجب حفظه وضبطه فيغفر ان يتب له ويعد اليه
 قبله ويقبل عليه بطنه قد يضيغ الكلام وفرصة حرف التنبية
 اراد الاعتناء بفرودتها ويضمونها اليها او الى سلكها الفاء
 وتبني كما يقال فاعلم فاعرف فيكون عن بال منك قوله **ان**
 قائم مقام مفقود اعلم **فان** المصنف حمله **فان** لفظ
 الصرف مرجحاً **فان** لفظ التنبية فاجباً متعين باختار على
 الضمين مع انه لفظ التصريف است رذال كثره التصريف
 الواقعة في هذا العلم ولهذا اختار الزجاني وابن الجني
 الشافعية **فان** على السواء لعدم ارفق احد كلمته **فان**
 حاصلة تميز تلك القواعد اعلم ان لفظ العلم وكذا اسماء العلوم
 مثل الصرف والنحو وغيره قد يطلق ويراد به قواعد مخصوصة
 هو معلومات وقد يطلق ويراد به الكلمة او اركان تلك القواعد
 وقد يطلق ويراد به الكلمة والكافية من مائة تلك القواعد

وتفصيله ثم وضع الفن من وضع عدة اصول فواعد مختلفة
 راجعة الى شئ واحد باعتبار جهة واحدة فقد باعتبار ما يشاء
 واحدا وقد حصل منه ما رتبته قوة بها يتكلم المشيع والمذكر
 استحضارها والالتفات اليها مترازا وهما امور متحدة الا
 الاصول ان كان اواكها وان كانت تلك القوة فلفظ العلم
 انه اطلق على الادراك فوجهه الى ما هو مفاد الحقيقة والحق
 على نفس الاصول فهو قبل الادراك ضرب لا مبرور ان يكون
 على تلك القوة التي بها يقدر على استحضارها عند الارادة فهو
 قبل ذكر السبب ارادة السبب بالعكس باعتبار البقاء لان
 هذه الكلمة فرع وسبب عن الاصول حصولا وابتداء
 لها بمراد بقاء وهذه المناسبة أشهر اطلاق العلم عن هذه
 التسمية وانما أسماء العلوم فلفظ العلم فيها عن القواعد الحقيقة
 فان الواضع للعلم مثلا لفعل ووضع قواعد مخصوصة ووضع
 بازائها لفظ العلم لانه يثبت به المعنى للفقير وتلك القواعد انما
 عند ادراك تلك القواعد فمن قبل اطلاق اسم السبب السبب ما على
 الكلمة فبالعكس فاذا انقضى هذه المقدمة فاعلم ان لفظ العلم هنا
 انما بمعنى القواعد والمكانة ولا يجوز ان لا باعتبار تقدير
 كما وقع في اللفظ في بعض موارد لا يجوز الاجتزاء والاسهل في اللفظ
 ما يثبت عليه غيره انما حسبا كالسقف في الجدار او عصب في الكبد
 الدليل والعدم عن العرف ثم نقل في العرف الى قاعدة كونه
 شئنا احد جزئياتها العرف تلك الاحكام منها كقولنا
 واو وباد عزت وانفتح ما فيها انقلب الفاعل فاعده بغير
 منها احد جزئيات موضوعها بان يقال الواو فرقون او عزت
 وانفتح ما فيها انقلب الفاعل فواو انقلب الفاعل فاعده بغير
 لهذه القواعد من غير ان يكون لها منفعة لانه كبر والتأني لا

لا سناد الى الوقت للفظ السبب في العلم بمعنى الاصول
 او الكلمة انما هو العوارض التي تلحق بالابنية بحسب
 في الاغراض متداخلة ضرب فعل ما في لفظ ضرب بناء وقولنا
 فعل ما في حال عية وقولنا قال اصله قول فاعل فصار قال لفظ
 قال بناء وهذا الاعمال عارض عليه بنية جمع بناء وهو الضيق
 باعتبار الحروف والحركات والكلمات الموضوعة لها باعتبار
 مادة للكلمة وهذه الضيق هو الحكم ايضا كونه باعتبار كونها موضوعة
 للمعاني المفردة تسمى كذا وهذا الاعتبار تسمى بنية ولا يجوز
 نسبتها بنية باعتبار امر لفظي كذا باعتبار المعنى او لفظي كذا
 بصرف الاحوال الى احوال اللفظ ودر المعنى لا ينافي في تسمية
 ال ما يتوقف عليه التلخيص فم المعنى الى ما يتوقف عليه التلخيص
 وهو ان يكون كذا في اللفظ كذا في اللفظ كذا في الحكم اشعار بموضوع العلم
 في بريد لفظي احسن بغير بنية ويزيد عليه بالانتماء
 ليشمل القليل والكثير بحسب الوضع ولم يتعمل في اقل من ثمانية
 تسمى بعضها جمعية كذا الوضع لا يستلزم الاستيعال في كبرية
 كما في قوله العجايز على منقعه واثنية اخرى كما في قوله على غلج
 رعاية لجان المعنى للفظ وهذا يخرج ما عدا النحوي قوله
 تلك الاحوال باب ولا بناء الرسل الاعراب البنية
 لكنه ذكر الاعراب وترك البنية وذاها على طرف الالف
 من الالف باحد الطرفين وتخصيص ذكر الاعراب لتسوية خروج
 النوبات به وقد يقال لا يحتاج الى هذا لعدم اعتبار
 حرف الله والاف خارج نحو احوال بنية والسبب لانه
 ستم من الكبر لا ستم انه لا يقال لها احوال لانه بنية في
 هذا القيد فتم احواله بقوله الترتيب باعراب وما قبلها
 في شرح الشافعي انهم حملوا الاعراب على انه علم النحوي كما وقع

في واجبة التافية ان الحق بمقدسي في الاعراب قنن ولا
 والبقا كثر برود عنهم ان الاعراب بهذا المعنى ليس بها
 فكيف يبيح قوله التي ليس اعراب هذا وسعر ان هذا
 يتناول الاستغفار مع انه ليس من الاعراب بل ما حشر
 الشارح **كقوله** اللفظ الصرف متعلق باجترار **اخف** من اللفظ
 وكونه **مواضع** للفظ التخييل لكانه في مشاطرة ابر اللفظ
 التخييل قوله الصرف ليوافقه **واسر** لانه يوافق واخر هذا
 الوجه مع قوة الاصلية لانه قوتهما عند عدم مرجح خلافه وما به
 هنا فوجود كما ذكر من انه للفرغ الدلالة على كونه التفرقات
 هذا العلم **في قوله** جزم مقدم **ام الله** خبر ان قوله ان الصرف
 وجميع المحل بالعلم مستغرق للجميع ما يصلح له عند عدم العهد
 الحشر منها كذا كذا كذا خبر من علم الصرف بنها وفي القول لا
 لا قبل ان القف عن ان المراد ما يفهمه كما يقال في سطر
 جميع بزاوم ووسهم فان قيل سجر ان جميع العلوم العقلية والتجربة
 مستغرق الى الالفاظ **اشد** افتقار بحيث لا يمكن افادتها بدونها
 بل اذا اريد تجل المعاني تجل الالفاظ او لا لا يتقبل منها الى اللغات
 بناء على تقدير الافتقار ما ان يتوقف الصرف الى الالفاظ فمقدم في
 الشئ من نفسه واما ان يخص العلوم بغيره في التفرق لم يحل
 وكيف وكيف وكيف لا شك في ان افادة المعاني لا بد من
 الالفاظ وكذا استغفارها كذا كذا اول العلوم كذا كذا
 الاستغفار في غير تدرب لمباحية الالفاظ وما سلكها وكما سلك
 ان كلامنا بالظلال غير المتبع بتركيب العربية واستغفار الالفاظ
 بعد ضبط بقواعد الصرف في الالفاظ كذا كذا كذا كذا
 في استجابهات من المذنب من العقلية والتجربة ما وضعها
 المقنن **استنباط** ما بناه من الالفاظ في قواعد استنباط

اللفظ

وان كثر بعد تعليم في البعض كالعراق بالبيع واما البيع فدرج
 يقتصر الى الصرف ولا النحوي كذا المقنن الاول غير محتاج الى
 الالفاظ لو فوجده عليها بالبيع والاستغفار وانه اعلم بالصواب
ارسلها ومبدا وحالاتها يدعي منها العلوم كما يقال للفقهاء
 ام العوائق لانها اصل القرائن يبدونها منها عند القراءة كذا النحوي
 فيه علم التخييل حيث لا يفهم منه كونه مني لغير العلوم بل بانه
 كونه مبدا وما في ترتيب التعليم وما بناه على طلاق الامور
 وما اوردته من التفرق من شئ من الناحية بام القرائن لا
 على انهاء المقاصد القرائنية كما يفرق التفسير في كل من الناحية
 ام الشئ اصله واما القوي كذا ومنه قوله تعالى حسن ام الكتاب
 والصالحة في امرة بالسنة الى غير من اللغة واما بالسنة اليها
 فاعلم ان اكثر اللغات قياسية على التماجية ايضا بغير لغة
 القياسية وموضعها علم الصرف **شئ** مبتداء متوقفا **لذا**
 الالفاظ **باسم الله** لو ان هو العلوم اتراديه رد من ان القول
 بان المعشئة الصرف بالام لا بناه على المقام لانه قال ام العلوم
 لا ادراكها والتعرف ام الكلمات لا ان العلوم لما عرفت من
 عبارة عن القواعد التي تعرف بها احوال الكلام والمراد من العلوم
 المدونة عليها بالكلمات وتقرير الرد في قول مجاز امر سلك جليل
 العلوم وارا الكلمات بقدرية الدالة والدلولية فلا بد من
 وانت خبر بان شئ هذا الاغراض شئ من غير رتبة فانه لو قيل
 اصل العلوم فالحذور المذكور باق لان الصرف من القواعد المذكورة
 عن احوال المعاني فدايم من اصل العلوم من الكلمات فانه قيل
 كانه امسك على الكلمات الدالة فكذلك اصل المعاني الدلولية
 المستفادة منها ففان المعنى في صوري واعجب منه انه قال في قوله
 ابو بامر من حيث الالفاظ كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

لها

لا يتردد لا يجمع لانه قال علم ما منه البراهين عن الدلائل على انه
 دفعه بقوله **مصدر** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** ولا
 ولا يجمع هو الباقي على معناه غير مراد به الانواع المختلفة منها
 هو بعض المفعول شبيه له باسم المصدر **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 وهذا ادلى مما قيل من لانه المراد انواع العلوم العقلية لانه
 هذا الوجه انما يستقيم بعد ان يكون المصدر على معناه والشك في
 الدلائل حيث كانت بارادة الانواع وقوله البراهين بارادة
 المفعول مع استوائها في كل ما للوجهين قول في غير رتبة الالهي
 ان برادالات ردة الى احتمالين **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء**
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 الى مجرد العقل والمكنه حصولها به على سبيل تعلم الغير ولا يتبع
 داروه اسم فاعل اصله داروه اعني ما كذا في النقل **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 العلم وكذا العقل فكذلك قوله وعالمه عطف تفسير للبيان
 التفسير واختار المصدر هذا اللفظ لمناسبة مع الدلائل واد
 ايضا وفي ذكر العوارض المنفردة للجهل في مقابلة تليج الى ان يجهل جنون
 ولا استوفى اعتراض من تفسير التوث في داروه بالعرف للترجم وقوله
 الطائفة من التفسير المرجع اليه دفعه بقوله **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 التفسير وثبات رجوعه الى ذكرنا هو **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 فتح ونقص علم والمراد به التفسير **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 لرون مقابلة الالهي **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 المبني على الدالة والقواعد المستنبطة عن التركيب العربية والروايات
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 حديث مروى في النقل خلف عن شافعي **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**

لا تقسم في الدلائل **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 وهو العلوم الدينية منها الاصول وهو التفسير والحديث
 والكلام واصول الفقه والعلوم الوحيية منها فروع
 هو الفقه والعلم الاصول **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 والصفة المشبهة مثل علم ورحم واختار المصدر **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 على الصفة ايضا لمناسبة بين وارودة ولكنه كناية عن
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 كاجين الماء من العرف الذي كساب وقسمه المعايير
 والصرف عبارة عن قواعد كمنه تعرف بها احوال الكفر
 حيث لا داعي والاعمال فكانت كل منسوبة وسبب **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 من نوبها بالافراد او يقال العرف ثوب واحد وكلمة
 ثوبا باعتبارها بالعرفين فليكن من قبل انقسم الاحاد الى
 الاحاد والجمع ومنه اليت **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
الشيء **المصدر** **الذي لا يتردد** **بفتح** **الشيء** **المصدر** **الذي لا يتردد**
 وهذا الظاهر ليس المراد من الكناية معناه الاصطلاحي الذي
 هو الذي ذكره المذموم وارادة التلازم او العكس على الاختلاف
 لان ارادة المعنى الحقيقة جارية فيما وان لم يكن واجبة وكل الذي
 هو المقصود اتصاله كما في قوله طول النجا وقام المراد به طول
 القامة مع الجواز ارادة طول النجا ايضا واجبة لانه
 هذا القول صحيح وان لم يكن له النجا اصلا ولا يجهل عدم جواز ارادة
 معناه العرف من الثوب هنا اللهم ان يذهب الى ما ذهب اليه
 التفسير ان من المراد به ارادة معناه الحقيقي هو الارادة
 من حيث التصديق لا يتردد في نفسه المعنى لا ارادة من حيث الوجود
 والحصول كمن لا يخفى انه لا فرق بين الكناية والجارح وارادة

مل

بق

المعنى

انما هو بل المراد من الكناية معناها اللغوية وهو ترك التفسير
 وفيها استغارة موحدة بعبارة باستغارة الورع ليجل في كونهم
 كل منهم سببا للمعينة وظهور السؤدد فاستحق من الورع استغارة
 اسم الفاعل في العمل في معنى الجاهل والقونية الاضادة الى
 ضمير العرف ذلك انهم لو لم يكونوا الورع في معناه حقيقة
 المحض شبيهة مع انهم قد يتبعون بلفظة من كما اثرنا اليه وانه
 وانما قال المحض في حق الدلائل بقدره وانما في حق الدلائل
 ايضا وقال هذا القول فيكون هذا القول باعجاب القدم
 وان خير لانه يحسن العلوم الشرعية المستندة الى العقل مع
 سلامة وسلامة الطبع واستقامة الذهن فلهذا هو الذي
 المستندة بلا اجراء الى ذلك جديها فانها منسوبة الى العلم
 بل كما بدورها وان كان من غير احد الرغبتين بالثابت
 غاية الاجتهاد وذلك لان النفس قد تغورت بها حيلة المعاني
 من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تفعل المعاني وتزكها
 تتجمل الالفاظ اولاد وتشتغل منها الى المعاني كما يشهد به
 هذا اذا اردت تحصيلها بنفسها وانما اذا اردت ان تطلبها
 الغير واستفادتها من الغير فانها بدو ذلك الى ان تستدرك
 والكتابة والنقش وان كانت دالة عليها كذا لا يخفى عنها
 وتفتتها غاية القصور والالتفات في غير ما يروى وانما هو
 فلا بد من الالفاظ ولانها كانت لغة البيان من اجل النعم والفضل
 الاحسن فكانت تسمى به وتقال ذكرها مع غيره الفرائض
 الالهية كما قال الله تعالى هم الفرائض خلق الله تعالى على
 وجهه وان كان حاله معقولة وقوله **الا انه يستلزم**
 استغارة من قوله لانه يحسن الالفاظ وانما يحسنها بدو
 ان كانت من غير ذلك في الالفاظ

ادتم

ت

الفاظ

ظنه

بها

ت

انما الالفاظ كما عرفت حال كونها ذلك التحصيل من باب
 انما هو بل المراد من الكناية معناها اللغوية وهو ترك التفسير
 وفيها استغارة موحدة بعبارة باستغارة الورع ليجل في كونهم
 كل منهم سببا للمعينة وظهور السؤدد فاستحق من الورع استغارة
 اسم الفاعل في العمل في معنى الجاهل والقونية الاضادة الى
 ضمير العرف ذلك انهم لو لم يكونوا الورع في معناه حقيقة
 المحض شبيهة مع انهم قد يتبعون بلفظة من كما اثرنا اليه وانه
 وانما قال المحض في حق الدلائل بقدره وانما في حق الدلائل
 ايضا وقال هذا القول فيكون هذا القول باعجاب القدم
 وان خير لانه يحسن العلوم الشرعية المستندة الى العقل مع
 سلامة وسلامة الطبع واستقامة الذهن فلهذا هو الذي
 المستندة بلا اجراء الى ذلك جديها فانها منسوبة الى العلم
 بل كما بدورها وان كان من غير احد الرغبتين بالثابت
 غاية الاجتهاد وذلك لان النفس قد تغورت بها حيلة المعاني
 من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تفعل المعاني وتزكها
 تتجمل الالفاظ اولاد وتشتغل منها الى المعاني كما يشهد به
 هذا اذا اردت تحصيلها بنفسها وانما اذا اردت ان تطلبها
 الغير واستفادتها من الغير فانها بدو ذلك الى ان تستدرك
 والكتابة والنقش وان كانت دالة عليها كذا لا يخفى عنها
 وتفتتها غاية القصور والالتفات في غير ما يروى وانما هو
 فلا بد من الالفاظ ولانها كانت لغة البيان من اجل النعم والفضل
 الاحسن فكانت تسمى به وتقال ذكرها مع غيره الفرائض
 الالهية كما قال الله تعالى هم الفرائض خلق الله تعالى على
 وجهه وان كان حاله معقولة وقوله **الا انه يستلزم**
 استغارة من قوله لانه يحسن الالفاظ وانما يحسنها بدو
 ان كانت من غير ذلك في الالفاظ

ش

ما

ر

ج

[illegible][illegible]

تركيب اضافي في سببها هذه الالفاظ المعينة الاله عند المعاني
 المحذوفة او مخطوطة والنسب الاله في تلك المعاني بتوسط تلك
 الالفاظ او غيرهما من ما سبق في هذا المجموع المؤلف من العرف والاع
 الادراج لانه غذاء الاشباح والعلوم والاشربة فهذا الكتاب
 محل راحة الارواح لانه يفرغها بيسر على سائر العلوم والادراك
 وقابض العلوم لا تعرف من ان العلم في العلوم واما ما يقال
 وجه التسمية من ان المراح في الراح بمعنى الذهاب في الليل فغير
 بقدره منه الى غيره فمع خلوه عن الفضل المتقدم لا يترك اعتبار
 هذا المعنى بل إضافة المراح الى الراح كالاجوف في قوله المرح
 وهو انزلة **باب** الموسوم واستعمال اسم الالات في الاله
 على البعد عند الالات في الالبانة المتقدم ذكرها وان كان
 قريبه شائع بناء على انه ما مضى فقد يبدى فيه الترتيب في حواسن الله
 منزهة وفرا **باب** هو في الاصل فقبل بمعنى فاعل مشتق من
 الصبابة بمعنى السيل تنبيه الدلالة الصغرى لميل الى ما يورس **باب**
 بالانرا جعله محض صا مجزا ومنفردا من بين اجناس البرزخ
 ان ذكره دون غيره من انواع الالات في **باب** انسابه
 في الالات الاكثر فقرة في هذا الكتاب فانه في القرب وهو
 الكلام العلوم لانه اصلها ومن الدلائل على الموزان في العلم
 صباه وهذا في جملة الحقوق للاولاد على الاباء في العلم
 هذا المساق كانه القادر على الصلة فقط **باب** في الالات
 مصدر من راعيت الامر لا خطه وحفظته او دلرانية وحفظته
 في الالات الفنايات البدعية المورثة للكدر حسنا
 وملاحة وهو صباه ردة عن الجمع بين المشتبات ومنها غير
 في الالات والالات في الالات في الالات في الالات في الالات
 في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات

استعمال القبر بمعنى الامل مجوز غير متبادر عند الاطراف في ال
باب في القبر **باب** وهو هو قوله **باب** الجراح معناه يخرج من جرح
 من باب فتح **باب** في القبر والظن والوصول بالادوية
 والمقصود في الطراح هو النظر بالمعاصد كذا في الصالح ونظيره
 بالحدس ومنهم من قبل ان يكون جهة عدم مطابقة اللفظ ونظيره
 ان يبقية بان في القبر باللائم لانه الفوز بالمطوب بدار
 الحاصل من عن شدة ابد منه بل في القبر بالمقام لانه في القبر
 كما انه سبب الفوز بالمطوب العظمي كذا في سبب الفوز من غلبة
 الجمل من الحاصل من الحنة الذي من الوصول الى الغرة كما في قوله
 عند اهل الخبرة هذا او علم ان العامل مع غيره مستفاد في اسناد
 البر الحرة فانه مع فعل قبل القبر ان اراد يقببه وكذا يجوز ان
 عن القبر اخذ العجز وهو من سببه انه قال في جوار حال القبر
 لانه معزوق زبد قائم سبب زبد الى المقام فيكون في المقام المعجز
 ولعل على هذا يكون من الجوز من قوله غيرهم من راع في القبر فان الجوز
 بدونه بالفاعل والمفعول غيرهم بربده ومن انما حال من القبر
 سبب الفاعل والمفعول من حيث انه منه او غير ما زيد في جملته
 في قوله هذا زيد قائما حال من زيد باعث ركونه خبر استفيد لانه
 او انما المقنوم من محور الكلام مع كونه خيرا وبالجملة اما القبر
 فمثل هذا زيد قائما او يكون في القبر من راعنا لفظيا وهذا هو المراد
 عامل في حال الكمال واجب لا كما وكما في قوله في القبر
 وقال المالك في شرح التمهيد والاكتر ان يكون في القبر في الكمال
 هو العامل في رايها لانتها واية كما في القصة والموصوف وكذا في
 والمبذرة وكما في القصة والمبذرة والمعلوم ان ما يعلل في القبر والمبذرة
 والمبذرة والمبذرة في كذا في ردة او قد يكون في ردة في كذا في ردة
 وذا في كمال من انما العامل في الالات في الالات في الالات

مخوف

مبذرة

زيد نف وان زيدا قائم وجا زيدا ركبا ومثل عدم الالها
فر السكتة لغيره وزيد زيدا مطلق من مذهب كجوب
وانه بكذا امتم امته واحدة فامة حال العاقل اسم الاله
وامتم صاحب كمال والعاقل فيها انه النهر وقد عرفنا زيدا
فرنا زيدا مفعول لا سيرا وانته وهذا الاختيار وقع ذاقا
فكنا امدا اذنا ومله كثر الى امتم حال كونها امته واحدة
فيكون مفعول لا لغير الاله رة فانه العامل فيها فانه المفعول
ذرا كمال ومفعول كونه فاعلا ومفعول لا حقيقة او كمالا
او كونه فاعلا ومفعول لا مفعول بالمراد بالمعنى ما يكون فاعلا
او مفعولا لمفعول مستطع من محو الكلام خارج عن المفعول كالا
فرنا المقام زيد فاما كذا قال قلت عمر عبد الرحمن الكلب الجاني
الجاني فشرح الجاني وهذا الوجه وجبه كالبته بالذوق كالب
مذاق ان يغير العاقل من معنى التثنية المقدر في الكلام او في
اسمه ذالك ان يحتاج النجاح ولم يزل ذكر اداة التثنية
لكنه مفعول لا مفعول كقولك زيد عمر وقاما المعروف فاما كذا
اذا جعل قوله وهو خراج النجاح فسيبيل لا استعارة
ما اعنيه الساج فاعلا ولا وراد انه الاصل في كمال
عن ذرا كمال كونه صفة في الاصل فم قدمت عليه
هنا اجاب عنه بقوله قد اراد قوله للصب مع كونه فاعلا
ارعم قوله خراج النجاح مع كونه ذرا كمال السج
له او ليتوزع الكلام مستجبا فانه السج من اجل عتبات الكلام
عنه البلفا فيرجع عن الاعتناء الاصل فانه قبل العاقل في كمال
وهنا ما ذكرت موافق با كبر لانه ذوقه في كمال
فما يقدر في نظم الكلام ولا مقصود منه فهو امر ضعيف لا
عنه فاعلا لا بعد انفق لو ركن الكلام حته قبل ليس له قوة العمل

العلم في كمال هذا قضية مقبولة معقولة الا انه كمال
القيمة تامة لا يقال في الاستعمال عند الراجح
لقوله فقال فله خراج النجاح فقد صرحوا بان خراج خراج
الصب حال من التبدل وهو احسن وقوله تعالى والارض
جبا قضية يوم القيمة والله اعلم بالصواب **والجواب**
المسئلة عن هو دابة من خراج النجاح **حال من**
نصب في الحكاية مجرور تقدير الاستيعان الاخرى كجانه
كما في قوله وعمر من زمانه فخرات هل لك من زمانه
وكما في كلام المصنف في هذا المقام مشددا على كونه كمالا
من محاسن الكلام اراد ان يرفع الفضل بانها بطريق الالها
مع التعرف بقصاف ما مما افشاء المقام والى ذوق
المرام محتاج الى بعض التفضل فليتنا ان كلامه في مقدمته
للنواب الجبل من التبرم المنان الجبل وطلبا للذات الجبل
الشان من المستفاد من الاغلا الا اضضاء فقولنا
التدقيق بديه ازمة التحقيق اعلم انه اللفظ انا ان لم يكن
فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره انا بلا علاقة وهو اللفظ
او لعلاقة وح اما مع مانع الحقيقة وهو الحجاز او بزيادة
الكناية فالحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له من حيز كمال
والحجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع مانع حقيقة
من حيث هو كذا كمال الكناية اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بل مانع حقيقة فالتثنية بين الالها كمال
ولالم يكن حقيقة والكناية ما بهتنا هنا فلتفحص في التفسير
للحجاز فاعلم انه علاقة الحجاز اما الكناية وهو الاستعارة
فقد انما الكناية منبهة على التثنية وقد مر في آخره جاز
الحجاز المرسل وجر الكلام فيه ان شاء الله تعالى

وقد عرفوها بتعريفات منها الاستعارة انه تكرر احد طرفي التسمية
وتريد به الطرف الآخر كقولك رابت اسد ابر مر والاسد
رابت رجل الكاكد في الشجاعة بر مر فاريد المبالغة بحيث
يشعر بجزل الادنى في جنس الاعل ويكون فردا في فردة فاع
التسمية المشبهة في الذكر واربده المشبه مع قرينة مائة غار
الحقيقة وكقولك ان شئت الميتة الحفار يا بفلان والاسل
وقع التسمية التره كالتبع واختيار النفس بفلان فاع
المبالغة المذكورة واربده المشبه به بجملة تسمية متعارفة وغير
متعارف واردة غير المتعارف وادخل في جنس المشبه واد
له ما هو لازم للتسمية به في الانساب وعل هذا يخرج قولك زبد
اسد عن الاستعارة لكون الطرفين مذكور معا ويكون الاستعارة
الكنية لفظية ومنها الاستعارة ما يفهم تشبيهه معناه بما وضع
والمراد بمعناه ما عثر باللفظ واستعمل اللفظ فيه فقل هذا
لا يشاؤن قولنا ما يفهم تشبيهه معناه بما وضع له اللفظ
فيما وضع له وان يفهم تشبيهه بغيره كقوله اسد كالبحر و
هذا المذهب يجعل الاستعارة الكنية امر معنوية باخر حيث هو
ايضا وهذا اخفى من الاول ومنها الاستعارة على ما ذكر
اسم المشبه به للمشيبة وذكر المشبه بوجه ما ولا وعل هذا المذهب
دخول في تعريف الاستعارة قد كان زبد اسد وعل ان هذا المذهب
ما يقتضي اليه اسد اقفا رلا بتنا سلام الفضل فقولك
الرفيق ويرشد السوك في سبيل التحقيق انه قد اختلف على
الباء فيما افرد المشبه به والمشبه بالذكر مثل زبد اسد جعل
هو استعارة ام قد ذهب التحقيق الى انه تشبيه للاستعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يظهر ذكر المشبه بالكنية
لا بتنا في تشابه التسمية وجعله امر مستلزم وادخل في

في
انه

المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا في افراد وهذا المذهب
مفقود ههنا لان اسم المشبه به اذا وقع في الموضع كان كالم
مصوغا لانيات معناه لا احو ر عليه او تقيده عنه فاذا
قلت زبد اسد مصوغا في اللفظ لانيات معناه لا اسد
لزيد وهو متنع على الحقيقة فيجعل على انه لانيات تشبه زبد
بالاسد فيكون حقيقا بالزبد بتم تشبيها بخلاف قولك
رابت اسد ابر مر فانه وان قصد تشبيه ذات بال
لانه جعل امر اسد ابر مر في الكلام لانيات الفضل وادخل
واله هذا ذهب الشيخ في الفاهر وساحب الكشاف والبيان
والنكاح والخطيب الى مال السد لانيات زبد انه روجه
اللطيف ومن الناس من ذهب الى ان الاستعارة لا جوابه
على المشبه مع المحذوف كقوله التسمية وقد وجه هذا المذهب
مولد الموالر سعد المنة واله من التقا زام تشبه رجمة الفقراء
من اليون الصدا زبانا لا فاع ان اسد او قولك زبد اسد
فيما وضع له لا هو مستعمل في معناه الشجاع فيكون محازا ادوا
كما في رابت اسد بر مر بقرينة محذوف عن زبد ولا دليل لهم في
ادارة التسمية وما ذكره واذ ان جعل على زبد قرينة لانيات
ان الانسان لا يكون اسد اوجب المصير الى التسمية فهو تقدير
استعمال اسد فيما وضع له وانما اذا كان محازا فليس محذوف
على من حقيق ذلك انما اذا قلنا قولك رابت اسد ابر مر
ان اسد استعارة فلا يفهم ان اسد فانه غير زبد اذ لا يلائمه
بينهما بل انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولك
زيد اسد اصله زبد بل شجاع كالاسد فمذهب المشبه
استعمل المشبه به معناه فيكون استعارة واد هذا المذهب
بانه تكرر ما يفتق بالمشبه به الجار والمجور في منها هذا المقام

الانسان بالاسد لانيات التسمية
على معناه الوصف فيكون صم

قولها اسد تدور الحرب ففاته قتي، تفوز من صفة الصاوة
 وقوله عم هم بدعوى من سواهم وقوله هو اخو فرائقه ومهم
 اخوتنا فرائقه ففاته الاسد ففاته ففاته وغيرهما أسماء
 جامدة لا تعلق بها الجار بدونهما وليام بجذرهما بل
 وجبان يارب وما يناسب المقام وبانه كبريا ما يكون
 المشبه به بحيث لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه ففاته
 الصلح لفظ الاستفادة عليه وذلك بان يكون المشبه
 غير موصوفه بصفة لا تدل على المشبه مثل سواد زبد بل لا
 الشمس لا تغيب فانه لا يحسن دخول الاداة في مثل لا
 بتغير الصورة بان يقال يد كالاسد بالتعريف وهو كالبه
 الا انه ليس الارض شمس لانها لا تغيب كذا نقل عن
 الشيخ عبد القاهر وهذا الكلام حق وبالفعل اخذ وغيره
 عليه الشيخ الشريف الملقب باننا اذا قلنا زبد اسد وكان له
 لفظ الاسد مستعلا في موضع رجل شجاع كالاسد فانا انما نريد
 ذات ما مفهومة الذهن فلا تشبه فيه اصلا أصلا بل هو محال
 درس كالا يخوف على احد واما انما يريد به ذات ما مفهومة
 مشبهة بالاسد فيكون ظاهر الكلام هو قال لاني زبد
 هو تلك الذات ولا يجوز جرح ان المشبه به هو تلك الذات
 والشجاعة والجرأة والفضيلة فارجع عن الظاهر في الشجاعة
 فلا يظهر دلالة تعلق الجار به كونه استفادة وانما وقع
 فيها وقع بناء على توهمة انه اذا كان استعاره كان مقفولة
 واعلم في هذا هو سهو الحق ان اسد في مثل هذا الموضع مستعمل
 معناه الحقيقي ولا بناء فيه تعلق كانه اذ لم يخط مع صبر
 النع ما يرمي من الجراءة والفضيلة وغيرهما من المعاني التي
 يفهم من الظاهر بغيرها وما في اللفظ التام وقد رفع الظاهر انما

كما في ذلك لفت رجلا سدا البوابة لقصته الثابتة او اعتبار
 اللام سدا وحقق بان استعماله في اللفظ بل دلالة تعلق
 الجار به حقيقة اولي منها على الاستفادة لانه ففاته المعنى الذي
 يتعلق به الجار من الجراءة وغيره ما هو حقيقة كونه حقيقة
 هذا المحصل كلامه ففاته الكثرة والمطلوب والجواب عنه بان
 الشئ الثاني وهو ان يراى ذات ما صدق عليه مفهوم من
 كالا اسد لظهوره ليس المراد بمفعول الفعل صورته الذهنية ففاته
 وجوده حافوا ذهنه ان لا تشبه فيه قطع مع انه معترف بالاستفادة
 بل الذات البهيمية المشبهة بالاسد وما زعم ان الشجاعة والجرأة
 خارجة ففاته لانه انما اراد بكونه الشجاعة خارجة عن الجوارح
 فوجدنا عن حقيقة فعله وغيره من ارااد وجودها عنهما
 حيث كونهما مشبهات ومثباته ففاته اسد لظهور الظاهر
 زبد انفسه بل جاز انما ذكر المشبه به ليس اسد انفسه
 باعتبار الصورة مثلا عليه لا اعتبارا ففاته فكان الوصف
 مفهومة الجازية وما ادعاء حقيقة ان اسد اذا استعمل
 الحقيقي كان جازيا محضاً ففاته ان لا يخط مع سبيل النية ما
 وهذا وان كان كونه في الطرف كذا لا يكون في حيز النية
 الفعل الظاهر الذي يقتضيه ملقوتيا فعلا او شبهة تشبها
 حتم لم يجوز واعمل الفعل التفضيل في الاستعمال من كونه في
 فالتحق ففاته اسد مجاز عن رجل شجاع بغزوة حمل كانه
 مجاز عنه ففاته اسد ابرم بغزوة برمي وقد اريد به
 مبهمة مشبهة بالاسد والكلام مسوق لا ادعاء لاني في
 لاني انما زبد احد تلك التي ففاته وعرفنا انما في
 لفظ اسد ففاته اسد في الشجاعة والجرأة وقد اعترف بان
 ان لزم التشبيه ففاته الاول قول القوم بينهما ففاته الظهور

بزمه
 ففاته

٣ الاخير كما في قول الم العلوم
الى المذهب لا اذارج

لانه يثبت اذنا الاخر بينهما فالان بخلاف الاول لا اذارج
ما جاء به اليه افاض ان ثبت في المفردة عليه ثم اوال مقام
الكلام من الجائز كذا اكتفينا هذه القدر لانه ما ورايه
الطول لورث الملاحة والكدر وان ربح الفضل في قولنا
المقام على المذهب الاول ثم ان الاستغارة لكونها مبنية على
التشبيه بغيرها ما يجر فيه من كونها غير ختيا اعتقاد
او مختلفا وكذا الجماع وغيره مما ذكر بعضها فيما سبق كمن
لم يميز بينك بغرضنا هنا يميز كما في الانقباض في الاستغارة
لا بد من التوضيح لهما التوقف على البحث في **التقسيم الاول**
ان الاستغارة مصروفة ان ذكر المشبه به المشبه نحو راي
اسد ابرم وكنية ان لم يصح بذكر المشبه به بل في كونه رقيقة ولا
الدال عليه كما في ان ثبت المشبه اطفا رجا حيث استعمل
للمنة كالاسد للشماع في قولنا راي اسد ابرم
لكن لم يصح بذكر المستغارة منه بل في كونه رقيقة ولا
الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستغارة لفظ
السمع والمستغارة منه هو الجواز المفسر والمستغارة
هو المشبه في يكون الكنية في الجواز المفسر حيث استعمل
لفظ السمع المرموز اليه للموت هذا عند الجمهور
الكما في هو ذكر المشبه واردة المشبه به باقفا و
المشبه في جنس المشبه به وجعل المشبه به قسما من جنس
غير متعارف فانه اذكر المشبه واردة المشبه به
ثم في الجواز المشبه به المشبه كما في ان ثبت المشبه اطفا
بغيره في يكون في الجواز المفسر حيث استعمل المشبه وغيره
وضع له اذ غار وحول المشبه في جنس السمع واثبت له
لازم السمع في الاطفا وانه ايضا المستغارة له

واريد به

الموت فكلما به محل كما في سرحة وقد وجبة التفار اذ
المطلوب فطلب منه وعند صاحب التفسير الاستغارة الكنية
هو التشبيه المفسر والنفس في يكون اما مضمونا ونسبة كناية
وكنية لعدم التفسير واستغارة مجردة اصطلاح ولعل
المراد من حيث قسما من الكناية والمفسر حيث
فما في عند السكا كتحقيقه وهو ان يكون المشبه المرموز
بها اثر محققا مثلا اسد ابرم او عقلا كقولنا
انما المراد المستغارة من اسد ابرم فهو محقق عقلا
حيث وكنية وهو ان لا يكون المشبه المرموز فيها
محققا لا حيث ولا عقلا بل صورة وجهية كما في ان ثبت
المشبه اطفا رجا فانه لا يشبه المشبه بالسمع فراغب في
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين رفاق وضار ولا رقة
لرحوم ولا بقاء عن ذكر فضيلة اخذ الوهم في تصويرها
بصورة واخر اعه لوازمه لما فاضح لها صورة من صورة الاطفا
التحققة ثم الملقى عليها لفظ الاطفا فلفظ استغارة صريحة كنية
منه ربح تحت الجواز وعند الجمهور التحقيق جعل السمع كمن في
والجنية جعل السمع حيث اثبت للموت اطفا رجا
اكتفى كمن هناك فلفظ هو انما معناه تحقيق المشبه
وهذا الفرق العقلي هو المستغارة بالانقباض سبيل الاستغارة
اللفظ في الاستغارة الكنية والجنية مثلا زمان عند طلب لانها
ان يميز التشبيه في النفس لا يصح شيء من اركان سائر التشبيه
عن ذلك التشبيه ان ثبت للمشبه بالسمع المشبه به فالتشبيه سبيل
كنية وذلك لانما في جنية فاما من زمان عند الجمهور كما سبيل
ان يشاء فانه هو ان الاستغارة ان كان ام جنس
فاصلية والمراد به جنس فاما ذلك في نفس الامر في الفاعلية

لان بعد في مركب من من غير اعتبار وصف من الاصل
 كاسد وقيل كذا ما يكون متولاهم خبر كالعلم في حوزة التسمي
 فانما يتاويل حيله موضوعا للجد وسواء كان ذلك الرجل المشهور
 او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للجماع سواء كان متعارفا
 او غيره فاعلم وانما خبر اسم جنس فبقي كالا فاعلم ما يستحق منها
 والحروف وانما كانه تبعه لانه الاستغارة بعد التسمية والتسمية
 يقتضيه كونه المشبه موضوعا بوجه التسمية وبما رتبة التسمية في
 التسمية انما تصح للموصوف كقائمين بالامتنان الحقيقة والثبات
 فانفسها من غير اعتبار المعبر كقولك جسم ابيض وبياض صفت
 ووجه معاني الافعال المشتقات منها لكونها متحدة بوجه مشترك
 منفردة بوجه دخل الزمان في مفهومها او غرضية وفحيت
 وذكر في الطول دخول الحروف لانها الآت واربعة اللاحقة
 فلا يصح للموصوفة اصلا فالنسبة في الاول بعين المصدر تبعية
 لها وفي الثاني متعلقاتها ثم بقيت في معانيها وانه اعلم بالصلاب
 المحمودة عليهم الصلاب فاذا هذه المقيدة على لوح فذلك فخرج
 الشرح فاعلم ان المقصود **استغارة** الرتبة لفظ الجماع
 من معناه الوضعية الذي هو العضو المحض من الطير معطيا **استغارة**
 الجموع المستمرة من الارواح استعمال لفظ الجماع الموضوع
 للعضو المحض في فقه ما وضع له بعلامة المتابعة فالصغير لفظ
 الجماع مستعار والعضو المذكور مستعار منه والكتاب المجمل مستعار
 وهذا الاستغارة استعمال استعاره وقد طعن الاستغارة على المستعار
 كما عرفت فان قيل لا بد من علاقة وجامع بين المستعار منه والمستعار
 فان العلاقة هنا قد بينا اشتراك **استغارة** في المعنى الواحد
 من الكتاب والجماع **استغارة** وسيلة **استغارة** والوصول الى المطلوب
 وهو في جملة الجماع هو الخبر للما بين عن النسبة اذ الوصول الى المقاصد

فان قيل

الى المقاصد وكذا ان هذا الكتاب بحر الصبغة من طلبة الجهل والار
 النور الفضل فان قيل استغارة الجماع الى الجماع ليس بمتبع
 ولا فاعله وهو غير من البيان بل بغير اللام والهيئة التي
 في اللامية موضوعات للاختصاص من الكلام المتبع الا ان يخرج من اللامية
 بانه للصفات اليه ولا يجوز انتفاؤه منها فان ما ذكرت معية
 الاضافة الحقيقية وقد يستعمل مجازا فيما بين الصبغة من اللامية
 والمناسبة والتوجه وحيث اضافة اضافة الجماع الى
 الجماع لا بد من مناسبة **استغارة** في الجماع **استغارة**
 اليه من غير ان يكون **استغارة** في الجماع **استغارة**
 وهو ذكر المشبه به واردة المشبه مع اذ قد دخل المشبه
 المشبه به ونحو ذلك اسم المشبه مع اثبات لازم المشبه به
 وهذه الاربعة اوضاع لا حقيقة وهذا انما هو كالمشبه
 الرتبة **استغارة** الجماع بيان للجماع **استغارة**
 الذي لازم للظهور بالرفع منه والى الصبغة فيها اريد ليل الكثرة
 في جملة الجماع مع قوله **استغارة** في جملة الجماع وهو الذي يكون المشبه
 المذكور متحققا او غفلا **استغارة** في جملة الجماع
 للكتاب والكتاب من تحقق **استغارة** في جملة الجماع **استغارة**
 في جملة الجماع **استغارة** في جملة الجماع وهو الذي لا يحقق المشبه به
 فيها لاحتمال ولا غفلا بل صورة وجمية كما عرفت في المقدمة في خبر
 انشئت النسبة اظفارها بعد فاق النسبة المتروكة هناك
 وجمية حاصلة من تصور النسبة بصورة البيع واغتيال النفس
 من انما هو كالمكر ونحو ما عند المحققين اثبات تلك الاظفار
 للنسبة فمعرفة هم تعرف غفلة والامجاز في اللفظ بل في جعل الاظفار
 للنسبة **استغارة** في جملة الجماع **استغارة** في جملة الجماع
 الذي بينا في جملة الجماع **استغارة** في جملة الجماع **استغارة** في جملة الجماع

فان قيل

كما في رتبة الجماع والارواح المستغارة في الجماع
 المستغارة في الجماع المستغارة في الجماع

انما المقصود عهد في الالة حيث قال فان قلت من ساء
 استعمال النقص في ابطال العهد قلت من حيث تسميته العهد
 بجمل من ساء الاستعارة لانه في ابيات الوصل في المتعارفين
 وقال هذا من اسرار البلغة والظاهر ان يكون اعم ذكر الية
 المستعار ثم صرح في الالة بذكر من وادنه فيها بذكر
 الرمز عن مكانه نحو ساء فيفسر لانه في نفسه غير النقص
 اسد هذا الكلام في حقيقة ان النقص لغة هو النقص وقد اريد
 في الاحكام والعهد المشاق ما من شأنه ان يراى ويغفل
 كالوصف والبر ثم ساء في تسمية العهد بجمل لانه من ربط احد
 بالآخر واستعمال في غير طريق الاستعارة في فعل النقص في ابطال
 العهد فانما يطلق النقص على ابطال المراد به العهد كانه في استعارة
 بقية حيث ذكر المستعار منه وجر ذكر المستعار في النقص
 في شجالة وان ذكر مع العهد كانه في استعارة بكنية حيث ذكر
 المستعار له وجر ذكر المستعار منه والنقص زمر الى ما هو راد
 المستعار منه وتوابعه وقرينة لها في النقص كانه في استعارة
 حيث شبه ابطال العهد بغير تاليف الجرم والتلف في الالة
 مع طر ذكره وكذا الاخراس والاعتراف في قولنا اسد في قوله
 وجر بغير في من الناس استعار بانه مع حاتم حيث شبه بكنية
 لانه باخر اسد والانتفاع بالناس به بالاعتراف في
 لفظ اسد المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقص في
 استعارات مفعولات بها وقد شبه معانيها المودة بها معانيها
 لغير تدوير كناية عن استعارات اخواته لوازنها معانيها الا
 قلت هذه الاستعارات في حيث انها متفرقة عن استعارات
 اخواتها في حيث انها في النقص انما ساء استعمال في
 العهد في حيث تسميته العهد بجمل فلانة في العهد لانه بجمل

نزل ابطاله منزلة حقيقة فلولا استعارة ابطال العهد لم يكن
 لم ينجح استعارة النقص لابل ابطال في ساء ذكره في قوله
 الاستعارات تابعة لها غير مقصودة بانفسها بل قصد دلالتها
 على ملك الاخر فقامت كناية عنها واما الانباء فكونها استعارات
 وانفسها فظهر هذا التقدير ان الملكة قد تلحق بوجوده في
 وان قرينة تكون حقيقة نعم كناية لانه جدد في الملكة في
 قلت اذا كان النقص مثلا مستعارة في ابطال العهد لا يكون في راد
 المستعار منه المزدرك وهو في راد يكون قرينة للمكنية في حيث
 ابقاؤه في المعنى كناية واثباته للمستعار له عبر سبل الخبز فيها مثلا
 فناء المراد بالمراد في ما هو حقيقة او شبه به منزل منزلة في
 من روادف ابطال انا حقيقة او تشرعلا وتغير الاسم المراد
 احقيق فالمراد في الاول المذكور لفظا ومعنى حقيقة و
 ان في لفظا حقيقة ومعنى اذناه وكلاهما صالحان في قرينة
 المكنية هذا المنحصر ما خلفه التلخيص في حواشي المطول في كل كنف
 الكثر في وهناك كذا حيث اثبت الخبز المستعار للكتاب
 للعبارة المشبه بالظير فهو في راد المراد في لفظا حقيقة ومعنى
 اذناه ثم قال التلخيص بعد استيفاء المباحث في هذا الباب
 في قرينة الاستعارة بكنية ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور
 تابع لشيء يرادف المشبه به كانه باق على معناه الحقيقي
 اثباته له استعارة بكنية كناية للمنية والظواهر وان كان
 له تابع يشبه بذكر المرادف المذكور كانه هذا مستعار للذكر
 التابع عن طريق التصریح فلا يكون هناك مع الاستعارة بكنية
 استعارة بكنية كالنقص والافراس والاعتراف في انه كلام
 التلخيص في ان الله تعالى غنا جبر اجزاء ثم لا يترك في ابطال
 اراد الاشارة الرفيدة بدعية تضمن الاستعارة في

في
 في

ابطال

في

في

وفي استغارة النجاء دار وفي استغارة لفظ النجاء مستغارة
 للكتاب غير فائدة العامة وطول المبالغة في التشبيه فائدة
 خاصة بهذه المادة وهو كناية **قلب بعض** من النجاء والنجاء
 واعلم ان من الصناعات البديعية النجاس من المقلبين وهو ما
 في اللفظ وهو انما انما النجاس في انواع الحروف واعدا واما
 وتربيتها وتبخر تامة عن قريب وغير انما استغارة في الكرم من
 فليس من النجاس بعد المشابهة بينهما ثم الاختلاف بينهما
 في انواع الحروف والحرفان المختلفان متفانان في المخارج
 نحو ليل راسل وطريق طاسل وكذا وهم يهوسه فنه وبناد
 عنه وبنادون عنه وكذا النخل معقود بنوا صياها كجند الكسبر
 لاحقا وكذا ويل لكل هزة لهزة وكذا انه عز ذلك لشبهه
 كجند كسبه وكذا في ايجاد هم امر من الالف واشترط في
 النوع ان يكون الاختلاف باكثر من حرف واحد وان وقع الالف
 في احد الحروف بان يكون حرف واحد مما اكثر من الالف
 فافساد ذلك الاختلاف اما يكون مثل والتفت الساق
 الساق الركب يومئذ الساق وكذا جند جند وعبد
 من اية خواص عواصم وبستر مطرنا او باكثر من اية الكا
 السفار من الجواخ ويسمى محرفا من لا وان وقع في البيت
 بستر محرفا كجند جند البرد جند البرد وكذا الجاهل اما يفرط
 او مفرط وكذا البيت شرك الشرك وان وقع في البيت بستر
 القلب هو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر في الكلمة الاولى
 او في الثانية والثالثة فانه يابا وكذا على الترتيب كجند
 فتح لا وليا خفف لا عدا به بستر قلب البعير والاختلاف بين
 النجاس والنجاس من هذه القبيل وهو ان يفرق قوله **قوله** انما
 المستغارة وقوله **قوله** انما يفرق بين النجاس

فاحذر من القيد وانما
 اخلفا

كيف قد روي عن النجاس بالمرق لعدم مساهمة البنية
 مع انزوفه لافته بديعة لا ينفذ وهذا ايضا استغارة تخفية
 فانه قبل قال كجند من النجاس كجند والراجح جمع راحة والراجح
 الا يباح وكذا في كجند النجاس ولم يوجد مغردا وانما المغرد
 راحة والجمع غير مناسب والمختص في النجاس من قبل مغردة
 جند فون بينه وبين واحد بالنا جمعة مغردة لا غلبة
 فوجد النجاس بينه وبين واحد قوله **قوله** راحة ايضا راحة
 فاجود من راحة راحة راحة راحة راحة راحة راحة راحة
 واسع افول كجند كجند النجاس كجند النجاس والراجح
 ان هذا الكتاب راحة واسعة راحة راحة راحة راحة راحة
 مجازا من قبل الطلاق اسم المستبصر السبب لا ينفذ
 من الموافقة بينه وبين راحة الارواح وانه الموفق ليد
 والصلاح وقوله **قوله** جند المبدأ **قوله** النجاس
 الكف المستغارة من راحة راحة راحة راحة راحة راحة راحة
 وانما **قوله** راحة راحة راحة راحة راحة راحة راحة
 معناه اللغوي النسب في كناية صناعة بل في تشبيه الكتاب بالكف
 الواسع واستغارة تفرقة حيث ذكر المشبه به واراد المشبه
 بقية محله من غير الكتاب وتشبيه بلع كجند الا دابة نعم اذا
 قلنا فلاز واسع الكف يكون كناية صناعة **قوله** كجند
 النجاس زواخ اليه بكر وثوبت كناية عن كجند السماء
 قال نعم كسر على كجند في اطلو كجند كجند كجند كجند كجند
 وهو قد راد اليه كجند كجند كجند كجند كجند كجند كجند
 الكلام انما راد الباع بدر وكذا اللفظ اليه كجند كجند كجند
 والسماحة حذر حذر كجند كجند كجند كجند كجند كجند كجند
 المجموع المدون حال كونه **قوله** كجند كجند كجند كجند كجند

بالصرف بالفعل يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 امر يحتاج غير العالم لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 وما يوقف عليه وحاصله ان الصرف حقيقة ولا يحتاج
 احداً لغيره لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 الحجة ان الصرف حقيقة لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 اول ما يقال في معرفة الصرف ان الصرف حقيقة لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 ولا يخلو عنه ان الصرف حقيقة لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 ذلك المطلوب حاصل فان قلت نحن لا نفهم عرفاً ولا لغة في مثل
 قوله المصنف يحتاج الى الوضوء الآية المصنف بالفعل يحتاج في حقيقة
 الية وحاصله ان سلوة شرطية لا يفور وجودها بكونه ولا
 يحتاج والافتقار الية الاثبات الشرطية اركانها المحتاج اليه
 شرط يحتاج له فمعنى قوله ان الصرف حقيقة لا يحتاج الى معرفة الابواب السبعة
 الى الابواب السبعة ان يحتاج اليها في وقت طلبه وتحصيله
 ان معرفة الية ما يوقف عليها وهذا معنى صحيح سبعة بكونه الوفاء
 والاشارة في الشرط فسماء قسم بقتلة الية الشرطية في الوجود فقط
 وقسم بقتلة الية في الوجود والبقاء جميعاً بشرطية الوضوء
 بسلوة من قبل الشافعي فلهذا احسن موقعه وما نحن فيه من
 من قبل الاول فلهذا اختلف حاله ومعدان ذلك فون للعارف
 بالنتيجة المعينة يحتاج الى الية فان هذا لا يحسن موقعه وفاقوة
 بهذا قوله الشيخ "استفاد في حاشية شرح الفتاوى للسيد محمد
 فكذا هنا وبعد تحصيل الموزونات ايجزة لا يقال يحتاج الى
 معرفة الابواب السبعة فان قيل مراد هذا القائل انما التعبير
 في التعريف حقيقة لكن اثبات الاحتياج جاز باعتبار ما
 في العالم بالعرف يحتاج الى معرفة الية لا يحصل وهذا
 يعني ان يعرف بغيره فان فعله يكون كلام المانح

ل

معنى

التي من المنة بالانوار في كلام المصنف انما كان
 محتاجاً في معرفة الاوزان الى هذه الابواب السبعة
 عليها لئلا يطلعه بها فان كان المراد بالانوار العالم بالفعل
 غير محتاج بعد بل كان محتاجاً قد ما فاما معرفة الكلام وبما انما
 في سبعة ايام المرام ونحن نقول لا في فصل كلام المصنف
 في توجيه عبارة المتن كمن يجادل في انما في توجيه معنى انما
 بالفعل يحتاج في معرفة الاوزان الى استعمال احكام سبعة ابواب
 وبيان حقه فانما العارف بها لم يمارسها ولم يتدبرها
 لا يحصل له معرفة الاوزان بها وهذا كما يقال في رسم المصنف انما
 فان توجيه تقسم مراتبها الذين عن الخطا في الفكر والعمل
 مراد من قال ويجوز انما مراد انما العرف حقيقة يحتاج اليها
 لانها في معرفة الاوزان في تصور الاوزان في تمامها الا ان
 يتصور هذه الابواب في الصرف والية رتبة سواء في عرفها
 التي رجع نعم لا يجوز هذا في كلام الفاضل فانه لا معنى لانما يقال
 الدائق بالفعل يحتاج بعد وقوفه الى استعمال العلية وهذا
 المحتاج له معرفة الاوزان لا يحصل الصرف فيكون مال المصنف
 انما العالم بالعرف بالفعل يحتاج في معرفة الاوزان لا يحصل الى
 مآرسته هذه الابواب التي هو الصرف عبارة عنها وانما كان
 قد عرف قبل انفسها وبهذا ظهر في كلام المصنف في حيث يزم
 الغيبة قوله انما العرف لانه لا دخل له فيها هو بصدقه في بيان
 وجه كسر الكتاب في سبعة ابواب لان مال المعزاة لما كان معرفة
 الاوزان في معرفة غير هذه الابواب كسرت كمن يربطها بالانوار
 ارا لا يحصل الصرف يحتاج في معرفة الاوزان اليها بل في الية
 تحصيل الاوزان يحتاج اليها وهذا الى من العلم انما يقال انما العرف
 من يحصل الصرف في معرفة الاوزان في كلامها وانما يجب

كراه

وتميزه الفاء فذلكه وفيه والكسر مستعاره كسر الهمزة
جاءت اذا ضمتها للوقوف وقوله **وجعله متمم على سبيل**
اشمال الكل تراجم اليه استارة الهمزة وجهه صحة تعليل
اما بجعله بغير جعله وحذف المفعول الثاني واقامة
مقامه وتبيينه بغير الاشكال بما قد تباينه في توهم مغايرة
الكتاب للابواب السبعة بنا على ان المكد غير المكسور عليه
ان الكتاب غير الابواب وتوضيح ان الكتاب عبارة عن
الابواب والابواب اجزائه ولا شك في اشمال الكل على
مغايرة له فاغرف كل باب منها فربما في موضع من هذا الباب
السبعة ولا ورواها المكاتب ببيان الكلام في قوله الكبير
ابواب واشتقاق سبعة اشياء جعل الكتاب مستلها عن
ابواب واخراد الاشتقاق وباب عريضة لانه امر
فكونه محتاجا اليه معدودا بالاشتمال دفعه الفاعل
توجه بظهره وجه الاحتياج اليه ووجه جعله في الكتاب
المجوز والصرف مع انه ليس جزء من الصرف ووجه
الابواب في فقال شبر الهمزة السؤال اذ لا وكان **المكاتب**
سياق كلامه بالواحدة الثمانية من السابق او بالثلاثة من
فان السابق بالثلاثة اذا قول الاول براديه للآحق اذا اطلق
بدل السابق والآحق والاول اتم في المقصود **ان يقول بان**
ابواب امر في الاشتقاق كما قلت وقال من غير الارجاء ثانيا
لكن ترك هذه المناسبة وقال على سبعة ابواب لانه **لما**
ابواب المفردات هذا التسمية لوجه الاحتياج الى الاشتقاق
بمعنى ان الكتاب كان يراد به ابواب في علم الصرف والاشتقاق
بشيء لانه كان من باب في معرفة الالوان كعلمه ومعلوم
على كل واحد من ابواب العلم ان الالوان معرفة

العلم انما يتم بصفة شبيه بعضها ببعض بالامانة والفرعية
فان معرفة وف الاصول والروايات يعرف بها وكذلك
بعض الالوان يتبع بعضها في الحكمة بالنسبة الامانة والفرعية
فاشتمل الحاجة في معرفة الالوان بالابواب السبعة الى معرفة
الاشتقاق **حتى قال بعضهم** من هذا المناسبة بان **الاشتقاق**
من الصرف بل شبهه فان شدة الاحتياج الى الشيء وعدم التماثل
منه يعرف بالشيء بحيث لا يعرف حقيقة الالوان المدقق في حقيقة
الاشياء والمندرب يتبع اقوال الفضلاء وفيه اشياء
نوتهم هذا البعض والمراد به المحقق التشارافي صرح به في شرحه
وستعرف حاله وغيره **وان كان** **المكاتب** **ابواب** **منه حقيقة**
بل هو **ابواب** **فهي** **الاشياء** **التي** **تدبر** **المدقق** **صرح** **به** **في** **شرح**
ايضا **وستعرف** **حال** **وما** **عليه** **ايضا** **ولا شك** **ان** **ابواب** **العرف**
سبعة **حالة** **معرفة** **بين** **العقل** **وموله** **المقدم** **عليه** **لما** **كان**
وهذا **الكلام** **في** **قيمة** **الشيء** **كما** **لا** **يجوز** **ادرج** **اي** **دخيل** **المقن** **الاشتقاق**
في **ذلك** **الابواب** **بمعنى** **لما** **كان** **هذا** **الكتاب** **في** **علم** **الصرف** **واما**
سبعة **والاشتقاق** **فان** **بعض** **لا** **يزيد** **من** **العرف** **فما** **بالصرف** **وذكر**
على **وجه** **يعرف** **منه** **بمعنى** **ما** **استقل** **من** **كتاب** **بشر** **الابواب**
احلال **وافضل** **لكن** **لا** **توقف** **البحث** **في** **هذا** **الابواب** **عن**
الالوان **عليه** **ذكر** **على** **وجه** **يعرف** **استطراد** **بني** **وكونه** **مقدما**
بعد **وهو** **بمعنى** **الاشياء** **فذكر** **في** **او** **لم** **ذلك** **الكتاب**
استارة **بالرفع** **ان** **قوله** **فذكر** **معدرا** **بالرفع** **والنصب**
ان **قوله** **ما** **ضبط** **الما** **ذكر** **نا** **من** **ان** **ليس** **بجزء** **من** **الصرف** **بل** **ذكر**
هذا **الوقف** **معرفة** **بنيات** **المفردات** **على** **معرفة** **شبه** **بعضها**
الى **بعض** **ولا** **باني** **في** **هذا** **قول** **المدقق** **والاشتقاق** **رسم** **الاشياء** **الالوان**
الالوان **من** **احتياج** **الى** **معرفة** **الالوان** **فان** **الاشتقاق**

التركيب واعتبار الرتبة في الترتيب بل كفي وزمخروف في الترتيب
 بالفعل ولا يباينة التعاليل بقوله **حق كيو** الى لان يكون ويوجد
 في اي في الوزن كما لا يخفى نعم لو قال المقص واختص فعل كان له هذه
 المقدرة وجه وانما ان معنى الاختصاص ان يكون الشيء مقبلا
 بحيث لا يوجد في غيره والتخصيص جعل الشيء كذلك فلا بد من تحقق معانيها
 من اعتبار السنين احدهما معين ويقال له اني منه والمقصود والمقصود
 ومعين له ويقال له ما له منتهى والمقصود عليه فلا يستعمل هذه
 الالفاظ وما يشق منها بدون الباء فالتشكيك عنها والباء قد يدخل
 على المقصور عليه كما يقال حق المال بزيد واختص الجود كما يتم الى المال
 والجود مقصوران عليها لا يوجدان في غيرها وهذا كبر الا ان الاكثر
 دخولها على المقصور يقال خصة بالذكر اني وذكره دون غيره ومنه قوله
 فله مختص برحمته من شئ وقوله انك بعد تحضك بالعبادة الى
 نقص العبادة عليك لا بعد غيرك واختص المذوب بواو وغير ذلك
 وذلك لان اختصاص شئ باو في قوة تمييز ذلك الاو به عن سائر
 افراد جنسه مثلا تخصص المال بزيد بتمييزه به عن سائر افراد الانسان
 فاستعمل فيه اما الجازع في اوجبه مع التمييز والافراد وكلاهما
 استعمالين شايع والثاني اشبع وعلل هذا الذي نزل لتحقيق التقيد
 على ان قال بامالته وعبريته وعشرية الاول والظاهر الموافق
 للمعنى اللغوي ما ذكره المدقق الشريف من ان دخول الباء في
 المقصور عليه هو العربي ونكس عرق في الاستعمال فان التخصيص
 تعيين شئ باو والاو مقصور عليه وايضا الجازع في تحقيق
 لا العكس ان كان لغويا كما ذكره المحقق المذكور في معاني التلويح
 لكن لا يخفى ان عدمه اصل وهو عارض على اصل المعنى فلهذا
 التفسير يظهر ان المعنى في العبارة اختص بالوزن باباء دون
 انتم ما دخلها على المقصور عليه اللهم الا ان يقال الاستعمال باللام

راني

اعتبار بجزء معناه الذي هو التعيين وهو مشتمل باللام يقال غنة
 له وهو متعين كذلك فان الجازع يشيخ الفعل باعتباره معناه
 لا حاجة الى اعتبار التعيين قال علماء الدين البساطي في حاشية المطول
 وقد يجعل بعض احوال مفهوم اللفظ عاملا في لفظ وان لم يقع كون
 اللفظ عاملا باعتباره سائر الالفاظ وهذا من بروج القواعد وقال العلماء
 ايضا وفي قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن تعين المعاهدة في
 الاخذ فالعبرة اشكال ذلك في التعدير والتعيين ناشئ من عدم الوقوف
 لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشاف مع كونه عام بالوقوف
 على اسرار كلام العرب وقائيق انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى
 قال سائل بعد اب واقع فمن شئ معنى وعاقبة في تعديه كانت
 قبل ادعاء بعد اب واقع او تعديه بالباء باعتبار جانب المعنى
 لا باعتبار التعيين لان السؤال مشتمل على معنى الدعا فاجابة
 التعيين هذا عبارة المرحوم فردوس هذا واستعمال الاختصاص باللام
 كثيرة في كلام المقص قوله **ووف الشفة** وهي اربعة الفاء والباء
 واليم والواو **والوسط** يجوز فيه السكون والهمزة باعتبارين فالواو
 يجوز سكون معناه متحرك بمعنى شئ ولداخل الدائرة غير مقصور بواو
 بموضع منه والوسط بالهمزة معناه ساكن فان معناه حاق الدائرة
 وهو موضع معين وبهذا معنى ما استشهد به الساكن متحرك والتمرك
 ساكن فان اعتبر ان الجازع الكلمة ثلثة فالاول اخلق والثنائي
 الشفة والمتوسط الوسط فهو متعين وان اعتبر اصل الجازع المتوسط
 فهو وسط غير متعين لانه شئ مل جميع اهل الفهم من وراء الشفة
 في بدء اخلق والاول اولي فاعرف **وفاق** وهي ستة معروفة
 والباقي وسط والمقص لم يراع الترتيب الواقع في الوزن بل في
 الجازع ولو قدر له واخلق على الوسط لكان الترتيب بالوزن
 مع انه من ان الوسط انما يتصور بعد تحقيق الطرفين مرتباً

فالله كذا في ترتيبه مطابقا للذكر بالذكور ولا يخفى لفظه فاعرف
الوجه الخارج من الكلمة احسن از عن الخارج الجارية في
 حرف محو جاحد في بنائهم من اخذية حال من قبله **الوجه** لفظ
 من انية الية او حتر بوجه غير حال كونه ذلك الترتيبا من الجاه
 الكلمة قد علم عليه كونه صاحبها كونه والانه المقصود بالبيان
 والمقام قد علم من اتمام **الوجه** من عدل غنة المصير للشيء
 فرائد الوجود ووجود حرف واحد في راجع الكلمة كحرف
 الشئ فانه علم المقصود من الوزن والغيران يعلم المقصود والاسم
 والزيادة وعمراتها بالحرارة والاسم والاسم معرفة الـ
 من الزوايد مودود من غير النية لانه ما لم يعرف الاصل الكفا
 يمكن التعبير بالفاء والغير واللام فلو توقف هذه المعرفة بعد
 لزم الدور في المراد منه انه اذا دخل علم الوصول بغيره من
 الطرق كما يقول مثلا الحرف الاصل ما ثبت في تصاريح لفظ
 لفظ كقبا وحرف الضرب في فقه فانه او تقديرا كغيره
 وبعث والزوايد ماسط في بعضها كواو فمؤد في فقه فانه
 يعلم المقصود في المشرق انه يقال زوايدت بناء فاما كان في
 الفاء والغير واللام فهو اصل ما ليس كذلك فزاد وحقن في
 انه اذا اردت وزنه الكلمة غيرت عن حرف الاصل
 بالفاء والغير واللام اجعلت في الوزن مكان حرف الاصل
 هذه الـ في النية كما تقول ضرب صر وزنه فصل فذبح لسان
 الوزن المتحرك في لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن
 وتعلم ذلك اللفظ في معرفة اذ ان جميع الكلمات في غير
 من غير فعل وكذا ان في راجع الـ صفة بصفة فاعلم
 فصل الية المستمرة بين هذه الكلمات لانها تعرف في
 ان نفس الفاء والغير واللام غير موجودة في غير تلك الكلمات

فلفظ يجوز منزلة بل في اللفظ مسوغ لجوز محله الية المستمرة
 بخلاف تلك الكلمات فانها لم توضع للية بل صفة لمعانيها
 فلما كان المراد من وضعه فلفظ يجوز في غير ذلك الوزن من غير
 وزنه لانه حقيقة وزنه وزنه وبنو اراشتم له غير ان
 الية وجه غير عا حدة **الوجه** لفظ للـ في
 ولا بناء في وزنه **الوجه** كما في علم ونسب في الـ
 وجود علمه بالشيء اللفظ لا يجوز وزنه ولا يجب فيه الـ
 كما في العلم الية لفظه تامة سمى به ذلك التي شاعرت
 العقل اى ستره ولا يجب فيه الـ فانه يجب ان يستعمل بالـ
 ما فيه معنى السرفة هذا كما ان كونه **الوجه** لفظ الية
 او غير مادية او قلبية **الوجه** لاختصاصه للوزن
مستقل غير محتاج الى التقوية بشئ ولا ينافيه شئ **الوجه**
 ايها العمل وتوضيح هذا لوجه ان الغرض من الوزن التمييز
 بين الرسل والرايد وهذا اشتركت بين جميع اللفظ فوضع
 للوزن لفظا يوجب معنى في جميع اللفظ ويعمل في الـ
 للتساوي وهو لفظ فعل لانه اعلم اللفظ معنى ويقع معنى
 في معنى كل فعل نحو فعل القتل قال الله تعالى والذين هم
 للزكوة قائلون اى يكون قائلين جنس اللفظ كما يجوز جنس
 الرجم واداء الشرح في هذه التقرير قد قول من قال وهذا مقصود
 بعلم لان الخارج الثلاثة المتغيرة في فعل موجودة فيه فالوجه ان
 يقال في وجه الاختصاص ان الجميع الكتب منها هو لفظ
 الفعل فرد في افراد الاسم ومعلومه شاعرا في الـ
 ووجه الراد ظاهر فامبق من ان اللفظ او غير لازم وان ما ذكره
 غير معطو ايضا فلا وجه للحكم بالولية احداهما اما ما جئت
 بان النفس ذكره لعموم لفظه وكذلك له عموم معنى ولم يذكره لفظا

او المعاني وعلى الشئ من مبداء كان اوله كذا كذا يكون مقول
القول مفعول افعال ابن النجاشي في حواشي تفسيره في ابي وبعده قال
وحقيقة القول اللفظ بما يقيد فائدة ثالثة فالله في الكلمات
المفردة والمركبات اللفظية ليست بافعال والاول ان يعنى ما يقيد
ابن النجاشي قوله في بيان القبول وقوله في الافعال الشئ المعاني
مشير الى كونه واحدة في كنه التعريف او الى مركب ما قصده اللفظ
انما ان يصار في مثاله الى الجواز انتهى ونقل بعض اصحاب الحواشي عن
الشيخ في حواشي القول للمفرد الذي كان مؤدبا مع جملة نحو قلت
خطبة او قصيدة قال انما اذا ذقت فاما قلت طعم مداته او
مصدر لقال نحو قلت قولاً او صفة لمصدره نحو قلت حقاً واما صفة
للمجرور اللفظ المفرد الذي ليس من المذكورات فاجاز به في حواشيه
الزجاج والزمخشري وابن جوف وابن مالك ومنه قوله قال
ابو جابر وهو الصحيح اذ لا يلفظ من سماعه قال فدان زيدا ولا قال
ضرب وانما وقع القول في ذلك العرب بحكاية الجدة وقال المولى المرحوم
سعد جلبي في سورة الانبياء عند الكلام على قوله تعالى انهم
الفران حجة على غيره وتقدر بالبداية حذف اصل الشئ في قول غير
البداية غير جاز يشهد له قوله تعالى انهم ان يقال مراد بهم ان
القول الذي يعنى الحكاية لا يقع بعده المفرد واما هنا فيمنع اللفظ
والنسبة فان المعنى بطلان عليه باهم وبشيء كما يقال زيدان
ان بطلان عليه الانسان فلا منع فتأمل واما في مباحث القول المذكور
في حواشيه شرح عم الدين وبما سبق في التفسير بطلان في قول من قال
الغضب مقول القو وقوله **مصدر** في البداية المذكور لا يقول
الغضب حتى يكون المقول الغضب مصدر جاية لفظ المعنى لان
منه غضب لا مجموع الغضب مصدر فهذا هو الغضب اما قيل ان المراد
في الغضب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى لا يبرأ ان التقدير للغضب

مصدر فيكون محل الشئ على نفسه انتهى فان لفظ الغضب ليس مقول
القول كما سبق وايضا يفهم من كلامه انه لو كان لفظ الغضب مفعول
وجبه مصدر لزم محل الشئ على نفسه انه غير لازم فلفظ نعم قوله
لفظ والمعنى لان المتولد منه الغضب لا مجموع الغضب مصدر حق واما
على ما قلنا فانه لا شك ان القول غير المقول فان القول هو المسمى
واللفظ هو صفة المنكلم والمقول ما صدر منه او غيره في الزمان
الماضي والمستقبل فلو كان الغضب مقول القول لكان غير القول
في قولنا ومصدر خبر قوله قولنا فيكون متخذاً بالذات وقوله فيكون
منه صفة مصدر على ما عتبه فلا يكون المتولد منه هو الغضب بل
القول ونشأوه فلهذا التامل في مثل ودفع توهم محل الشئ
على نفسه بكون الغضب على اللفظ دون معناه الاصطلاحي مما لا يخفى
في انه فان لفظ المصدر اسم لا لفظ وانما على الحديث فكيف
يرفع بكونه على اللفظ وايضا ليس اللفظ الغضب معي امطناً
بشيء يعني المصدر حتى يلزم محل الشئ على نفسه لو اريد هو بل فساد
معه وري في الجواب عنه ما اشار اليه الشارح بقوله في **اصطلاح**
هذا الفن والاصطلاح اتفاق قوم على احوال لفظ من معناه
الوضعي واستعماله في معنى مشهور بينهم فان كان الناقل من اهل
الشرح يقال له عرف الشرح وان كان غيرهم يقال له عرف خافض
والاصطلاح وان كان كما لا يخفى فيقوم دون قوم فهو المسمى
كلفظ الله تعالى في قوله فوايم الاربع الى يقال له مصدر ويطبق عليه
هذا الاسم في عرف اهل التصرف اي هذا اللفظ **فروما بصدر** **وعبار**
شبه وهو اسم محدث ايجازي على الفعل نفسه
المصدر متى يلزم محل الشئ على نفسه **واحدة** **قوله** **شبه**
اي من لفظ الغضب **الاسماء التسعة المذكورة** اي اخرها
ما يصدر في عاب اليه كذا المذكورة من ضرب وبقيته على الوجه

اعني المصدر ايضا ان كل واحد يلزم قبل ما به **بطلان** **الاعتراض**
فقط وقضية النسب قاضية به فلهذا اكتفى المقول بذكر الاصل المسمى
فدفعه الاستدلال بالذم على الذم ومنه اسمي في المناظرة
واستلزاما بغير ثبوت الحكم في الذم والخارج كما في الاستدلال بالظن
السري وجود النهار وان راعى الدخان وقد يكون الدليل مفيد
الثبوت الحكم في الذم دون الخارج بالامر بالعكس اي بغير
العلم بوجود المدلول لانه مبني على كفاي الاستدلال بوجوده
على ان روكدوث العالم على الصانع المتعارف وعلى صلوح السبب بوجود
النهار وعلى عدم تعدد الالهة بعدم ف والسموات وسبع الافطار
فان كل منها يفيد العلم بثبوت المدلول والمدلول ثبت الدليل
في الخارج ومنه اسمي دليل انبأ ونحوه العلة الغائية كما في
ضرب زبد التاديب فاقول **في اي** وفي القول بان مفهوم المصدر
قبل مفهوم الفعل فبدل على اصالة للفعل في الاستفاق **فقط** وبحت
لانه يجوز ان يكون المصدر باعتراف مفهومه متقدما وباعت وضع
مناظرة والمطلوب هذا دون ذلك فانه لا مانع من ان يوضع
لمعترك ثم يوضع لفظ اخر مأخوذ من الاول بخبره اقول يمكن
اجواب عنه بانه لا شك ان امثاله هذا تعليل بعد الوقوع
ومناسبات ذكرها بالانضبط والتعليل ولا مانع عقل من اعتبار
اثرها كما في اصل لكن المناسبة نادبة بان ما يدل على المركب بعد الدال
اكثر فلا يعمل عن به المناسبة بلا داع فلا لم يوجد بها حكم بان المصدر
اصل في الوضع بناء على هذا يكون بخفي منه وكفاية في اثبات
القوة عند احريه وانما اخبار استفاق الدال على اخر من الدال
على المركب فغير معقول وغير منه بوجه سببية نفسه فثبت بها ذكرها وما
ذكر فيها من الدليل القوي نوع من ذلك فاعرف ولا تنزل
على مصدر **الاعتراض** من القوي في القوي فبالتحريك

الاعتراض ان هذا السبل على اصالة المصدر للفعل فقط بدل عليه
تقديم ان راجع قول المقول وهو اصل بقوله للفعل المصطلح والمسمى
ان المصدر اصل في الاستفاق مطلق كما خرج به قبيل هذا بقوله بوليد
منه المسمى السقارة بقوله **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
الاستفاق **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما لان اصل اسمي اصل ذلك الشيء كما
كما جرد ذلك الاستدلال بوجود الحكم في الاعم لوجوده في الادنى كما
في قول نع ولا نقل لهما آف ولا شهما فانه بدل على و قد ضرب الوجود
وشهما وغيرهما فاقول بها ومنه اسمي في اصول الفقه بدلالة النسخ
والكتفي به المعنى اثبات اصالة المصدر على غير الفعل من الاسباب
السقارة لعدم الاختلاف بين الفريقين في فرعيتها واستفاقها من
الفعل وانه اعلم بقوله **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
الاعتراض في جواب ما يقال لا يلزم من كونه المصدر اصل لافعال
حيث التعدد لدلالة على احدث والزمان كون المصدر اصل
لشغلها لانه التعدد المذكور ليس موجودا في الفاعل والمفعول
فانهما لا يدلان على الزمان لان كون اصل الاصل لشيء اصل لشيء
الشيء لا يقتضي اني احدث في اصالة على ان التعدد ثابت فيها
باعتبار الاحوال لا يدل على احدث والذات فهو اصل من حيث
كونه اصل لاصل **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
موجب **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
على احدث والذات او الطرفا وغيرهما وبما يكونه حاصل كل من
ان لما كان الفعل اصلا لهذه الاسباب بالاتفاق واذ الدليل على
اصالة المصدر لانه ايضا ثبت ان المصدر اصل له بالامر بما في
الان بانه بدل على فانه وما ذكره **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**
فبالتحريك من حيث اني **ان** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض** **الاعتراض**

بينه وبين قول مراد وان المصرا لا ذكر اصاله المصداق
 لزم في عقبه ان يبين الاستفاد ما هو بعينه هذا الحكم فانه قد
 لهذا الحكم موقوف عليه فوجب ذكر الاستفاد عقبه لا قبله
 ما ذكره بل وروى عليه ان اللان ح ان تقدمه على اوله الذنب
 الاول ايضا في جاب عنه الشارح بما مر وادى ب ذلك
 الاخر عن اصل الاخر ارضى به الا وجهه ان يقال ان تقدمه
 الاستفاد هو العدة كذا المقام هنا مقام ذكر الذنب مع
 دارا وان يذكر الذنب باعتبار المقام فلما ذكر احد الذنبين
 الى ذكر الذنبين قبل ذكر التعريف الاخر ليدفع ما هو العدة
 بالحقبة فذكر التعريف قبل ذكر الذنب للاحتراس وذكروا
 هو العدة مع ان المقام مقام ذكر الذنبين نظر لا يجوز لعل ان مراد
 ان الفرض الاصل في المقام اثبات الاصل في الاستفاد
 وهذا موقوف على ضرورة بوجه ما قلنا الاختيار هو العدة
 بالبيان في ذلك لا دفع اختلاف بينه وبين قوله في هذا الحكم كان
 المقام بهذا الاعتبار مقام ذكر الذنبين مع اولهما لان الاستفاد
 هو بعينه مقصودا وعدة فذكر الاستفاد في الذنبين فصار
 الامر من بعد الامكان فظهر بهذا ايضا ان ذكر الاستفاد
 هنا استطراد غير اصل وان لم يفرق في الاسباب في الال
 ولم يفرق في الال في السام واستبنت عليه الذنب بالظاهر فابعد
 نفسه في الملام بعد ذكر مقدمته مغلطة وانما قلنا ان الاستفاد
 في المقام مقصودا في ذاته اظهر ان هذا هو ان ذكره استطراد
 لانه فيما يخص الى العرف كالاول السبعة كما صرح المصنف
 بقوله في الاستفاد في سبعة شيئا في قوله في الفاء ايضا قوله
 فلهذا في دفع السدال بان يقال ان ذكر الاستفاد مع انه قد
 اثبات اصاله المصداق فوجوبه بانه لما كان في هذا

في حكمه باب له المصدر وجب بيانه اذا قصد منها بيان الاستفاد
 لا اصاله وعدم ايضا في السؤال المنفرد على هذا الجواب بان يقال فلم
 لم يقدمه على اوله المتخصصين وعلم وجوبه ايضا بانه ليس مقصود
 اصلي هنا بل المقصود بيان الاصاله اذ توقف بحث الاستفاد
 على بيان الاصل لا العكس فانه ايضا في السؤال المنفرد على الجواب
 بان يقال فلم لم يؤخره عن الذنب الا في اذ ذكر الذنب استظهر ان
 يقتضي بانه والحاصل ان من تأمل من التأمل وانصف عن نفسه يعلم
 ان المراد في هذا المقام على ذكره لا على ما ذكره الشارح هذا الكلام هذا
 الفاظ قلنا في والمكرر الذي فانظر الى الباب الاكبر كيف يتم
 اعترض وعلى من اعترض ولولا غير الرعايل وصيانة اهل الكمال
 لغيرت بين وبينه جاسورا وجعانه كما لم يكن شيئا مذكورا
 فقد بنا الى ما علموا فعملنا بهاء مشورا فنقول وبات التوفيق
 قد تقدم الكلام مفصلا على الكلام المقصود في الاستفاد
 غير داخل في التعريف وان ذكره في الباب الاول ليس لانه يكون
 موقوفا عليه بحث من الالبسة وان احتياجه التعريف اليه في
 موقوفة الا و ان غير موجب بانه يشبه في التعريف كما هو ظاهر
 ونقص المقص ايضا في الخطبة بقوله فثبت فيه كتاب على ان هذا
 كتاب مقصود في عام التعريف فعلى هذا ذكر الاستفاد هنا
 استطراد في بلبسته لتوقف موقوفة الالبسة على موقوفة الاصل في
 في الاستفاد وهذا موقوفا على تعريفه وتفسيره لان الاصاله
 في قسم من اقسام في النظر الى هذا التفسير هذا هو الاستفاد
 مقصودا الصلابة في هذا المقام وان كان في تفسيره استطراد
 لولم يثبت الاستفاد في التعريف لكن ذكره في الباب الاول
 على وجه يكون مقتضى دون جعله مستقلا كالحواشي مع ما مر
 في ابواب بالاجاب يقتضي عدم كون ذكره مقصودا بل استطراد

وقوله فكسرت على سبعة ابواب حيث اسقط باب الاستقاف بغير حجة
 الالفت ردال على اسطرلابته والجبلة اوردوه وليس على مقتضى
 كاتبة شئت بالغا، وانما ظاهره وانما القول بان موفقة الاستقاف موفقة
 على موفقة الاصل كما ذكرنا في المقدمة فتتبع نظرنا الى تعريف الحق المستقاف
 هنا وان كان سمي نظرا الى تعريفه بحسب العمل فظهر الحق وان هو الاصل
 وانقلب الحق بالساد وكمن من غاب قولنا صحيحا وذلك في سقاية العلم
 وفكرة الشامل والمجيب انه حال حقيقة قوله علم من تامل من انفسه بالان
 مع بعد عنه بانه سافل بل لاف **والاستقاف في العلم** هو العلم
 الخسفة **فهو قد وان** كان ثانيا في العلم **في العلم** هو العلم
 القرف ان كان موفقة او من اسقط اهل الاستقاف ان كان غير رتبة
بحر ارفوف **تارة** اربعة في وقت الصبح يقال مفعلة تارة بعد تارة اربعة
 بعد مرة وجميع تارات ونزولها يقال تارة تارة بحذف الهاء انتهى
 واما انفسها فهو اما على الطريقة او على الصدرة على قياس مرة في قوله
 مرتبة مرة بان العلم اربعة مرات متعلق العلم تارة تارة **العلم**
العلم من حيث انه العلم **العلم** اوضاع اللغة بان
 يقال ان الواضع وضع بعض الالفاظ بحسب اخذ بعضا من غيرها
 بقاعدة اعتبره عند وضعه **العلم** في العلم بجمع من الوضع
 لان العلم مترتب على العلم فمقد علم العلم غير معتبر بغير
 حصوله العلم بغير العلم عند الاحتياج **فما جنى** في العلم **العلم**
 بما يفيد العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 به سمي وفي غير ما نون الواضع **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 المفهوم كذا في العلم ان الاستقاف بغير العلم به وسباني للكلام فيه
 في العلم بغير العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 هو العلم بغير العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 ما جنى في العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**

بأنه الواضع في اللغة ما يثبت ركنه في حروف الالف كذا او كذا مع تارة
 الباقي علمه جارا ونوعا ويجعل وال على ما ياسب معنى الما في قوله وتارة
 في استخراج القوانين بالشيء والمراوح انما يفسر كذا ذكرنا في واحد
 الى الاقوال بخفي فضل هذه العبارة عبارة ان رجع والتحقيق في هذه
 القام ان يقال ان الواضع لم يثبت ان يضع باراء كل معنى من المعنى الخسفة
 لفظا فانه وضعه لفظا لعدم انحصارها في قصد في بعضها وفيه شبهة
 بحيث يفسر بعضها عليه وهو انه اخذ المعاني الخسفة الكلية المتراكمة
 في المكان فتوهمها بقية مخصوص مثل معنى القرب وهو افعال الالف الى غير
 وهو معنى كل له في ثبات ما ركب بحسب رتبها الى الالف ونسبة الى القرب
 والمفعول في المكان والزمان وغيره فوضع لكل واحد من تلك المعاني
 الكلية لفظا واحدا منتزعا من تلك من الحروف بما وقع عليه
 اعتبارا ثم اعتبرها فيما يليها بغير رتبة المعنى فوضع لفظا من كل منها
 باعتبار رتبة القيد بوضع عام لفظا في اشتراك تلك الحروف من
 الحروف بترتيبها الاول ثم وثم الى ان ينتهي فقصده مثلا اخذ في افعال
 الالف في الغير فوضع له حروف القرب بالترتيب لمقصود ثم اعتبره في
 بالزمان في المعنى فوضع له حروف المذكورة بالترتيب المعهودة بهذا الى
 ان يتم فروع القرب وهذا معنى ما يقال في هذا المقام ان الواضع
 شخصي لا اعتبره لمقصود في جاب اللفظ بان يكون مخصوصا للمعنى بذلك
 الوضع ولا يعتبر اشتركت الحروف ولا هو اقل تحت قاعدة مثل
 لرجل فانه معين بهذا المنة اقم كما بين في موضعه رانا فوق
 ان اعتبره العموم في جاب اللفظ بان اعتبره رتبة العلم على ان كل
 لفظا بخصيته كذا في موضعين المدلالة بغيره على معنى العلم منه بواسطة
 نفسه كذا في العلم بان كل شيء في العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 مكتوبة فهو لفظ من حروف العلم **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم** **العلم**
 على وزنه فليس هو الالف على ان حروف المفهوم في حروف

و

الى الزمان الماضي الى غير ذلك واكثر الحق من هذا فيقول كالمصنف ونحوه
وعامة الافعال وبالحكمة كقولنا بالهبة وهذا ايضا ثلثه اقسام وهذا
يظهر ان نظر اللغة في الوضع يخص ليس الا في المادة ويجوز انما في الوضع
المتوحي في الهبة ايضا كيف وليس معنى اعتبار اللغة عنه الدالة على
ان كل لفظ على هذه الهبة فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى اما
الهبة وان لم تعتبر هذه القاعدة فيستعمل الوضع على ما تروا وما يقال
ان الواضع قد بل خطه في كذا ويضع باءا طائفة من الحروف
بمعنى انه قد يعتبر في مقابلته هذا المعنى نفسه جوهر هذه الحروف ونفس
مادتها فلفظ الا انه قد يتفق في الخارج ارجح الاستعمال انه قد توجد
هذه الحروف في الالفاظ المتعددة المخصوصة على شئ واحد ما يكون
هذه الحروف موجودة في الكل على غلط واحد وجبته واحدة بان يلى
التسريب في الكل وهو الاستفاق الصغير لما انما قال فيهم منه ان اختلف
مادة الكلمة بهيات مختلفة انما هو تحريم الاستعمال لا بدخل للوضع في
بل الوضع انما يتعلق بجوهر الحروف بمعنى انه بحيث يوجد هذه الحروف
بفهم المعنى الفعلي للعلم بوضعها ولا يخفى في هـ وبهذه غاية ان تقوم
مصرحون بان الكلام باعتبار الالة دالة على الحدث وباعتبار الهبة على
الزمان في الافعال وغيره في السماء المستقرة مثل من صدر عنه حدث
في اسم الفاعل فان هـ و في ضارب للحدث المخصوص ضمن وضع نوعي
كما قال المحقق في حاشية التلويح ان الواضع وضع الفاعل ليعلم
بوضع شخصه وضع هـ و منها بهذا التسريب بشرط ضرورة من وجده من
هيات التي لا تقضي او لا يستقبل لها لذلك المعنى ايضا في ضمن وضع
نوعي كانه قال اللفظ وضعه للدلالة على الحدث نفسه ووجه اذا
قرئت بهية من تلك الهيات فبمعنى ذلك كحدث انتهى وهذا
معنى في اهل الهبة في اللغة وان قال هذا ليقصر في اللغة بل
اللفظ لا يقابل ببيان وان هذا ليس من اللغة فغير حاكم وقد ذكر

هذا على اشتراك على زعم اعتبار الهبة في اللغة وبسط في الكلام
واحد الكلام يقوم وعندها بعبارة التسريب في اوائل شرح المتفهم
والمقام لا يسع تفصيله فنقتصر على هذا المقدار اما تعريفه بما عتبر العمل
اربعين رآه على قوله ان نأخذ بمعنى الخطاب وهو الظاهر والقياس
والفعل غير اللفظ في اللفظ ما يباين في التركيب اربعة تركيبات اصول
سواء كان التسريب مرعا او لا وسواء كان باستعمالها كذا او كذا مع
تناسب في لغة او نوعا فهذا التعريف يتناول مطلقا الاستفاق كونه
الذي ثم لو قال في التسريب كما قال التفاروقي في التلويح فلفظ الصغير
او يمكن ان يقال اعتبار الالفاظ في نفسها وبما الكبير والاكبر فمعرفة
بين اللفظين ولا يؤخذ احد التفريقين من الاول ولذا لم يعتبر في التعريف
فلفظ هذا يخص تعريف الصغير كما يتصور كلام ان رجح فيما بعد وهذه
تعريف لمطلق الاستفاق فحمله **الاعلى معنى** **باب** **معناه** اي معنى
الماخوذ منه سواء كان ذلك المعنى جزءا من معنى الماخوذ او لازما للمعنى
خارجا عنه فانه قد يكون معنى المشتق منه جزءا من معنى المشتق كما ذكره
في الوضع النوعي وقد لا يكون جزءا منه بل خارجا عنه لازما له كلفظ كمن
وضع للشيء وضع كجوز المعنى المتعارف وهو يوم الليل استيعاف
في الاول والاشياء في الثاني ووضع كمن لفظ لغة اليهودية كمن
والجنان للقلب لستاره او الاستار فيه وبالحكمة الزم تركيب
او وضع التسري ولا يخفى انه خارج عن الموضوع الذي في هذه الالفاظ و
كذلك الزم تركيب كل ام معنى الاثر في كلامه ولكم رايكم في ذلك
في برجم وروى فان المشتك بينهما هو اللفظ الذي في الرسم واللفظ
مستلزم للثابت في الشيء كذا انتم في كتب واما مع بينهما فلفظ في
الاولى في الرسم وفي الثاني في اللفظ واما في الثانية فلفظ في
المقام ان المعنى اجمع للتسريب لا يصح الاطلاق كما في الحروف في لغة
وهو ليس باللفظ واللفظ وروى في التسريب في اللفظ وفي اللفظ

اذا عرفت هذا فعلم ان المصدر حده شارحاً في الحقيقة
وذكر ان النسب في اللفظ والمعنى الى الله لا بد من اشتقاق
والمشتق منه من مغايرة بوجه واحد والى وجه آخر
فان اللفظ يقتضي التعدد في فهمه من المغايرة قطعاً
والنسب يقتضي كليهما معاً فان الاشتقاق من جميع الوجوه
يرفع المغايرة فيوجب مناسبتها لنفسه فهو محال والمغايرة
من جميع الوجوه بوجه التفاضل فلا يجوز المناسبة وكذا
لا بد من المشتق والمشتق منه من اشتقاق من جهة واحدة
او لو كان المغايرة اللفظية باعتبار المعنى وفرض التفاضل
من غير ان يكون فيه مغايرة حقيقة وشراً فابدهم واجاد
بمعنى اللفظ لا من معنى المعنى بل من جهة واحدة وقد مر في
هذا الاغنياء عن المصدر الا انهم زعموا ان
والفعل عن التعريف فانه لا اشتقاق بينهما اذ لا اشتقاق
بينهما في المعنى اصل فيجوز ان يكونا ضرباً من ضرب
وضرباً من الضمان انما هو ضرب الاول فيكون
الغير مصدر والآخر بفتح العين ما ضياً فالاول بفتح
والا فلا تغاير بينهما في اللفظ اصلاً اذ لا اشتقاق
بوجه واحد في المعنى وله بفتح كونه بفتح بوجه واحد
وضرب بفتح احدث اذ لا اشتقاق بينهما في اللفظ واشتقاق
المعنى بوجه واحد انما هو ضرباً من ضرب بفتح بفتح
اذ لا اشتقاق بينهما بوجه واحد في اللفظ وكذا لا اشتقاق بينهما
في المعنى هذا ما ينبغي ما ينبغي التعريف ويذكر فيه ضرب
بفتح بفتح احدث احدث المحض وضرباً من ضرباً بفتح
الافق انما هو ضرباً من ضرباً في اللفظ والافق وكذا كونه
بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح بفتح

كما ذكرنا في ما مر به من ان اللفظ لا يحد المصدر وحده
بين اللفظ والمعنى وحده وبين اللفظ والمعنى وحده
فان اللفظ لا يحد المصدر وحده وبين اللفظ والمعنى وحده
اللفظية ولو تقديرها ليدخل في معنى الطلب فاب وكذا ايد في
فلكل جماعاً ومفرداً واجتاجاً فانه وان لم يكن في هذه الاشياء مغايرة حقيقة
لكن فيها مغايرة فرضاً وتقديرها فانه وكذا في الفعل بانه علماً
سجى وكذا في المصدر انما هو لانه اسم موصوب والاولى في اللفظ
من الكلمة بانه وبناء الكلمة عليها وان كان اسماً السكون
فان جميع اللفظ ساكنة الا في موضع الوضع والحركة في الاسم بسبب
وفي الفعل بانه اسم او غير ما اتيناها لم يستعمل في اللفظ في غير
حال الوقوف وانما في اللفظ بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه
العامل قوله ونحقق استعمال الاسم في غير حال الوقوف ايضا انما
في حال الوقوف عطف تفسيراً لما قبله وسكون نحو فلكل جماعاً
بانه السكون الاصلي الثابت في المفرد وسكونه مفرد السكون
قرب وجعا كونه اسد وكذا اجتاج بفتح كونه بفتح كونه
مثل رجال مع رجل ومفرد اكبره اصله كتاب فوجد التفسير في
الكل تقديرها وفرضها وهذا يعني في باب الاشتقاق وبهذا التفسير
الفرق بين حركة الاسم والفعل بان الاولى عارضة بسبب العامل
غير اصلية ووجود استعمالها به وبها مثل زيد وعمر وكبر والتأنيث
لانها في كل حيث يثبت هي عليها ولا تنفك عنها الا حال الوقوف
في اللفظ بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه
فانما تفرق بين الطلب واللفظ بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه
انها غير لانه في الاسم بحركة السكونية المعينة واللفظ من في قوله
من اللفظ وبجمله من اللفظ وبجمله بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه
وهذا ظاهر ولكن في اللفظ بانه في اللفظ بانه في اللفظ بانه

ثم انصرف بوجوب افعال فصيحة مع انهما مقبهران ايضا وانه اعلم بقوا
ولما فرغ من بيان ان الفعلين المختلفين في التركيب لا ينفصلان
فيكونان شيئا واحدا فيكونان شيئا واحدا فيكونان شيئا واحدا
فان يكون الفعلان من كلام الكوفة ينبغي ان يجب ان يكون
منها القسمة فقولك بنى لك ان تفعل كذا في افعال الطائفة
بقال بقاء فابنى وقال القاضي بغير وما يبنى له ما يصح وما يستعمله
وقال ابن الحاجب بنى بمعنى لا يستقيم عقدا كقولهم تع وما يبنى الرحمن
ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي المشهور بن الطيبي انه بمعنى لا يبنى و
قد برأ منه الراجح وهو المراد هنا لا الكوفيون قاطعون بما
بأصالة والاول لا بقيد القطع ولعل السراية تعبر المقصود اياه
ان يكون الفعل اصل تام ينبغي للعامل ان يقطع به بل غاية الظن
الغالب بان على ظاهر الادلة ولعل هذا مراد من قال لا كما في ادلهم
ضعف لم يقدر استدلال بل قال قال الكوفيون ان وانه قد وجبه له مقابل
ان يكون الفعل اصل تام في المتفق ان اصله اصل تام
او كونه معطوف بطريق من الطرق او اعلان التكلم اياه وهو غير حرف
للتخفيف اما بالقلب كقال او بالتحذف كقلت او بالاسكان كيقول
فالصدر المجهول مضاف الى العامر مقام الفاعل او معلوم مضاف
الى المفعول فحذوف الفاعل والاول اظهر لكونه مضافا للفعل
او متعلقا به او بوجوب عطف نفسه لا عمل الا ان اراد عليه
وجوده او بوجوبه او بوجوبه او بوجوبه او بوجوبه او بوجوبه
التميز من الذات المفردة المعنوية في تعاقب الجار والمجرور بقوله
مدار لا ينفصل عن كسبه عليه مدار بوجوب اعلان المعتبر ان
بوجوبه انما لا ينفصل عن كسبه عليه مدار بوجوبه او بوجوبه
بوجوبه انما لا ينفصل عن كسبه عليه مدار بوجوبه او بوجوبه
بوجوبه انما لا ينفصل عن كسبه عليه مدار بوجوبه او بوجوبه

وهو في اللغة مطلق الطواف وقبل الجهر في الشك في المطلق
الظاهر **ترتيب الشرب** **الحج** **الترتيب** **الاسهل** **الاسهل** **الاسهل**
الاستقوناء والترتيب كون الشيء بحيث يحصل عند حصول الأول
مكصول النهار عند طلوع الشمس والمراة يصلح العلة تحت تعليل
الشيء الأول بذلك الشيء الثاني كقوله تعليل الاسهل بترتيب الاستقوناء
وقوله ترتيب الشيء بمنزلة الجنس قبل الدلالة عليه في قولها وقوله على ما له
صلوح العلة مثابة الفصل يخرج ترتيب المشروط السابق وواحد معلوم
والمقتضى لغيره على الأول والعلة على المعلول السابق وواحد معلوم على
واحدة على الأول والجوهر مع الوضو فانه لا دور ان يقع هذا السابق
او على هذا الشريف انه غير مانع لدفع التناقضات فيه كوجوب ان يخرج
بمخرج التناقضات واجبة كترتيبها في موضعها واجبة فيجب ان يكون مرة
بعد اخرى بمخرج التناقضات واجبة عنه بان الترتيب انما يصلح في الوضو
حيث يكون وانما او اكثر بالحيث يكون ذلك مرة فالتقدير ليس
الا للتوضيح وليس جازم وضع بان الترتيب على ما فسر القوم هو مجموع
شيء وعند حصول شيء آخر **البيان** ان الدوام والكمية غير متفاهم
عنه اصل فكيف تدعى العرف واجبة ايضا بان الدوام في التناقضات
لا يصلح مثله للدائر لانه لا بد في العلية من الترتيب وانما او اكثر بالحيث
لا بد ان يصلح فلا علة به فكيف يصلح للعلية ودوران الدوام في التناقضات
لا بد وان يكون علة للدائر لانه انما يكون فلا يقع بدون العلة فلا
انما يصلح للعلية ولئن سلم خروج التناقضات من هذا التقدير لكن
الحجج والظن بعلة الله لا بد منه ولا يحصل الا بالترتيب **الترتيب**
على انه مرة بعد اخرى فاما من هذا التقدير الشريف فلا بد من طلب العلم
في شرح الرسالة الموسومة باب الترتيب وتعالج في حاشية الرسالة
لله والبرهان في دفعات ربح البرهان بان المراد من التناقضات العلة
معه تعليل الشيء انزل بذلك الشيء الثاني ولا شك انها اذا تحصل الاجابة

علاء الدین

وحصل الشئ الاول عند الشئ مرة بعد اخرى فلا حاجة الى التقييد وخرج
 المحل في العاقل بخبر وجها بهذا القيد وعدتها من قبيل ما ذكره في الشرط
 ونحوه وان رجع لم يثبت اليه وقال في الجرد ونحوه ليس عليها شبهة
 ففصل في الجرد اقول اما ان يكون المدار على الدائر في الانفاقات
 فلا يكون انفاقا لانه مفترق لا يكون العدة فيه معلومة بل يكون
 لجملة الوقوع انفاقا بحيث لو فرض خلافه لا يلزم محال واما ان يكون
 على محصل المطلوب وكونها من الامور الممكنة الشئ لا بد لها من العدة
 لان مقتضى كون الدائر على مقتضى الدائر فان لا يخفى في المثال المذكور
 ان المحل ليس على ثاقبة موجبة لوجوب ان الكثرة وان كان سببا له من
 وجه والاما كمالها فالحال هو جردان عند وجوده فلا يقع التعليل به ولا
 اعلم بالصواب واورده عليه ايضا انه غير جامع كخروج الدوران
 العدمي عنه مثل ترتيب عدم جواز الصلوة على عدم الطهارة و
 واجب بان الشئ كثر اما يستقل بمعنى ما يصلح ان يعلم ويجزى به
 كما هو في هذه الطلوع قبل العمل وعدم ايضا واعلم ان الدوران اما
 كلي وهو ترتيب الدائر على المدار في جميع الازمان كترتيب وجوداتها
 على طلوع الشمس في كل وقت وهو ترتيب خارجي بعض ازمان وجوده كما
 لا سهال على ترتيبها **وسمي الشئ الاول الترتيب** كما عدل الفاعل
المصدر الدائر والشئ الثاني الترتيب على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 ايضا ان الدوران ثلثة اقسام باحتياط طرفي الاول ترتيب وجود
 الشئ على وجود الشئ لا عدمه على عدمه كاللكت على الهيئة بشرائط
 واتصال عنك كعدم العلم على عدم الجودة واتصال في جمعها كالرجوع
 على الزمان انما ودرعها المحض فانه كلما وجوا الزمان واجب وكما هو
 لم يجب وما نحن بعبده من هذا القسم فتقف الدائر فانه الشئ الذي
 ثبت الازمنة بوجبه وبيش عند انفاق فاصريش على عدم الترتيب
 اعلم ان طريقة فانه اعلم من هذا التفسير ان بر جردية المدار الواقع

في هذا المقام والكثير الاستعمال بين الافلام ان يكون في انساب
 الفعل **الدائر** العمل ان جردا فخر مثل بعد الدائر بوجبه
 هو مقدر بعد اكتمال وقدره ولا يكون الدائر في المقام
 الترتيب وهو وخرج الدائر بوجبه اليه والكثرة في الموجب لزيادة
 العدة في وقت من عدة وان لم توجد في الدائر في بعض اقسام
 المفهوم من كلام ان رجع ان الشئ في الوعدة ليست عوفا
 الدائر بل الثانيك وعليه طاهر كلام المصنف في تحفة وقال
 وعدا قال لا عوض عن المحذوف وكلام المصنف في باب العمل
 الفاء صريح في هذا البحث صرح بان الدائر عوض في وقت من وقت
 مطلقا عن الدائر عند الاضافة نحو واخلفك عند الامر الذي
 ووفق الشئ رجع كلام المصنف على الذي جيز بان قال في الاول
 لزوم ثانيا الثانيك فلا مخالفة بين كلام ان رجع ايضا على
 قام في ما اوصفه في قوله **اما في الدائر** ان الدائر في الدائر
 فخرج الدائر لانه غير لازم ولا ضرورة الى هذا او ردنا بين
 وانما انما في الدائر في الدائر في الدائر في الدائر في الدائر
 ما قبله في اخره **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 ان هذه المقدمة في خبر المنع فانه المصدر صرح في باب لا جوف
 ان الدائر في المقدمة اذا كسر ما قبلها قلبت لا سندا عما قبلها
 وليس عركية الفتحة نحو داخلة اصد واعدة فاعلم وانما كونه
دائر **المصدر** **الدائر** **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 لعدم اعداد المصدر في قوله **بوجبه** **الدائر** **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 لم يبق في الدائر لم يبق المصدر في قوله **بوجبه** **الدائر** **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 منه ان عدم اعداد المصدر انما هو بوجبهما في قوله **بوجبه** **الدائر** **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم
 عدم اعدادها في المصدر الموجب والتعريف انما يتصدر عنها
 الموجب ولا يعلل به بغير الفعل ونقول ان الدائر في قوله **بوجبه** **الدائر** **الثاني الترتيب** على كمال الفعل **الدائر** اعلم

فانه

المصدر

ومترجم به المحقق في الطول لانه حكم متفق عليه لا يفرق عندهم
 ان الفعل اصل في الابدال والاسم تابع له كمن يجمع ان الفعل الفعل
 بسبب لانه علم الحركات والزمان والنسبة لتباعد الابدال
 عن الخفيف سبق في الاسم لا يجمع انه ابر وجعل الابدال في الفعل
 والاسم المتفق به وان لم يتحقق العلة وتقدم في الفعل عدم
 والاسم وان تحقق علة قال لا يعلل في الاسم ايضا بغيره وجعل
 علة كالمفعول مع ق و تارة بغيره فلا يعلل كالفعل كما يظهر في
 نظر الرغام وقاوم واما الابدال على علة موجبة له تبعاً للفعل
 فغير ثابت وهذا التفسير يخل بما يرى من الصفة في باب الابدال
 الصاوي وينفع بالجاب به من ان مثل علة لا يكون اعلل به
 اتباع الفعل بل سطر كونه علة فعله ايضا وكذا لم يعلل وعلة
 فاعل في جوابهم وفرد له امر في الجواب **عنه في الجواب** ان
 الى ان الاضافة لا بد من ثابت قوله ان واصف شمسك لانه
العدد المصدر عليه في اشياء اضافة الفعل صفة بعد صفة
 والحوادث في قوله في الابدال اذا قطعت سراجها في الطبيعة
 حوائث بل في الجواب لا يعلل الا في مقابلة السؤل به
 وطبيعة المعلوم ان الابدال طبيعة المانع ولا يجوز ان يكون في
 من قبل الاول الثاني لانهم يثبتون بهذه الالة مذاهبهم
 الجواب في اشارة الرما قال ان في الفاضل في اشارة
 الاشتقاق في ان ذكره في ان كانه سؤل خلاف لانه
 مستقل فلهذا تحقق المقام ان يقال ان الالة الكافية
 كانها منع لغيره في بطون المعارضة وبعد ما قرره في
 وجدت في بعض الشروح في قوله في الالة في بطون المعارضة
 معقول الاول ان يقال ان اولئك وان اولئك على منطلقهم
 ما يدل على ان قوله في الالة في المعارض ان الاشتقاق لانه

الامر

اصل المصدر في الابدال لانه سببه وجود او عدم ما يلائم تقديره على
 المصدر في الاشتقاق ايضا فلهذا اثبات في المانع فيه حكم متفق
 عليه في عدم المعلق بالاشياء كما في بعض النسخ فاعلم في ان
 اثبات القاعدة بالاشياء وهو جائز الا اذا كان بالاشتقاق انما
 وهو ناهي والجواب عنه اولا بطريق منع المعارضه بين الحكمين
 تقريره انما يقال وان سلم اضافة الفعل في الابدال او سببه
 لكن لا سلم استلزامه الاضافة في الاشتقاق لان علة الاشتقاق
 حقيقة افادة المعارض بطريق اخر وعلة الابدال طلب
 التحقق فقياس احداهما على الاخر فيس مع الفارق
 لعدم اشتراكها في العلة فلا يابا في ما عدا من المطبوع
 وايضا جعل احدهما اصل في محل والاخر في اخره
 بقضية التبادل والفعل لثقله بسبب الالة علم الحركات
 والزمان بسبب الابدال الذي هو لا اصل الخفيف في
 حكم لا يقتضيه سببه واصله في جميع الاحكام فانه كبر
 في الاشياء ويكون نسبيا لا حردا مسبا عنه باعتبار
 وناجا يمنع الحكم الثاني الذي جعل دليله في الحكم الا
 منع دليله وتقريره كاسم اضافة الالة الاصل في الفعل
 في الابدال المصدر بطريق المدارية والسببه له
بل اعلل المصدر اذا اعلل فعلا انما هو للمثبات
 في نفسه بقوله **الموافقة** واللاجراد في الالة
 اشارة الى ان المشاهدة هنا مفسر بالمعنى الفعلي
 لا الاصطلاحي الذي هو ذكر الشئ باسم غيره لوقوعه في
 لقوله فقلت اطلبوا الرجبة ومبصرا بسبب **الاشياء**
بينهما في اللفظ في المعنى للمدارية ولله في الابدال
 كونه اصل في الفعل وارا الابدال المصدر في الالة

ول

التسمية فيبقى ما رتبة قون ضرب زبر عرو والانه نسب الضرب للآخر
 بالمتن المذكور وبسبب ما فعل ويقول مع مانع الاسناد الى ما ينشأ له خروج قول
 كاهل انت السبع البقل لانه وان اسند الى غير ما ينشأ له اسنادا
 صريحا للمكانة لكنه لا مانع فيه من كونه ما ينشأ له لانه مقتضى قوله كركب
 وفيه نوع تامل وان كان اربعة لان طرفه اما حقيقين كان
 السبع البقل من سلم او مجازان نحو اجلي الارض شباب الزمان في
 الاحياء حقيقة هو اعطاء الحيوة وهو يقتضي حسن والحركة والبر
 والروح وبناء عبارة عن تجميع قواها الثابتة واعدت لقضائها
 بانواع النباتات والشباب حقيقة عبارة عن كون الحيوان في
 زمان يكون حواره الغريزية قوية وهناك ية عن ارباد قواها
 الثابتة او مختلف كقوا انت البقل شباب الزمان واجلي الارض
 الربيع وقال السكاكي والذي عند نظره في سلك الاسفارة بالكتابة
 عن الفاعل الحقيقي بواسطة التباينة في التسمية وجعل نسبة النباتات
 اليه قرينة الاسفارة واعترض عليه كخطيب واجيب عنه فليكن
 بالمطول فانه قال لهما في هذا المقام واما لغوي وهو اما مغاير
 والركب مما لا يربطها ايضا في الكلام في الفرد فهو الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت له مع حيث هو كذلك على وجه يصح مع قرينة ما نفعنا
 عن ارادة الحقيقة فيها المستعملة فوجت غير المسئلة لانه لا يوصف
 بالمجاز كما لا يوصف بالحقيقة ويقول في غير ما وضعت له فوجت
 الحقيقة مركبا او منقول او بقرينة كجائبة محل المجاز المستعمل وضع
 له باعتبار ان كل فعل الصلوة اذا استعمل في الارض في الارض
 على وجه يقع فخرج الغلط فخرج هذا المعنى مكان الكتاب وبالفرد
 الاجز فخرج الكتابة فلا بد من اعدته وهاتين بهتة فالجائز فخرج
 بعد قدمت او غيرها في نزل كالبدن الثمة فهو موضوعه امر
 مخصوصه لكنها عندنا على سبب صدور ما عنها غالبا

واللازم في العلاقة سماع نوعها من العرب لا افراد وانما المعبرة
 ترتق الحاشية وعشرين منها شبهة اسمي باسم جنة وبالعكس شبهة التي
 بالسبب بالعكس شبهة باكانا عليه وبما يؤول اليه وبجدة او حاله وباليه
 وبجاء وده وبعينه الصورة وببعينه الغاية والذي لا يجبر فيه الجاز
 مع وجود العلاقة كاطلاق الابن على الاب او على العكس فلما كان
 فلما كان في كونها علاقة ولا يقتضي استمرارية اسماء افرادها كما ذهب
 اليه البعض تحقيقة التوفيق والتلويح فاذا تقررت هذه القضايا
 فلنرجع الى المقصود قوله **ان هذا** ان قوله لهم جبر النهر ومسال النهر
 قوله **اما من المجاز اللغوي** لان اللفظ تجاوز عن معناه اللغوي
 الى غير ما ينشأ له فالاسناد حقيقة مع لانه اسناد الى ما ينشأ له من الفاعل الجاز
الحقيقة **فما او من المجاز** **ان قوله** **ما** **اريد** **بالنهر** **النهر**
معناها **انما** **يراد** **بما** **يجري** **في** **السيول** **ومعناها** **الحقيقة** **فما**
 من قبيل المجاز الذي طرفاه حقيقين مثل انت الريح البقل قوله
لما **بسم** **الرب** **النهر** **والنهر** **بما** **اريد** **بالنهر** **النهر** **والسيول**
له **على** **الماء** **في** **ملازمة** **الفعل** **لها** **فان** **كجريان** **مما** **كما** **يلاس**
الماء **من** **جدة** **القدس** **وربما** **يسل** **النهر** **من** **جدة** **القدس** **قوله** **فاسد**
 فكون الفعل اصلا فاسدا لان المبني على الفاعل فاسد قوله
هو **عليهم** **السلام** **اريد** **بما** **يسل** **المصدر** **على** **المشرب** **والمركب** **مع** **جدة**
 التي اجماع عليهم ثبات مطلوب بحكمه لا دليل يرفع عنهم عدم ثبات
 مطلوبهم قوله **لما** **بسم** **لانه** **لا** **ملازمة** **بين** **لفظ** **المشرب**
 والمركب وبين لفظ المصدر حتى يلزم من كون احدهما مجازا ان
 مجازية الآخر واعترض على البعض بعضهم قائلا اقول المشرب
 يكون مصدرا مسميا واسم مكان فكل المعنيين مع كونه
 ما قاله الكوفيون مشايخ اما المركب فلا يكون الا مصدرا مسميا
 المفعول حتى كان كانه اسم للمركب فلا يكون من باب جري

والاولى في الجواب ان يقال لا يلزم من كونه المشرب والمركب
 الى اخر ما قال اقول ليت سور من ابن ثبث الفرق بين المشرب
 والمركب ولا ارسل وجه سوى قلته التامل او غرور التفصيل
 قوله مع ان الحقيقة اصل اشارة الى ان احتمال المجاز ضعيف
 لا يتبادر الى الالبه الوهم فضل عن ان يؤخذ حجة ودليل قوله **على**
ان تشبه كونه المصدر ما ترسله لما ادعوا من كون لفظ المصدر
 من قبيل المشرب ومركب الا انه غير مفيد وهذا منع له وحاصله
 ان تشبه لفظ المصدر بها في كونه بمعنى المصدر وغير جائز اذ لا
 لا يمكن اطلاق لفظ المصدر واردة المفعول لانه لازم للمفعول
 له وهما متعديان يمكن ان يبراد منها المفعول فلا جامع بينهما اصل
 فكيف تشبه بهما ومنهم من زاد في الظنور لغة وفي السطح لغة
 حيث قال على انه يمكن ان يكون مشرب ومركب مصدرا بغير
 بمعنى المشرب والركوب ولم يعرف ان وصف المشرب بالعدوية
 وان سلم صحة لكن وصف الركوب بالفارسية مما لا وجه له اصل
 مع اباؤ هذا التوجيه مواردا استعمال قوله **ولذلك** ان عدم
 المصدر على المصدرية بل على المصادر **وتكلموا** قال في الحقيقة
 منه اشارة الى ان هذا الاستدلال ايضا ضعيف ولعل وجه الضعف
 اطلاق المصدر واردة الفاعل مجاز مع عدم قصر فائدة
 الجائز الى المسالفة فليتأمل قوله **وتكلموا** ايضا ان كان
 الامر واسم الفاعل والمفعول ونحوهما مشتق من الفعل اتخافا
 قال ولي استفاق المصدر منه ايضا ليكوب المأخوذ واصدا بان
 وبان من الالفعال باليسر له مصدرا كيدع وينزف من ابن
 يشق منه واجب بانه لما كانا الانسب والاولى الذي محل
 الواجب اذا قصد ترتيب وتفرع بين مطلق ومقتد ان يعتبر
 المطلق اول من المقتد ومنع المقتد مطلق وما عداه مقتد

واجب هذا كون المصدر اصلا بجميعها ثم يقع في كل منهم مثل
 ان صار بان صرب وعمرادهم انه مشتق من مصدره والتعريف عنه
 به رعاية للكنة جليلة هي التسمية على الحروف الاصول وتقريرا
 اليها اذ كثر ما يميل المصدر على الراء كالمخروج والدخول
 ويبيع وينذر امثالهما مستقان من المصدر في التقدير وان
 ابنت مصادرهما كما ابنت اكثر منقر فانها مع انها ابنت
 لا يعينها على انه فربيع عدم استعمالها كيف والرسول افصح
 العرب فذ قال يشبه بين اقوامهم وادعاهم ايجاعات وقمرها
 ودعكت بالتحفيف وقله الاستعمال لا يفتر فان الاستقاف كيف
 وجود المشتق منه مرة لا استعماله دائما اقول هذا الدليل عن
 اصل مشتق الالرام فان الكوفي قائل بان جميع الالباء
 المشتقة مأخوذة في الفعل الماضي ولا مانع لهذه الالف كما
 لا مصدر لها فكيف ثبت المطلوب به فليكن هذا اقواما اردنا ابر
 في الحقيقة شرح المراح للشيخ العلامة انه كقوله في قدس سره
 العزيز وقد علق الفاضل المرحوم علته عصره هذه الشبهة
 في اوائل حاله وعنفوان طلبه ولم ترد انما رفته الله
 عليه رحمة واسفة
 في الواقع وقد وقع في شوبه هذه النسخة في اوائل شهر من الهجرة
 ربيع الاول سنة سبعين والفي في الهجرة النبوية
 عليه افضل التمجيد

من نظر الى كتابتي فاصح الى فاتحة الكتاب
 احسن الله له من هدية ديداره يوم الحبيب
 منته في يوم الجمعة

ثم اعلم ان هذه الكلمات قد جرت فيما بين الاخلاص والحق
المعراج فانه بعد البز عليه السلام وبلغ فرق السموات
ومكان من تقع ومعه جبريل صر جاوز سدرة المنتهى
فقال له جبريل ان لم تلم تخذ احاذر هذا الموضع ولم يدر
بالمجاوزه غيرك فجاوز النبي عليه السلام صر بلغ الموضع الذي
شاء الله فاشرا له جبريل بان يسلم على ربه فقال النبي
عليه السلام التحات لله والصلوة والطيات قال الله
تعالى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فاراد
عليه السلام ان يكون لانه خطه في السلام فقال السلام عليك
وعلى عباد الله الصالحين فقال جبريل واهل السموات كلهم
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فذكر
المعراج فقصه وقال النبي عليه السلام لا اشتهر الله عز وجل
لثلاثة اشياء ارداه تعالى فلم يقابلها بشيء اشياء
السلام بمقابلته النجاة والرحمة بمقابلته الصلوات
والبركة بمقابلته الطيات م
نقل من نسخة بخط القوام
الليث المستخرجة من القوام



